World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 15-18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

التوزيع: عام
التاريخ: 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2021
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2
قضايا السياسات
للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025)

الموجز التنفيذي

أصبح العالم اليوم أكثر تعقيدا وتقلبا مما كان عليه قبل خمس سنوات. فالجوع آخذ في الازدياد، ويعاني 270 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ولا يزال العبء العالمي لسوء التغذية هائلا. وهذه دوامة من التردي تحركها الحروب الجديدة والنزاعات التي لم تُحل، وأزمة المناخ العالمية والصدمات الاقتصادية المتكررة – بما في ذلك الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وتزداد الصورة قتامة بسبب انتكاسة في القضاء على الفقر وتفاقم انعدام المساواة والارتفاع الهائل في أعداد المشردين قسريا.

ويواجه برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) تحدي عدم اقتراب العالم من تحقيق هدف القضاء على الجوع، بل ابتعاده عنه. وتشكل مواطن الضعف الهيكلية – وهي أوجه القصور في مجالات التنمية الرئيسية والنظم الغذائية غير المستدامة – التي تضاعف آثار الصدمات والضغوط، عقبات رئيسية تحول دون وقف هذا الاتجاه. ومما يفاقم من هذا الاتجاه العزلة التنظيمية وافتقار المجتمعات المحلية إلى عوامل التمكين وغير ذلك من القيود التي تحول دون تسريع وتيرة العمل. وعلاوة على ذلك، تحد التكلفة الباهظة التي تتطلبها استجابة العالم لجائحة كوفيد-19 من الموارد المتاحة لتوسيع وتقديم المساعدة والدعم لمن هم أكثر تخلفا عن الركب. ولكننا لم نفقد كل شيء. فبالإضافة إلى الفرص التي تنشأ من البصمة العالمية **للبرنامج** وقدرته ومدى وصوله في المناطق النائية والهشة في العالم، هناك اتجاهات واعدة ومبتكرة يمكن الاستفادة منها لتعزيز الأثر. كما أن مشهد العمل – الذي تشكل من خلال الالتزام المتجدد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإصلاح الأمم المتحدة والقرار 2417 الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة وخطة الإنسانية – يعزز موقف **البرنامج** وشركائه لقلب مسار الجوع.

وتسترشد الخطة الاستراتيجية (2022-2025) بالأدلة التي تبرز قدرة **البرنامج** على إحداث فرق في مكافحة الجوع وتشير إلى المجالات التي تحتاج إلى بذل جهود إضافية. وتستند هذه التوصيات والدروس المستفادة إلى استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2017-2021، والتقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف الذي يغطي السنتين 2017-2018، والاستعراضات الخارجية والتقييمات المستقلة، وسيستفيد **البرنامج** من هذه المعرفة لتحسين التخطيط والبرمجة وإرساء أسس التعلم والمساءلة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة V. Guarnieri
مساعدة المدير التنفيذي
إدارة وضع البرامج والسياسات
هاتف: 066513-2200

السيد A. Husain
كبير الاقتصاديين
مدير شعبة البحث والتقدير والرصد
هاتف: 066513-2014

وتركز رؤية **البرنامج**، التي تلتزم التزاما تاما بدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على القضاء على الجوع وسوء التغذية (هدف التنمية المستدامة 2)؛ وتعزيز وتنشيط الشراكات (هدف التنمية المستدامة 17). وسيتحقق ذلك من خلال ضمان تحسن قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة، وتحقيقهم حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم، وامتلاكهم سبل عيش محسنة ومستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز **البرنامج** البرامج والنظم الوطنية وسيكفل زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. ويكتسي التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى أهمية بالغة لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2؛ وبالمثل، فإن التقدم المحرز نحو رؤية **البرنامج** يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

وسيستخدم **البرنامج** مبادئ لتوجيه إجراءاته، مع التركيز على جعل الناس محور الاهتمام وتعزيز المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال التشغيلي. وسيعطي الأولوية للعمل من خلال البرامج والنظم الوطنية، مع التكيف مع السياق القطري والاحتياجات القطرية. وسيغتنم **البرنامج** الفرص لمتابعة البرمجة المتكاملة والشراكات التعاونية، والعمل عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، واعتماد نهج قائم على المخاطر في صنع القرار والبرمجة واستخدام الأدلة لإحداث الأثر.

وتوفر الدوافع الرئيسية للجوع – وهي النزاع وأزمة المناخ والصدمات الاقتصادية – أيضا فرصا للعمل المتجدد والتعلم من خلال أنشطة البرامج التي تتضافر لتحقيق الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج**.

1) **تحسن قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة**: يمثل إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ الأولوية القصوى **للبرنامج**. ويسعى **البرنامج** إلى تعزيز وتحسين كفاءته وفعاليته والاستجابة بشكل منهجي لحالات الطوارئ في الوقت المناسب، وباستخدام مجموعات من المهارات المناسبة والأشخاص المناسبين، وبالطريقة المناسبة. ويتضمن ذلك تعزيز الإنذار المبكر والعمل الاستباقي وبناء قوة عاملة متميزة وقابلة للنشر في حالات الطوارئ. ويسعى **البرنامج** أيضا، من خلال العمل مع الشركاء، إلى توسيع نطاق تغطيته ووصوله المستدام إلى الأشخاص المتضررين وتوفير المساعدات الغذائية والنقدية والتغذوية العاجلة، مستهدفا الفئات الأكثر ضعفا بسرعة وعلى نطاق واسع وبجودة الدعم المطلوبة. وحيثما أمكن، سيضطلع **البرنامج** بدور تمكيني أكبر، من خلال تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على الاستجابة لحالات الطوارئ.

2) **تحقيق الناس حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم:** إلى جانب تلبية الاحتياجات، سيعزز **البرنامج** قدرته على التكيف وسيعمل مع الشركاء لتقليل الاحتياج، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق الجهود الرامية إلى منع سوء التغذية بجميع أشكاله والتصدي له وتعزيز شبكات الأمن وبرامج المساعدة الاجتماعية الوطنية. ويعتبر سعي **البرنامج** لضمان استفادة جميع الأطفال الجوعى من وجبة مُغذية في المدرسة بمثابة جهد رئيسي يمكن أن يدعم الزراعة والأسواق على المستوى المحلي ويحسن في نفس الوقت حصائل الصحة والتغذية والتعليم.

3) **امتلاك الناس سبل عيش محسنة ومستدامة:** سيعمل **البرنامج** على تغيير الحياة وإنقاذ الأرواح من خلال برامج متكاملة وواعية بالمخاطر تساعد على بناء أسر ومجتمعات محلية أكثر قدرة على الصمود عبر السياقات الريفية والحضرية. ومن خلال إنشاء الأصول المجتمعية والأسرية وأنشطة دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة وتدخلات إدارة مخاطر المناخ وبرامج التكيف مع تغير المناخ، سيدعم **البرنامج** وشركاؤه السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جهودهم الرامية إلى التكيف وتحسين حياتهم وسبل عيشهم، وبناء القدرة على الاعتماد على الذات وتحسين القدرة على التحمل والتعافي بسرعة أكبر من الصدمات المتكررة.

4) **تعزيز البرامج والنظم الوطنية:** يتعلق إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة بطريقة عمل **البرنامج** بقدر ما يتعلق بما يقوم به **البرنامج**. وسيعمل **البرنامج**، حيثما أمكن، من خلال النظم الوطنية وبطريقة تعززها، وهي تحديدا نظم الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها ونظم الحماية الغذائية والاجتماعية. ولتحقيق أثر بعيد المدى، سيزيد **البرنامج** انخراطه كوسيط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مراكز الامتياز **للبرنامج** ومكاتبه الإقليمية ومقره.

5) **زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية:** يقدم **البرنامج** خدمات قيّمة للشركاء في مجالات النقل واللوجستيات، والشراء، والتحويلات القائمة على النقد، والإدارة، والبنية التحتية، والحلول الرقمية، وتحليلات البيانات. وسيتواصل تعزيز وإتاحة هذه الخدمات عند الطلب لزيادة القدرة الوطنية ودعم الحكومات والمجتمع الإنساني والإنمائي. ويقود **البرنامج** أيضا مجموعة اللوجستيات ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، ويشارك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في قيادة مجموعة الأمن الغذائي، إذ يقوم بتوفير التنسيق وقدرة "الملاذ الأخير" للمنظومة الإنسانية العالمية.

وسيستفيد **البرنامج** من مكانته الدولية الفريدة للدعوة، على المستويين العالمي والمحلي، لصالح الأكثر تخلفا عن الركب، وهو يلتزم بأربع أولويات شاملة من شأنها أن تزيد فعالية البرامج إلى أقصى حد. ومن خلال تركيزه على الحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، سيمكّن **البرنامج** الأشخاص من التعبير عن آرائهم وتفضيلاتهم، مما يتيح الوصول الآمن والكريم إلى الاحتياجات الغذائية والتغذوية والاحتياجات الأساسية الأخرى. ومن خلال الاستثمار والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يسعى **البرنامج** إلى إحراز تقدم نحو ضمان حصول جميع الأشخاص على فرص متكافئة، والوصول على قدم المساواة إلى الموارد والمشاركة في عملية صنع القرار. وسيدمج **البرنامج** التغذية على نطاق واسع من خلال الاستثمار في البرامج والعمليات والمنصات التي تتناول الدوافع الأساسية والفورية للأطعمة الرديئة وسوء التغذية مع توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات التغذوية. وعلاوة على ذلك، سينفذ **البرنامج** أفضل الممارسات وسيحافظ على الضمانات البيئية لتقليل أي أثر سلبي لأنشطته على البيئة.

واللبنات الأساسية التي تشكل مقومات التمكين للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) هي الاستثمار في موظفيه، وتعزيز الشراكات، وزيادة التمويل وتنويعه، والاعتماد على الأدلة، والاستفادة من التكنولوجيا، وتعزيز الابتكار. وتشكل الخطط الاستراتيجية القطرية أداة لوضع الاستراتيجية في سياقها وتنفيذها على المستوى القطري، في حين أن إطار النتائج المؤسسية هو أداة **البرنامج** لرصد الأداء والتقدم نحو الأهداف العالمية والإبلاغ عنهما، وهو يحددبالتالي سلسلة النتائج من المقصد الاستراتيجي إلى الحصائل على المستوى الميداني.

مشروع القرار*

إن المجلس، إذ يؤكد من جديد التزامه بولاية **البرنامج**، على النحو الوارد في نظامه الأساسي ولائحته العامة، يوافق على الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2). وبالقيام بذلك، يؤكد المجلس من جديد أن الأولوية الأولى **للبرنامج** هي إنقاذ الأرواح والعمل أيضا في إطار من الشراكة للمساهمة في تقليل الحاجة وتحسين الأمن الغذائي ودعم البلدان في جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يسترشد عمل **البرنامج** خلال الأزمات بالمبادئ الإنسانية.

وإن المجلس، إذ يتطلع إلى النظر في إطار النتائج المؤسسية والموافقة عليه في دورته العادية الأولى لعام 2022، يشير إلى أنه يتوقع أن يعرض الإطار أهدافا ومؤشرات تمكّن من تحسين قياس أداء **البرنامج**.

كما يشير المجلس إلى أنه ينتظر أن يتلقى في دورته العادية الأولى لعام 2022 تحليلا لوثائق السياسات التي يلزم تكييفها لضمان تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

المحتويات

الموجز التنفيذي 1
مشروع القرار* 3
1- السياق 5
1-1 العالم اليوم 5
1-2 التحديات التي نواجهها 8
1-3 ساحتنا التشغيلية 10
2- الاستعراضات، والتقديرات، والتقييمات 11
2-1 استعراض منتصف المدة 11
2-2 الاستعراضات والتقديرات الخارجية 12
2-3 التقييمات 12
3- الرؤية، والحصائل، وأهداف التنمية المستدامة 15
3-1 الرؤية 15
3-2 الحصائل 15
3-3 الروابط بأهداف التنمية المستدامة 16
4- المبادئ التوجيهية 17
4-1 وضع الناس في محور التركيز 17
4-2 الاستناد إلى المبادئ الإنسانية 18
4-3 الملكية الوطنية 18
4-4 مراعاة كل سياق على حدة 18
4-5 تكامل البرامج 19
4-6 الوعي بالمخاطر 19
4-7 الاستناد إلى الأدلة 19
5- منجزات البرنامج – *إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة – التنفيذ والتمكين* 19
5-1 الحصيلة 1 – تحسن قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة 20
5-2 الحصيلة 2 – تحقيق الناس حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم 23
5-3 الحصيلة 3 – امتلاك الناس سبل عيش محسنة ومستدامة 26
5-4 الحصيلة 4 – تعزيز البرامج والنظم الوطنية 28
5-5 الحصيلة 5 – زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية 30
5-6 المساهمة في أنشطة الدعوة والشراكات 32
6- الأولويات الشاملة 32
6-1 الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين 32
6-2 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 33
6-3 إدماج التغذية 34
6-4 الاستدامة البيئية 35
7- العوامل التمكينية 35
7-1 العاملون 35
7-3 التمويل 38
7-4 الأدلة 39
7-5 التكنولوجيا 40
7-6 الابتكار 41
الملحق الأول – تقييم المخاطر الرئيسية 43
الملحق الثاني – الخطط الاستراتيجية القطرية 47
الملحق الثالث – إطار النتائج المؤسسية 48

1- السياق

1-1 العالم اليوم

1- أصبح العالم اليوم أكثر تعقيدا وتقلبا مما كان عليه قبل خمس سنوات. وفي ذلك الوقت، كانت الحكومات قد اعتمدت للتو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المنبثقة عنها، مؤكدة عزمها على القضاء على الفقر والجوع، والحد من عدم المساواة، وبناء مجتمعات سلمية، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام بيئيا والشامل للجميع وحماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع النوايا الحسنة، كان التقدم محدودا كما انتكس من بعض الجوانب، بفعل الأثر المضاعف لجائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، وهو ما جعل الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 عرضة للخطر.

2- ويشهد الجوع المزمن ارتفاعا منذ عام 2014. وفي عام 2019، عانى 650 مليون شخص حول العالم من الجوع المزمن – بزيادة قدرها 43 مليون شخص عن عام 2014. وتدهور الوضع في عام 2020 تدهورا شديدا حيث صُنف ما يصل إلى 811 مليون شخص على أنهم يعانون من الجوع المزمن – وهي زيادة مذهلة قدرها 161 مليون شخص عن عام 2019. وتشير التوقعات الحالية إلى أن نحو 660 مليون شخص ربما يظلون يعانون من الجوع المزمن في عام 2030 – وهو ما يمثل زيادة بمقدار 30 مليون شخص عما كان يمكن أن يكون لو لم تحدث جائحة كوفيد-19.[1]

3- وفي جميع البلدان التي يعمل فيها **البرنامج**، يحتاج ما يقدر بنحو 270 مليون شخص إلى مساعدات غذائية عاجلة في عام 2021. ويواجه عدد ضخم قدره 41 مليون شخص مستويات طارئة من الجوع الحاد ويواجه أكثر من نصف مليون شخص ظروفا شبيهة بالمجاعة.[2] وعلاوة على ذلك، لا يزال العبء العالمي لسوء التغذية هائلا، إذ يعاني ما يقرب من 150 مليون طفل من التقزم، ونحو 50 مليونا من الهزال ويعاني نصف الأطفال – بالإضافة إلى ملياري شخص بالغ – من نقص في المغذيات الدقيقة.[1]،[3]

4- ويزيد عدد الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع اليوم عما كان عليه قبل أربع سنوات. وبين عامي 2000 و2015، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع البالغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم بنحو مليار شخص. وبحلول عام 2019، تباطأت وتيرة الحد من الفقر، مما ألقى بظلال الشك الشديد على تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر خلال العقد القادم.[4] ووجهت جائحة كوفيد-19 ضربة غير مسبوقة لهذا الهدف، حيث رفعت العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع إلى 732 مليون شخص في عام 2020 و711 مليون شخص في عام 2021 – بزيادة قدرها 97 مليون شخص عن توقعات ما قبل الجائحة.[5]

5- وتزداد أوجه عدم المساواة، كما تتغير طبيعتها. وفي حين قطع العالم أشواطا نحو القضاء على الحرمان الشديد، يستمر وجود فوارق كبيرة في التنمية البشرية. وينطبق هذا بصفة خاصة على التفاوتات في فرص الحصول على التعليم الرفيع المستوى على جميع المستويات أو التكنولوجيا الحالية التي تُعد عاملا رئيسيا في اقتصاد المعرفة وطريقة مواجهتهم للتحديات التي تنتظرهم، بما في ذلك أزمة المناخ. فعلى سبيل المثال، من بين 100 طفل وُلدوا في عام 2000 في أي بلد يعاني من ضعف

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2021. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021*.

[2] **البرنامج**. يونيو/حزيران 2021. *خطة **البرنامج** للاستجابة التشغيلية العالمية: التحديث رقم 2*.

[3] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2020. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020*.

[4] البنك الدولي. 2021. *تقديرات محدثة لأثر جائحة كوفيد-19 على الفقر العالمي: إلقاء نظرة على عام 2020 والأفاق لعام 2021*؟ (منشور في مدونة البيانات)؛ والبنك الدولي. 2020. *الفقر والرخاء المشترك 2020*.

[5] البنك الدولي. 2021. *تقديرات محدثة لأثر جائحة كوفيد-19 على الفقر العالمي: هل يمكن تجاوز آثار الجائحة في عام 2021*؟ منشور في مدونة البيانات.

التنمية البشرية، التحق 3 أطفال بالتعليم العالي في عام 2020، بينما توفي 17 طفلا بالفعل، قبل سن العشرين؛ وعلى النقيض من ذلك، في بلد تتحقق فيه التنمية البشرية بشكل كبير جدا، التحق 55 طفلا بالتعليم العالي ولم يتوف سوى طفل واحد.[6]

6- ومن حيث الدوافع الرئيسية للجوع، أصبح العالم أكثر خطورة منذ عام 2016 والآفاق غير مشجعة:

- النزاع: فقد تدهور السلام العالمي، وفقا لمؤشر السلام العالمي، في أربع من السنوات الخمس الماضية.[7] وتنبأ ما يقرب من نصف المجيبين في استقصاء تصورات المخاطر العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020 أن تصدع العلاقات بين الدول والنزاعات ستشكل تهديدا خطيرا على المدى المتوسط.[8] وفي عام 2020، كان النزاع أكبر مساهم منفرد في الجوع المدقع – إذ أثر على ما يقرب من 100 مليون شخص في 23 بلدا.[9] ويعطل النزاع إنتاج المحاصيل، ويدفع الرعاة بعيدا عن المراعي ويُخرج الناس من منازلهم، ويمنع التجارة من التدفق والأسواق من العمل على نحو سليم، ويدمر سبل العيش ويؤدي إلى تضخم أسعار الأغذية، مما يترك الملايين بدون ما يكفي من القوت. كما أن النزاع يعيق إمكانية الوصول، مما يجعل من الصعب على الجهات الفاعلة الإنسانية الوصول إلى السكان المتضررين أو على الناس الانتقال إلى المناطق التي يمكن فيها تقديم المساعدة المنقذة للأرواح.
- أزمة المناخ: تضاعفت الكوارث المرتبطة بالطقس منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، حيث وصلت في المتوسط إلى 334 كارثة سنويا بين عامي 2000 و2019. وزادت درجات الحرارة المتطرفة وموجات الحرارة بأكثر من ثلاثة أضعاف على مدى العقود الأربعة الماضية.[10] والجفاف والعواصف والفيضانات تلحق الضرر بالنظم التي تنتج الأغذية وتجهزها وتوصلها إلى موائد الناس، وتؤدي عوامل الإجهاد المناخية مثل تغير المواسم وشح المياه إلى تفاقم هذه المشكلة من خلال إضعاف نفس هذه النظم. وقد يؤدي النمو السريع وغير المنقطع لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى تعرض ظروف الإنتاج المتعلقة بنحو ثلث المحاصيل الغذائية والماشية في العالم للخطر بحلول نهاية هذا القرن.[11] وبالإضافة إلى ذلك، تغذي الصدمات والتغيرات المناخية التوترات الاجتماعية والنزاعات عن طريق تفاقم قيود الموارد، وتعطيل سبل العيش، والنزوح القسري، وبالتالي تفاقم الجوع. وفي عام 2020، تسببت الكوارث المرتبطة بالطقس في نزوح 30 مليون شخص داخليا، وهو أعلى رقم خلال عقد من الزمن.[12] وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أعداد المشردين ستزداد لتصل إلى 216 مليون شخص عبر ست مناطق في العالم بحلول عام 2050 ما لم تُتخذ إجراءات مبكرة ومتضافرة.[13]
- التباطؤ الاقتصادي: في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي، ازداد الجوع: تعاني معظم البلدان (65 بلدا من أصل 77) التي شهدت ارتفاعا في معدل نقص التغذية بين عامي 2011 و2017 في نفس الوقت من تباطؤ أو ركود اقتصادي.[14] ومؤخرا، أدت جائحة كوفيد-19 إلى اضطراب الاقتصاد العالمي، مما تسبب في انكماشه بنسبة 3 في المائة في عام 2020 مع حدوث أشد اضطرابات في سوق العمل التي شهدها العالم منذ الكساد الكبير.[15] ووفقا لمنظمة العمل الدولية،

---

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2019. *تقرير التنمية البشرية لعام 2019*.

[7] معهد الاقتصاد والسلام. 2021. *مؤشر السلام العالمي لعام 2021: قياس السلام في عالم معقد*.

[8] المنتدى الاقتصادي العالمي. 2021. *تقرير المخاطر العالمية لعام 2021*، الإصدار السادس عشر.

[9] شبكة معلومات الأمن الغذائي. 2021. *التقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية لعام 2021*.

[10] مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. 2020. *التكاليف البشرية للكوارث – نظرة عامة على العشرين سنة الماضية 2019-2020*.

[11] Kummu et al, 2021. *Climate change risks pushing one-third of global food production outside the safe climatic space*. One Earth, 4(5).

[12] مركز رصد النزوح الداخلي. *قاعدة البيانات العالمية للتشريد الداخلي*. (عبر الإنترنت).

[13] Clement and others. 2021.

[14] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2019. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019*.

[15] صندوق النقد الدولي. 2021. *مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو/تموز 2021*.

فُقد ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل تمثل 3.7 تريليون دولار أمريكي من دخل الأسر بسبب الجائحة في عام 2020؛ ومن المتوقع أن تستمر آثار الجائحة حتى عام 2023 على الأقل.[16] وعانت البلدان الفقيرة معاناة شديدة مع انخفاض التحويلات، وتراجع قيمة العملات، وارتفاع التضخم، وتوقف السياحة. وأصبح الغذاء باهظ الثمن بالنسبة للملايين، مما أدى إلى زيادة مدمرة في الجوع وسوء التغذية في البلدان الكبيرة والصغيرة. وبالنظر في السنوات من الثلاث إلى الخمس المقبلة، تبرز المخاطر الاقتصادية بوضوح بين التهديدات التي يتعرض لها العالم والتي سلط عليها الضوء المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره عن المخاطر العالمية لعام 2021، إذ كانت أربعة تهديدات منها – وهي عدم استقرار الأسعار، وصدمات السلع الأساسية، وأزمات الديون، وانفجار فقاعات الأصول – من بين الخمسة الأكبر.[17]

7- واتخذ العالم تدابير استثنائية لحماية الأرواح وسبل العيش خلال أزمة جائحة كوفيد-19 بتكلفة غير مسبوقة. وتبلغ قيمة الدعم المالي والتدابير النقدية لدرء الانهيار الاقتصادي 26 تريليون دولار أمريكي، أي ما يقرب من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[18] واتخذت الاقتصادات المتقدمة غالبية هذه المبادرات، وتركت ميزانياتها تحت ضغط استثنائي على المدى القريب. وفي الوقت نفسه، فإن الافتقار إلى إمكانية الحصول على اللقاحات إلى جانب عبء الديون الهائل يقيد بشدة الانتعاش الاقتصادي عبر العالم النامي، مما يؤدي إلى تفاقم خطر الوقوع في فخ الديون وضياع عقد من الزمن في بعض البلدان. وهذا يعني وجود تفاوت مقلق ومتزايد بين الاحتياجات المتزايدة في الأجلين القريب والمتوسط والتمويل المتاح لتلبية هذه الاحتياجات.

8- وتُشكل عدة اتجاهات أخرى آفاق العالم **والبرنامج**. ويفرض تزايد عدد السكان ضغوطا متزايدة على الموارد الطبيعية والنظم الاجتماعية، ويعمل التحضر السريع على إحداث تحولات عميقة في المناطق الريفية ويزيد انعدام الأمن الغذائي في المدن. ويقيم أكثر من نصف سكان العالم الآن في مناطق حضرية، إذ يعيش ما لا يقل عن مليار شخص في ظروف محفوفة بالمخاطر في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية الأخرى.[19] وأسلوب الحياة في المناطق الحضرية تغيره طريقة تناول الأشخاص للطعام لأنهم يعتمدون أكثر على العمل بأجر، وإذا كانوا فقراء، عادة ما تكون لديهم قدرة محدودة على الحصول على الغذاء الصحي. ومن المتوقع أن يدخل 552 مليون شخص إضافي إلى القوى العاملة في البلدان النامية بحلول عام 2030، مما يؤدي إلى تزايد المنافسة على العمل.[20] وستؤدي الصعوبات المتزايدة في كسب العيش بدورها إلى زيادة ضغط الهجرة الخارجية، من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وكذلك عبر الحدود. وارتفع عدد المشردين قسريا بالفعل ارتفاعا شديدا في السنوات الأخيرة، حيث وصل إلى رقم مُفزع قدره 89 مليون شخص في نهاية عام 2020،[21] وهناك أنماط ناشئة، من قبيل الهجرة المرتبطة بالمناخ والتحركات المؤقتة عبر الحدود بحثا عن الغذاء، تضيف إلى تعقيد تحركات السكان.

9- وتعمل التكنولوجيا الرقمية أيضا على تشكيل العالم بسرعة كبيرة، وبالتالي تشكل وضع **البرنامج**. والتعلم الافتراضي والتعلم عن بُعد يعيدان صياغة التعليم. وتضفي منصات وسائل التواصل الاجتماعي الطابع الديمقراطي على الوصول إلى المعلومات ونشوء توقعات أكبر من السكان ومساءلة المؤسسات المحلية والوطنية والعالمية. وتؤثر الأتمتة على سبل العيش وفرص العمل ومستقبل العمل، ويمكن أن تحل محل ما يصل إلى 800 مليون وظيفة بدوام كامل على مستوى العالم خلال السنوات العشر

---

[16] منظمة العمل الدولية، 2021. *العمالة العالمية والآفاق الاجتماعية: اتجاهات عام 2021*.

[17] المنتدى الاقتصادي العالمي. 2021. *تقرير المخاطر العالمية لعام 2021*، الإصدار السادس عشر.

[18] صندوق النقد الدولي. *استجابة صندوق النقد الدولي لجائحة كوفيد-19*. (عبر الإنترنت).

[19] البنك الدولي. *مؤشرات التنمية العالمية (السكان الحضريون؛ والسكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، والسكان، المجموع)* (عبر الإنترنت).

[20] البنك الدولي. 2019. *الاستفادة من الهجرة الاقتصادية من أجل التنمية: إحاطة لمجلس البنك الدولي*. في الوقت الذي أُعد فيه التقرير، يشير الرقم 552 مليونا إلى الفترة من عام 2018 إلى عام 2030.

[21] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2021. *الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام 2020*؛ ومركز رصد التشريد الداخلي، 2021. *التقرير العالمي عن التشريد الداخلي لعام 2021*.

القادمة.[22] ويعمل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات على تيسير توفير صورة آنيّة في حالة الانعدام الغذائي والأزمات الأخرى وتحسين إدارة سلسلة الإمداد. وفي الوقت نفسه، تغير التكنولوجيا الرقمية ديناميات المجتمعات، وتثير قضايا جديدة أخلاقية ومتعلقة بحقوق الإنسان، وتمثل تحديات جديدة أمام الشمول.

2-1 التحديات التي نواجهها

10- إن العالم لا يتجه نحو القضاء على الجوع بل يبتعد عنه. ووراء هذا الاتجاه، يكمن عالم أقل سلاما يواجه المزيد من الكوارث المرتبطة بالمناخ والانتكاسات الاقتصادية المتكررة، والتي ترجع مؤخرا إلى حد كبير إلى جائحة كوفيد-19. وهذه الصدمات يضخم كل منها الآخر، وتتكشف بطريقة وحشية ومدمرة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم بسبب مواطن الضعف الهيكلية، التي تترسخ أكثر بسبب الضغوط البيئية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المستفحلة.

11- ويشكل عدم إحراز تقدم في المجالات الرئيسية للتنمية عقبة رئيسية أمام دحر هذا الاتجاه. ويعيش 1.3 مليار نسمة حاليا في فقر متعدد الأبعاد في 109 بلدان من البلدان النامية، ويعانون من الحرمان في مستويات المعيشة والتعليم والصحة.[23] ويكافح ملايين الأشخاص لتلبية احتياجاتهم من الأغذية واحتياجاتهم الأساسية الأخرى وحماية أنفسهم من الصدمات المتكررة والشديدة بشكل متزايد وعوامل الإجهاد العميقة حيث إنهم غير قادرين على مراكمة رأس المال البشري – المعرفة والمهارات والصحة اللازمة لعيش حياة لائقة – وبدون تغطية الحماية الاجتماعية. ويوجد اليوم 258 مليون طفل خارج المدارس الابتدائية أو الثانوية[24] بينما يعيش 53 في المائة من سكان العالم و83 في المائة من الأفارقة دون مزايا الحماية الاجتماعية.[25] والنساء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي الشديد من الرجال بنسبة 27 في المائة؛ ولا يزال انعدام المساواة بين الجنسين مستمرا، مما يحول دون وصول نصف سكان العالم إلى إمكاناتهم الكاملة.[3] ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة – 15 في المائة من سكان العالم – تحديات غير متناسبة في الحصول على الغذاء والتغذية والتعليم. وقد أدت الجائحة إلى تفاقم عدم المساواة،[26] وتسببت أيضا في نشوء أزمة تعليمية أثرت على 1.6 مليار طفل وتركت 370 مليون طفل دون الوجبات المدرسية الحاسمة.[27]

12- ومع وجود 3 مليارات شخص غير قادرين على تحمل تكاليف الأطعمة الصحية، فإن النظم الغذائية لا توفر الأمن الغذائي.[28] فهي تترك العديد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة البالغ عددهم 500 مليون مزارع دون سبل عيش لائقة؛ وتسرع أزمة المناخ من خلال إنتاج ما يتراوح بين 21 و37 في المائة انبعاثات غازات الدفيئة في العالم؛[29] وتؤدي تأثيراتها البيئية – مثل تدهور التربة وفقدان التنوع البيولوجي – إلى خفض الإنتاجية الزراعية، مما يُضعف قدرة المجتمعات على الصمود أمام الصدمات وعوامل الإجهاد. ويمكن أن تقلل الحواجز التجارية من تدفق الأغذية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، مما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي.[30] وعلاوة على ذلك، يُفقد نحو 14 في المائة من أغذية العالم قبل الوصول إلى منافذ البيع بالتجزئة؛[31]

---

[22] McKinsey Global Institute. 2017. *Jobs lost, jobs gained: Workforce transitions in a time of automation*. نظرا لنشر التقرير في عام 2017، يشير رقم 800 مليون وظيفة إلى الوظائف التي ستُستبدل بالأتمتة بحلول عام 2030 ابتداء من عام 2017.

[23] مبادرة أكسفورد بشأن الفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2021. *المؤشر العالمي للفقر المتعدد الأبعاد لعام 2021: إزالة القناع عن الفوارق حسب الأصل العرقي والطائفة والجنس*.

[24] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). *الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس* (عبر الإنترنت).

[25] منظمة العمل الدولية. 2021. *التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2022-2022*.

[26] الأمين العام للأمم المتحدة. 2020. *الأمين العام يقول إن الجائحة تكشف عن مدى استبعاد الأكثر تهميشا في المجتمع في ملاحظات بمناسبة إصدار موجز السياسة العامة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في سياق جائحة كوفيد-19* (بيان صحفي).

[27] **البرنامج**. 2020. *حالة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم*.

[28] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2021. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2021*.

[29] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2019. *تقرير خاص عن تغير المناخ والأراضي*. تشمل النسبة المتراوحة بين 21 و37 في المائة الانبعاثات من أنشطة ما قبل الإنتاج وما بعده. ومستوى الثقة في هذه النتيجة متوسط حسب الصيغة المعايرة للهيئة.

[30] Zimmermann and Rapsomanikis. 2021. *التجارة والنظم الغذائية المستدامة. موجز لقمة النظم الغذائية من إعداد شركاء البحوث في الفريق العلمي المعني بقمة النظم الغذائية*.

[31] منظمة الأغذية والزراعة. 2019. *حالة الأغذية والزراعة: السير قدما باتجاه الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية*.

إلى جانب هدر الأغذية الذي يحدث على مستوى البيع بالتجزئة والاستهلاك، فهذا الهدر يرفع نسبة الأغذية التي لا تؤكل عاليا لتصل إلى 31 في المائة.[32]

13- وإلى جانب الاحتياجات المتزايدة، فإن الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، بما في ذلك **البرنامج**، تتخلف في جهودها لتلبية الاحتياجات العاجلة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب مجموعة متنوعة من القيود. ويحد الافتقار إلى المرونة في آليات التمويل الحالية من سرعة الاستجابة للتحديات المعقدة. ومشهد الشراكات مجزأ وغير قادر على الاستفادة على النحو الأمثل من الموارد والدراية المتعلقة بالتغيير المستمر. ويحد العمل المنعزل والقدرات غير الكافية من إمكانية الاستجابة بفعالية للمشاكل الجديدة المعقدة. كما أن تحديات الحوكمة يمكن أن تعيق التقدم. وأخيرا، غالبا ما تفتقر المجتمعات المحلية – الضرورية لفعالية جميع الجهود – إلى القدرة على العمل وتشارك بشكل غير كاف كمبدعين مشاركين وصانعي قرارات.

14- وعلى خلفية تزايد الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ستظل قدرة الحكومات على تلبية هذه الاحتياجات مقيدة. وهذا يعني أنه يجب استخدام كل دولار لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة لتحقيق نتائج واضحة وأثر مستدام.

الإطار 1: الاتجاهات التي يمكن الاستفادة منها من أجل القضاء على الجوع

على الرغم من العديد من التحديات، يمكن أن تؤدي بعض الاتجاهات إلى مضاعفة فوائد عمل **البرنامج**، مما يؤدي إلى تحسين سبل العيش والقدرة على الصمود والاستقرار.

إن أزمة جائحة كوفيد-19 ذات أبعاد تاريخية، ولكنها تمثل أيضا فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل. فقد أظهرت سرعة تطوير اللقاحات ما يمكن أن يحققه العالم، وحفزت الجائحة استجابة حماية اجتماعية غير مسبوقة، بقيمة 800 مليار دولار أمريكي في عام 2020 وحده،[33] ويمكن البناء عليها لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

وقد زاد البنك الدولي بأكثر من الضعف دعمه للبلدان المتضررة من الهشاشة والصراع والعنف، حيث وافق على مبلغ قياسي قدره 26 مليار دولار أمريكي في إطار آخر تجديد لموارد المؤسسة الدولية للتنمية.[34] ويمكن لهذه البلدان الآن الحصول على تمويل لم يكن متاحا في السابق لمواجهة تحدياتها المتنوعة.

وتتقدم التكنولوجيا والرقمنة بسرعة، وتتيح فرصا رائعة. ويمتلك ثلثا الأشخاص "غير المستفيدين من الخدمات المصرفية"[35] في العالم والبالغ عددهم 1.7 مليار شخص هواتف متنقلة، وبالتالي هناك فرصة لتعزيز تنفيذ برامج **البرنامج** وإحداث تحول في سبل العيش من خلال الشمول المالي. كما تحولت الطاقة الشمسية من أغلى أشكال الكهرباء إلى أرخصها خلال عقد من الزمن.[36] ويمكن أن يكون هذا بمثابة تغيير لقواعد اللعبة لإحراز تقدم في أفريقيا جنوب الصحراء، التي تسطع فيها أشعة الشمس بشكل مستمر ويفتقر نصف سكانها إلى الكهرباء،[37] مما يؤدي إلى تحسين سبل العيش وإفادة أصحاب الحيازات الصغيرة (على سبيل المثال، من خلال الري والتبريد على نطاق صغير).

وفي أفريقيا، يمكن تحقيق مكاسب ديمغرافية يمكن أن تضيف 500 مليار دولار أمريكي إلى النمو الاقتصادي السنوي على مدى 30 عاما.[38] ويمكن لتدفقات الهجرة أن تعزز اقتصادات البلدان الأصلية من خلال المهارات ونقل التكنولوجيا والتحويلات المالية، والتي تجاوزت في عام 2020 المساعدة الإنمائية الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر مجتمعين.[39] يمكن أن تؤدي الاتجاهات نحو التحويلات الرقمية إلى تضخيم المكاسب من التحويلات المالية؛ وسيؤدي خفض أسعار التحويلات بمقدار خمس نقاط مئوية إلى توفير 16 مليار دولار أمريكي سنويا.[40]

---

[32] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2021. *تقرير مؤشر المهدر من الأغذية لعام 2021*.

[33] البنك الدولي. 11 يناير/كانون الثاني 2021. *تغيّر قواعد اللعبة في مجال الحماية الاجتماعية؟ ستة انعكاسات بشأن كوفيد-19 ومستقبل التحويلات النقدية*، تم نشرها على مدونة "فلنتحدث عن التنمية" (Let's Talk Development).

[34] البنك الدولي. *الهشاشة والصراع والعنف* (عبر الإنترنت).

[35] البنك الدولي. 2017. *قاعدة بيانات المؤشر المالي العالمي 2017: قياس الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية*.

[36] Roser. 2020. *Why did renewables become so cheap so fast? And what can we do to use this global opportunity for green growth?* Published on Our World in Data Blog.

[37] البنك الدولي. *مؤشرات التنمية العالمية (الحصول على الكهرباء)* (عبر الإنترنت).

[38] صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي. 2018. *برمجة المكاسب الديمغرافية: من النظرية إلى التجربة*.

[39] البنك الدولي. 2021. *على عكس التوقعات، ظلت تدفقات التحويلات قوية أثناء أزمة فيروس كورونا* (بيان صحفي).

[40] البنك الدولي. *أسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم* (عبر الإنترنت).

3-1 ساحتنا التشغيلية

15- تدخل الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) ضمن سياق الالتزام العالمي المتجدد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومع أقل من 10 سنوات حتى عام 2030 والتقدم غير المتكافئ في تحقيق الأهداف، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة "عقد العمل" في سبتمبر/أيلول 2019 مؤكدة التزاما جماعيا بتعبئة العمل على المستويات العالمية والوطنية والمحلية لتحقيق رؤية شاملة لكوكب آمن وصحي ومزدهر لا يتخلف فيه أحد عن الركب. وإدراكا بأنه لا يمكن مواجهة تحديات اليوم إلا من خلال تنشيط التعددية، يضع تقرير الأمين العام الصادر في سبتمبر/أيلول 2021 بعنوان "خطتنا المشتركة"، رؤية ويحدد 12 مجال عمل لتعزيز الحوكمة العالمية، مع التركيز على المستقبل، وتجديد العقد الاجتماعي وضمان تكييف الأمم المتحدة مع حقبة جديدة.

16- كما يجري إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف تعزيز تنفيذ خطة عام 2030. وتتوخى هذه الإصلاحات جيلا جديدا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات الوجود القطري المصمم حسب الاحتياجات وتعمل مع الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الوطنيين من أجل تحقيق حصائل جماعية مملوكة وطنيا، يُعبر عنها من خلال أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ومع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل الأخير لسياسات الأمم المتحدة الذي يجري كل أربع سنوات، والمعتمد في ديسمبر/كانون الأول 2020، أكدت الدول الأعضاء من جديد رغبتها في استكمال مبادرات الإصلاح. يتبع **البرنامج** إرشادات الاستعراض الشامل للسياسات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات السياسة الرئيسية، بما في ذلك الأطفال، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكبار السن، والشعوب الأصلية، واللاجئون، والمشردون داخليا، والمهاجرون، فضلا عن التكنولوجيات الرقمية، والمناخ، والتنوع البيولوجي.

17- ومع تنفيذ ثلثي عمل **البرنامج** في البلدان المتأثرة بالنزاعات، فإن القرار 2417 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي اعتُمد في عام 2018، هو نقطة تحول. ويركز هذا القرار الانتباه السياسي على التحديات المتعلقة بالجوع والنزاع، ويدين استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال، وأولئك الذين يتعمدون عرقلة وصول المساعدات الإنسانية أو يعيقون جهود نقل إمدادات الإغاثة. وبالإضافة إلى ذلك، بُحثت أزمة المناخ ضمن مناقشات مجلس الأمن كأحد دوافع النزاعات، ويجري تشجيع وكالات الأمم المتحدة على تصميم نُهج برامجية تشمل كلا من منع النزاع والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

18- وتحدد خطة العمل من أجل الإنسانية، التي انبثقت عن القمة العالمية للعمل الإنساني في مايو/أيار 2016، بمزيد من التفصيل المشهد الذي يعمل فيه **البرنامج** وفقا لولايته. وبناء على عملية استشارية عالمية لمدة سنتين، أسفرت القمة أيضا عن الصفقة الكبرى، وهي اتفاق بين مجموعة من كبار المانحين ومنظمات الإغاثة لتحسين فعالية وكفاءة العمل الإنساني.[41] ويشمل ذلك اتخاذ خطوات من أجل: منع النزاعات وإنهاؤها؛ واحترام قواعد الحرب؛ وعدم ترك أحد خلف الركب؛ والعمل بشكل مختلف لإنهاء الحاجة؛ والاستثمار في الإنسانية. وتوجه هذه المسؤوليات الالتزام الاستراتيجي والتشغيلي **للبرنامج** بوضع الأشخاص المتضررين في محور كل أعماله، وتوقع الأزمات وتخفيف حدتها، والعمل مع شركائه لتقليل الحاجة والضعف.

19- ويؤدي **البرنامج** دورا استراتيجيا وبنّاء في تنفيذ نتائج القمة العالمية للعمل الإنساني، وفقا لولايته، من خلال العمل مع المستجيبين المحليين والوطنيين، وتعزيز القدرات المحلية والوطنية بدلا من استبدالها؛ والمشاركة في قيادة مسار العمل النقدي الناشط في مجالات الحماية الاجتماعية والنقد للأغراض الإنسانية، والاستجابات المنسقة للجهات المانحة، والنقد وعلاقته بالمنظور الجنساني وإضفاء الطابع المحلي، وتحسين الكفاءة والفعالية والقيمة مقابل المال. ويلتزم **البرنامج** أيضا بتعزيز التعاون بشأن التحويلات النقدية عبر المنظومة الإنسانية، مما يتيح الاستجابات المنسقة التي تركز على المستفيدين لتلبية احتياجات الناس الغذائية واحتياجاتهم الأساسية الأخرى.

---

[41] وصل عدد الجهات المانحة ومنظمات المعونة التي وافقت على الصفقة الكبرى حتى 1 يوليو/تموز 2019 إلى 61 جهة ومنظمة. *خطة العمل من أجل الإنسانية* (عبر الإنترنت).

20- ويدعم **البرنامج** استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة،[42] وخريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي لعام 2020،[43] واستراتيجية الأمم المتحدة بشأن البيانات للفترة 2020-2022.[44] وتدعو هذه الوثائق الاستراتيجية إلى تعزيز المشاركة في التعاون الرقمي، الذي سيشهد تنفيذا ملموسا من جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ونشوء نظام إيكولوجي للبيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويحدد هذا التعاون أيضا إطارا لكيفية توجيه منظومة الأمم المتحدة في استخدام التكنولوجيات الجديدة من قبيل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والروبوتات بما يتماشى مع القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد ومعايير القانون الدولي.

الإطار 2: قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية

مهدت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 الطريق لتحول النظم الغذائية العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحفيز التعبئة العامة وتحفيز الالتزامات القابلة للتنفيذ من قبل آلاف من أصحاب المصلحة. وشارك **البرنامج** في جميع مراحل العملية، حيث عمل بوصفه وكالة الارتكاز لمجال العمل المتعلق ببناء القدرة على الصمود أمام مواطن الضعف والصدمات وعوامل الإجهاد ودعم الدول الأعضاء لإنشاء وإطلاق تحالف الوجبات المدرسية (انظر الإطار 5) بدعم واسع النطاق. كما يدعم **البرنامج** التحالفات والمبادرات المتعلقة بالأطعمة الصحية،[45] والحماية الاجتماعية، وسلاسل الإمداد المحلية القادرة على الصمود، ومحور العمل الإنساني والتنمية والسلام، والمناخ، والمنظور الجنساني، والشعوب الأصلية، والإيكولوجيا الزراعية. وإلى جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، سيشارك **البرنامج** في قيادة عملية متابعة قمة النظم الغذائية، بهدف ضمان متماسك العمل والمساعدة من أجل التنفيذ الناجح لحصائل قمة النظم الغذائية. وعلى المستوى القطري ومن خلال إعداد خططه الاستراتيجية القطرية، سيستفيد **البرنامج** من الزخم الناتج عن القمة للعمل بشكل وثيق مع المنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وشركائها لدعم أولويات الحكومات والتزامات القمة وتوسيع نطاق البرمجة المتكاملة لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

2- الاستعراضات، والتقديرات، والتقييمات

2-1 استعراض منتصف المدة

21- استفادت الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025) من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2017-2021 الذي أسفر عن توصيات بأن يضطلع **البرنامج** بما يلي:

- الحفاظ على التركيز على هدفي التنمية المستدامة 2 و17، بما يتفق مع ولاية **البرنامج** وخبرته، مع ضمان زيادة المساهمات في أهداف التنمية المستدامة الأخرى إلى أقصى حد والاستفادة منها؛
- البدء في خطته الاستراتيجية التالية في يناير/كانون الثاني 2022 لضمان التوافق مع الوكالات الأخرى مع تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتعاون على المستوى القطري نحو تحقيق حصائل جماعية، على النحو المطلوب في ظل الاتجاهات العالمية، والمشاركة في أطر التعاون في الأمم المتحدة؛
- تبسيط النتائج الاستراتيجية وتنقيحها وتحديدها كميا بما يتماشى مع مدة الخطة الاستراتيجية، باستخدام مسارات النتائج المؤسسية أو نظريات التغيير؛

---

(42) الأمم المتحدة، *استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات الجديدة*.

(43) الأمم المتحدة، *خريطة طريق الأمين العام من أجل التعاون الرقمي*.

(44) الأمم المتحدة، *استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن البيانات*.

(45) قمة النظم الغذائية 2021 – المجتمع. *الحلول والائتلافات* (عبر الإنترنت).

- القيام، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء، بتشجيع وتقديم الدعم التقني والمالي للاستراتيجيات القطرية التي تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية وتعزز الحلول الدائمة، مع الاستجابة للاحتياجات الإنسانية؛
- استخدام التعلم من الخطط الاستراتيجية القطرية لإعادة صياغة المنتجات والأنشطة البرامجية، مع توضيح قيمتها المفترضة والشراكات والأنشطة والنواتج التي تدعم تحقيق النتائج الاستراتيجية.

2-2 الاستعراضات والتقديرات الخارجية

22- في الفترة من 2017 إلى 2018، قيّمت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف أداء **البرنامج** خارجيا، وهذه الشبكة مؤلفة من البلدان المانحة لرصد أداء المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف على المستوى القطري.[46] وعموما، خلصت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف إلى أن **البرنامج** يسير في طريق أوضح من أي وقت مضى نحو تعظيم نقاط قوته وقدرته للاستجابة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية بسرعة ومرونة.

23- ووفقا لشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، نجح **البرنامج** في مواءمة رؤيته الواضحة والمتماسكة الطويلة الأجل مع هدفي التنمية المستدامة 2 و17، والتي تتناسب مع أهدافه لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية والمزايا النسبية التي يقدمها في الميدان. وكانت الإصلاحات الجارية تعزز قدرة **البرنامج** على تحقيق هذه الأهداف، مع تحول التركيز إلى العمليات على المستوى القطري وإعداد **البرنامج** ليكون عاملا تمكينيا فضلا عن كونه منفذا.

24- وفي حين أن الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2017-2021 كانت سليمة من الناحية المفاهيمية، شجع تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف على مزيد من التوضيح والحوار المستمر حتى يفهم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ويوافقوا ويساهموا في جهود **البرنامج** للتعاون في العمل الإنمائي. وعلاوة على ذلك، خلص التقييم إلى أن قدرة **البرنامج** على الاستجابة، وتحقيق النتائج، وإجراء التحول إلى أن يكون ممكنا بجانب كونه منفذا قد تأثرت سلبا بمحدودية الموارد وممارسات تمويل الجهات المانحة.

25- وقد حصل **البرنامج** باستمرار على درجات عالية في المساءلة المالية منذ أن أصبح من الموقعين على المبادرة الدولية للشفافية في المعونة في عام 2012 – وهي مبادرة طوعية لأصحاب المصلحة المتعددين تسعى إلى تحسين الشفافية في المعونة والموارد الإنمائية والإنسانية من أجل زيادة فعاليتها في التصدي للفقر.

3-2 التقييمات

26- هناك نتائج واسعة النطاق للتقييم المستقل لأداء **البرنامج**، يجري استعراضها وتلخيصها على سبيل المثال في تقارير الأداء السنوية **للبرنامج** للفترة 2018-2020. ويتضمن تقرير عام 2020 ملخصات رفيعة المستوى للدروس الرئيسية المستفادة بالإضافة إلى موجز يرد في أحد الملاحق أعده مكتب التقييم المستقل.

27- وتتضمن نتائج التقييم الرئيسية ما يلي:

- خلصت تقييمات الجيل الأول من الخطط الاستراتيجية القطرية[47] إلى أن إطار الخطة الاستراتيجية القطرية كان منصة فعالة لتعزيز الدعم المقدم للحكومات، ولكن ينبغي أن يعمل **البرنامج** بشكل أكثر استراتيجية مع مجموعة واسعة من الوزارات. كما تباينت الملكية الوطنية والمحلية للبرامج التي يدعمها **البرنامج**.

---

[46] في عام 2021 كانت هذه الشبكة تضم 19 بلدا عضوا هي: أستراليا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لكسمبورغ، هولندا، النرويج، جمهورية كوريا، السويد، سويسرا، الأمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية. *شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف* (عبر الإنترنت).

[47] الخطط الاستراتيجية القطرية لبنغلاديش، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإندونيسيا، وتيمور-ليشتي.

- أشار التقييم الاستراتيجي لقدرة **البرنامج** على الاستجابة لحالات الطوارئ إلى أنه بينما أدت الاستثمارات في الاستعداد إلى تحسين كفاءة الاستجابات، فإن الاستثمار المحدود الذي يتجاوز الإعداد اللوجستي قوض قدرة **البرنامج** على الاستجابة بسرعة وبشكل أنسب.

- في حين جرى الاعتراف بالميزة النسبية **للبرنامج** في الصحة والتغذية المدرسيتين في التقييم الاستراتيجي الأخير بشأن التغذية المدرسية، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في القدرات لضمان إمكانية تنفيذ الطموحات التحويلية لاستراتيجية التغذية المدرسية الجديدة على نطاق واسع ضمن النهج الأوسع نطاقا للصحة والتغذية المدرسيتين.

- خلص التقييم الاستراتيجي بشأن القدرة على الصمود إلى أنه في حين أن لدى **البرنامج** الأسس والالتزام بدعم تعزيز برامج القدرة على الصمود، فإن الجهود المبذولة للقيام بذلك ينبغي أن ترتكز على الحقائق التشغيلية وأن تكون مدعومة بالتوجيهات والقياسات والنظم من أجل تمكين **البرنامج** من تقديم مساهمة دائمة.

- أوصى تقييم سياسة المساواة بين الجنسين في **البرنامج** للفترة 2015-2020 بتعزيز النهج العام **للبرنامج** إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي على نطاق **البرنامج**، على أن يكون ذلك مصحوبا بموارد بشرية ومالية كافية. وتجري معالجة هذه المسألة في سياسة المساواة بين الجنسين في **البرنامج** وخطة تنفيذها، التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في عام 2022.

- تُلزم الاستجابة لتجميع التقييم القطري لتعزيز القدرات **البرنامج** بإعداد خارطة طريق لإنشاء وظائف للمتخصصين تتوافر لها موارد جيدة لتعزيز القدرات القطرية.

- قدم تقييم سياسة الحماية أدلة مختلطة بشأن مدى معالجة **البرنامج** لمسائل الحماية التي تواجه السكان المتضررين، وأشار إلى أنه لم يُحرز سوى تقدم معتدل نحو ضمان ألا تضر المساعدة الغذائية بسلامة الأشخاص الذين يخدمهم **البرنامج** وكرامتهم وسلامتهم. ويتم الاسترشاد بهذا الأمر في إعداد سياسة **البرنامج** الجديدة بشأن الحماية والمساءلة أمام المستفيدين وخطة التنفيذ ذات الصلة التي وافق عليها المجلس في عامي 2020 و2021.

- في حين خلص تقييم استراتيجية شؤون العاملين في **البرنامج** إلى أنها تجسد العديد من مجالات الممارسات الجيدة في إدارة الموارد البشرية، فإنه دعا إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في مسائل المساواة بين الجنسين ومسائل التنوع والشمول. واسترشدت بذلك سياسة شؤون العاملين الجديدة في **البرنامج** وخطة التنفيذ ذات الصلة التي وافق عليه المجلس في عام 2021.

- خلص التقييم الاستراتيجي لتمويل عمل **البرنامج** إلى أن نجاحه في جمع الأموال الإنسانية يخفي عدم اليقين بشأن مصادر تمويله، في ظل وجود فجوات تؤثر بشكل غير متناسب على عملياته في الأزمات الأقل وضوحا وأنشطة بناء القدرة الصمود والأنشطة الإنمائية.

الشكل 1: إطار نتائج الخطة الاستراتيجية

3- الرؤية، والحصائل، وأهداف التنمية المستدامة

1-3 الرؤية

28- يلتزم **البرنامج** التزاما كاملا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويُسخر مواطن قوته وقدراته في جهود منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان على تلبية الاحتياجات العاجلة لمن هم أكثر تخلفا عن الركب، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإبقاء الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة في صميم أنشطته.

29- وتتمثل رؤية عام 2030 التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 فيما يلي:

1) استئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم (هدف التنمية المستدامة 2 – القضاء على الجوع)؛

2) تحقيق الجهات الفاعلة الوطنية والعالمية لأهداف التنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة 17 – الشراكات من أجل تحقيق الأهداف).

30- ويركز الاتجاه العالمي المبتعد عن هدف القضاء على الجوع على أن من الأساسي التركيز في آن معا على طبيعة الاحتياجات المتزايدة وكيفية الاستجابة لها والمتخلفون عن ركب الاستجابة لها. وفي حين أن هذا يستدعي إعطاء الأولوية لهدفي التنمية المستدامة 2 و17، فإن الدوافع وراء تزايد انعدام الأمن الغذائي – الصدمات التي تأتي على رأس المظالم القديمة وعوامل الإجهاد المستمرة وتدهور مواطن الضعف الهيكلية – تؤكد ترابطها العميق مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

31- وتبرز ثماني غايات ضمن هدفي التنمية المستدامة 2 و17 من حيث صلتها **بالبرنامج**:

1) القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام (الغاية 2-1)؛

2) وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن (الغاية 2-2)؛

3) مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء والمجموعات الأخرى المعرضة للخطر (الغاية 2-3)؛

4) ضمان نظم غذائية مستدامة (الغاية 2-4)؛

5) تعزيز بناء القدرات المستهدفة في البلدان النامية (الغاية 17-9)؛

6) اتساق السياسات (الغاية 17-14)؛

7) تعبئة موارد إضافية ومتنوعة (الغاية 17-3)؛

8) تعزيز الشراكات العالمية (الغاية 17-16).

2-3 الحصائل

32- تتضمن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 خمس حصائل سيعمل **البرنامج** على تحقيقها بالتعاون مع جهات أخرى. وترتبط ثلاثٌ من هذه الحصائل بهدف التنمية المستدامة 2 وترتبط الحصيلتان الأخريان بهدف التنمية المستدامة 17.

33- ويتجه تحقيق القضاء على الجوع إلى تحسين حصول الناس فورا على الغذاء الكافي والآمن والمغذي وتمكينهم في الوقت نفسه من تلبية جميع احتياجاتهم الاحتياجات الأساسية[48] بمرور الوقت. ويمكن للتقدم نحو تلبية الاحتياجات الأساسية، وتمكين الأكثر تخلفا عن الركب، والاستثمار في رأس المال البشري أن يعزز الجهود الجماعية المبذولة للحد من مواطن الضعف الهيكلية وتمكين الناس من تحسين سبل عيشهم، وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات وعوامل الإجهاد، وتقليل الحاجة. ويُعد تعزيز الأسس التي تمكّن الأشخاص من مقاومة العدد المتزايد من الصدمات أمرا بالغ الأهمية، مما يخفف من التكلفة البشرية والمالية للأزمات والاستجابة لها. ويأتي رد الفعل الذي لا يُتخذ إلا عند حدوث الضرر بتكاليف ومخاطر متزايدة على الدوام من أن تأتي الخطوات المتخذة متأخرة بعد أن يُحاصر الناس في دوامة التدهور بمجرد وقوع الكارثة. ولذلك، تتضمن رؤية **البرنامج** بشأن القضاء على الجوع الحصائل التالية:

- تحسن قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة؛
- تحقيق الناس حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم؛
- امتلاك الناس سبل عيش محسنة ومستدامة.

34- ويتطلب تحقيق حصائل مستدامة على مستوى الفرد والأسرة على نطاق واسع نُظما قوية. وهناك حاجة إلى استثمارات وجهود لبناء النظم وتحويلها وتحسين جودة البرامج المحلية والوطنية ونطاقها وشمولها للوصول إلى الأشخاص الأشد احتياجا، وتوفير الأمن الغذائي والأطعمة الصحية للجميع. ويعتمد التقدم بخطى سريعة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضا على علاقات الشراكة والتعاون الفعالة داخل قطاعات العمل الإنساني والتنمية والسلام وفيما بينها. وبالتالي، تعتمد رؤية **البرنامج** على الحصائل التالية على نطاق المنظومة:

- تعزيز البرامج والنظم الوطنية؛
- زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية.

3-3 الروابط بأهداف التنمية المستدامة

35- ويعتمد تسليط الضوء على الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، وقلب مسار الجوع، وهدف التنمية المستدامة 2 على:

- التقدم المحرز نحو عالم أكثر سلاما (هدف التنمية المستدامة 16)، والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام (هدف التنمية المستدامة 8) وإجراءات التصدي لتغير المناخ لضمان توافر الغذاء بشكل مستقر من خلال تعزيز قدرة النظم الغذائية على التكيف مع التقلبات المناخية (هدف التنمية المستدامة 13)؛
- تنمية رأس المال البشري من خلال تحسين الصحة (هدف التنمية المستدامة 3) والتعليم، وخاصة بالنسبة للبنات (هدف التنمية المستدامة 4)؛ وتمكين المرأة من أجل تحقيق سبل عيش أفضل والإدماج الاقتصادي (هدف التنمية المستدام 5)؛ وزيادة الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية الوطنية (هدف التنمية المستدامة 1)؛
- الحد من الفقر (هدف التنمية المستدامة 1) وانعدام المساواة (هدف التنمية المستدامة 10) كوسيلة لضمان الوصول الاقتصادي والمادي إلى الغذاء على التوالي؛
- الاستخدام السليم للغذاء، والذي يتوقف على الصحة الجيدة (هدف التنمية المستدامة 3)، والمياه النظيفة والصرف الصحي (هدف التنمية المستدامة 6)، والطاقة النظيفة ميسورة التكلفة لإعداد الأغذية وتخزينها بطريقة سليمة (هدف

[48] تعرف عموما الاحتياجات الضرورية – أو الأساسية –بأنها السلع والخدمات الأساسية المطلوبة على أساس منتظم أو موسمي من جانب الأسر لضمان بقائها على قيد الحياة والحد الأدنى من مستويات المعيشة، دون اللجوء إلى آليات التصدي السلبية أو المساس بصحتهم أو كرامتهم أو أصولهم المعيشية الأساسية (انظر على سبيل المثال شراكة التعلم النقدي. *مسرد المصطلحات* (عبر الإنترنت)؛ **البرنامج**. 2020. *تقييم الاحتياجات الأساسية- مذكرة توجيهية*. (عبر الإنترنت).

التنمية المستدامة 7)، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية (هدف التنمية المستدامة 12) والمدن المستدامة التي تتيح الحصول على الخدمات الأساسية للجميع (هدف التنمية المستدامة 11).

36- ويعزز **البرنامج** أيضا، من خلال أنشطته المتعلقة بهدف التنمية المستدامة 2، التعليم (هدف التنمية المستدامة 4) عن طريق استخدام الوجبات المدرسية المغذية لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة والتعلم؛ والصحة (هدف التنمية المستدامة 3)، عند المساهمة في حزمة أوسع من الخدمات الصحية والتغذوية؛ والمساواة بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة 5) عندما تقترن بتدابير لإبقاء البنات في المدرسة وتثبيط الزواج المبكر. ويسمح ضمان استبقاء البنات والأولاد في المدارس للبلدان بتنمية رأس مالها البشري، ويساهم في الحد من الفقر (هدف التنمية المستدامة 1)، وانعدام المساواة (هدف التنمية المستدامة 10)، ويعزز النمو الاقتصادي (هدف التنمية المستدامة 8). وعندما يستخدم **البرنامج** المساعدة الغذائية لبناء الأصول المجتمعية، فهو يساهم بذلك في إجراءات التصدي لتغير المناخ (هدف التنمية المستدامة 13) عن طريق الحد من أثر انخفاض هطول الأمطار والفيضانات من خلال البنية التحتية المقاومة لعوامل المناخ وإعادة تأهيل وتخضير الأراضي المتدهورة (هدف التنمية المستدامة 15) عبر تدابير الحفاظ على التربة والمياه. ويساهم دعم التحويلات القائمة على النقد كمساعدة غذائية في تحقيق المساواة بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة 5) عند ربطه بالشمول المالي للمرأة؛ والنمو الاقتصادي (هدف التنمية المستدامة 8) من خلال تحفيز الاقتصادات المحلية. وتساعد أيضا الأنشطة المتعلقة بهدف التنمية المستدامة 2، عند تنفيذها في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، على حماية الفقراء في المناطق الحضرية من الصدمات، وتحسين وصولهم إلى الخدمات الأساسية (هدف التنمية المستدامة 11).

37- ومن خلال الأنشطة التي تدعم هدف التنمية المستدامة 17، فإن **البرنامج** يعزز القدرة الوطنية على تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية ويساهم في الحد من الفقر (هدف التنمية المستدامة 1)؛ وينهض بالنتائج الصحية (هدف التنمية المستدامة 3) بوسائل تشمل على سبيل المثال دعم تقوية الوجبات المدرسية؛ ويعزز قدرة البلدان على التكيف مع الكوارث المرتبطة بالمناخ (هدف التنمية المستدامة 13) من خلال العمل مع الحكومات لتعزيز قدرتها الرقمية والتحليلية لتقييم مخاطر المناخ. ويساهم أيضا التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على امتداد جميع أهداف التنمية المستدامة بفضل الاستفادة من الحلول التي تملكها البلدان، على غرار ما تقوم به الخدمات المشتركة التي يقدمها **البرنامج** للمجتمع الإنساني الأوسع نطاقا (من قبيل مجموعة اللوجستيات ومجموعات الاتصالات في حالات الطوارئ، والخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية). ومن خلال ضمان اتخاذ قرارات مستجيبة وشاملة للجميع على كل المستويات، تساهم جميع أنشطة **البرنامج** في السلام والعدالة وتقوية المؤسسات (هدف التنمية المستدامة 16).

4- المبادئ التوجيهية

38- سيسترشد عمل **البرنامج** بسبعة مبادئ.

4-1 وضع الناس في محور التركيز

39- يدرك **البرنامج**، في عمله الإنساني ودعمه للبرامج الوطنية، أن أنسب الحلول وأكثرها استدامة تشمل الأشخاص الذين يعبرون عن إرادتهم الذاتية (أي ما يتمتع الشخص بحرية القيام به وتحقيقه سعيا وراء أي أهداف أو قيم يعتبرها مهمة). وبالتالي، سيضع **البرنامج** الناس، بمن فيهم الأشخاص الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب (مثل النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، ومتحدثي لغات الأقلية، والأشخاص ذوي الاحتياجات المتعددة والمتداخلة) في مركز تصميم البرامج والاستجابة التشغيلية، ويتخذ خطوات لفهم المخاطر التي يواجهونها وإعطاء الأولوية لمن هم في الأوضاع الأكثر ضعفا وتشجيع الشمول. ويتضمن تحقيق نهج محوره الناس وقائما على الاحتياجات ضمان تمتع المجتمعات المحلية والناس بسلطة اتخاذ القرار، من خلال آليات ملائمة يسهل الوصول إليها، وقدرتهم على التعبير عن أولوياتهم والمخاطر والتحديات التي يواجهونها وكيف يمكنهم التغلب عليها. وبالإضافة إلى ذلك، سيعطي **البرنامج** الأولوية للسلامة والكرامة، ويتجنب إلحاق الأذى، ويعين على تيسير

حصول الناس على الخدمات والمساعدة بما يتماشى مع خياراتهم واحتياجاتهم وبما يحترمها، والعمل مع الشركاء لتحديد وتذليل الحواجز لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

2-4 الاستناد إلى المبادئ الإنسانية

40- وفقا للقانون الإنساني الدولي، سيحمي **البرنامج** مجال مبادئ العمل الإنساني من خلال تعزيز المبادئ الإنسانية الأربعة (الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال التشغيلي) مع مراعاة ظروف النزاع.[49] وتمشيا مع المبادئ الإنسانية واستنادا إلى حقوق الإنسان العالمية، سيُسخر **البرنامج** النطاق الكامل لقدراته التشغيلية – التي يتحقق الكثير منها من خلال الشراكات – لتلبية الاحتياجات الفورية للأشخاص وحماية قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على العيش في أمان وبكرامة. وسينخرط **البرنامج** مع السكان المحتاجين وآخرين، وفقا لولايته، لضمان الوصول المتسق والقائم على المبادئ، مع الحفاظ على أعلى معايير النزاهة، وعزل إجراءاته عن السياسة وإرساء استجابته على أساس احترام المبادئ الإنسانية.[50]

3-4 الملكية الوطنية

41- الحكومات الوطنية هي المسؤولة في المقام الأول عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشكل **البرنامج** جزءا من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنظومة الإنسانية المشتركة بين الوكالات ويساعد في سد الفجوات وتوسيع نطاق البلدان متى وإذا لزم الأمر، ويعمل على تجنب الإحلال الطويل الأجل للقدرات التي يُفضل أن تكون ضمن الحكومة الوطنية أو المحلية، أو القطاع الخاص أو هياكل المجتمع المدني. ولذلك، سيعطي **البرنامج** الأولوية لتعزيز البرامج والنظم الوطنية والعمل من خلالها، وهو ما سيمكّن من الوصول إلى أشخاص أكثر بشكل أكثر استدامة، مع تحقيق عائد على الاستثمار أعلى من التدخلات المباشرة الطويلة الأجل من جانب **البرنامج** والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. وتُعد النظم الوطنية القوية والشفافة والمسؤولة والقادرة على الصمود شرطا ضروريا لتحقيق استجابات أكثر كفاءة من حيث التكلفة وحصائل واستدامة. ويشمل ذلك تحسين تغطية وكفاية وشمول وجودة البرامج الوطنية وكذلك تعزيز الكفاءة التنظيمية للنظم القطرية وفعاليتها وجدواها من أجل القضاء على الجوع.

4-4 مراعاة كل سياق على حدة

42- سيساعد **البرنامج** البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الجوع استنادا إلى حافظة أنشطته وخبراته لتنفيذ العمليات مع أنسب الشركاء للظروف والاحتياجات الخاصة بالبلدان والمجتمعات المحلية. ولن تُنفذ جميع أنشطة **البرنامج** في كل مكان وستسترشد الطريقة المثلى للانخراط في بلد معين بالسياق المتعمق وتحليل النزاعات. وفي البلدان التي لديها برامج ونظم وطنية قوية، على سبيل المثال، قد يؤدي **البرنامج** دورا تمكينيا واستشاريا. أما في البلدان الأكثر هشاشة أو المعرضة للأزمات، يمكن أن تتراوح الأنشطة من تقديم المساعدة المباشرة، إلى دعم المجتمعات المحلية في إنشاء الأصول التي تحسن سبل عيشها وقدرتها على الصمود، إلى تقديم الخدمات للجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى. وستحدد في الخطط الاستراتيجية القطرية المجموعة المثلى من الأنشطة المناسبة للسياق بالتشاور مع الحكومات لتحقيق المواءمة مع الأولويات الوطنية وإطار التعاون، وخطط الاستجابة الإنسانية، حسب الاقتضاء. وسيستفيد **البرنامج**، عبر أنشطته، من معارف الجهات الفاعلة المحلية ويعزز قيادتها وقدرتها على جعل المساعدة أكثر اتساما بالطابع المحلي والاستدامة.

---

[49] تهدف معايير **البرنامج** الدنيا للبرمجة المراعية للنزاع إلى تفعيل الالتزامات المتعلقة بمراعاة ظروف النزاع المنصوص عليها في وثيقة السياسات *"دور برنامج الأغذية العالمي في بناء السلام في الأوضاع الانتقالية" (WFP/EB.2/2013/4-A/Rev.1)*.

[50] "مذكرة عن وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على برنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1)؛ نهج مؤسسي بشأن الوصول (عرض باوربوينت عبر الإنترنت (wfp.org)).

5-4 تكامل البرامج

43- يهدف **البرنامج** إلى هدم الصوامع بين إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة، ودمج البرامج عبر حافظته وشراكاته. وستظل الحاجة إلى إنقاذ الأرواح في العديد من الأماكن عنصرا أساسيا متكررا ما لم يتم الحد من الاحتياجات وما لم تتغير الحياة عن طريق بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية. وسيعمل **البرنامج** على تفعيل هذا المحور الثلاثي من خلال العمل القائم على المبادئ الذي يعطي الأولوية "للوقاية دائما والتنمية حيثما كان ذلك ممكنا والعمل الإنساني عند الضرورة" مسترشدا في ذلك بمبادئ محور العمل الإنساني والتنمية والسلام لدى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويلتزم **البرنامج** باستخدام مهاراته وقدراته للاستجابة في حالات الطوارئ تنفيذ أنشطة إنسانية وإنمائية متكاملة ومتسلسلة ومكونة من طبقات. وستلبي هذه الجهود احتياجات الناس الملحة من حيث الأمن الغذائي والتغذية واحتياجاتهم الأساسية، وتعزيز قدرتهم الطويلة الأجل على الصمود أمام الصدمات وعوامل الإجهاد والسعي إلى التماسك الاجتماعي والمساهمات في إحلال السلام. وبذلك، يسهم **البرنامج** في الجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها الأمم المتحدة والحكومات لتعزيز الاتساق والتكامل في الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام.

6-4 الوعي بالمخاطر

44- يتطلب المشهد الذي يتسم بمزيد من الصدمات وعوامل الإجهاد أن يتحول **البرنامج** نحو برامج متكاملة وواعية بالمخاطر تساعد الحكومات والمجتمعات المحلية والأسر على بناء قدرة ونظم ومؤسسات أقوى لإدارة المخاطر المتعددة. وترتكز عملية اتخاذ القرار والبرمجة القائمة على المخاطر على تحديد التهديدات المتزامنة المتعددة والمخاطر المعقدة (مثل تلك الناشئة عن النزاعات والكوارث التي يسببها المناخ والأزمات الاقتصادية) ذات الصلة بتحقيق نتائج **البرنامج**، فضلا عن المخاطر الناشئة عن عمليات **البرنامج**. وسيجري **البرنامج** بصورة منهجية تقييما للتهديدات والمخاطر والفرص المعقدة ويدمج إدارة المخاطر في تخطيط استراتيجياته وبرامجه وتنفيذها لتقليل المخاطر والتخفيف من عواقبها.

7-4 الاستناد إلى الأدلة

45- ستوجّه الأدلة والدروس المستفادة من أداء **البرنامج**، استنادا إلى البحث والرصد والتقييم وكذلك المعرفة التي تنتجها المجتمعات المحلية والحكومات والشركاء، النُهج البرامجية **للبرنامج**. وستدعم الأدلة أيضا تركيز **البرنامج** على تحقيق نتائج إيجابية. والتزاما منه بتعزيز إدارة وتحليل البيانات وضمان الاستخدام الأمثل للبيانات في صنع القرار، سيستفيد **البرنامج** من التكنولوجيا والبيانات التي يمكن الوصول إليها لكي يستمر في كونه منظمة قائمة على المعرفة والأدلة. وسيعزز **البرنامج** جمع الأدلة من خلال تحويل البيانات القوية المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة إلى معلومات ومعرفة، وسييسر اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وسيعزز الاستجابة على أفضل وجه للاحتياجات الإنسانية والإنمائية. وسيزيد **البرنامج** سرعة نظم الرصد لديه، بما في ذلك من خلال إتاحة البيانات في الوقت الفعلي تقريبا. وإلى جانب الإجراءات القائمة على الأدلة في حالات الطوارئ والأزمات، سيهدف **البرنامج** إلى إظهار الأثر الطويل الأجل.

5- منجزات البرنامج – *إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة – التنفيذ والتمكين*

46- تمثل الدوافع الرئيسية للجوع – النزاع وأزمة المناخ والصدمات الاقتصادية – أيضا فرصا لتجديد العمل والتعلم. فهي توفر نقاط دخول للبرمجة في **البرنامج**، وتكوين شراكات جديدة، وتوليد الأدلة.

- سيتبع **البرنامج**، بصفته حائزا على جائزة نوبل للسلام لعام 2020، نهجا يراعي النزاعات والمبادئ، مع الجهات الأخرى لدعم تهيئة بيئة تمكينية للسلام من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي، والتمكين من الوصول العادل إلى الموارد والخدمات الأساسية، واتخاذ خطوات لتطوير حصائل السلام.
- سيركز **البرنامج** في مواجهه لأزمة المناخ على تحسين فهم المخاطر المناخية، وتوسيع نطاق تدابير التكيف في الخطط الاستراتيجية القطرية وتعميمها، وتسخير التمويل المتعلق بالمناخ.

- للتخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية، سيعمل **البرنامج** في شراكة لمعالجة الفقر من خلال بناء رأس المال البشري وتحسين سبل العيش مع تحفيز الاقتصادات المحلية من خلال تدخلاته.

47- ويتطلب حجم وتعقيد الصدمات وعوامل الإجهاد التي نشهدها اليوم أن تلبي البرامج المتعددة الشركاء والمتعددة القطاعات أولا وقبل كل شيء الاحتياجات العاجلة، مع اغتنام الفرص لبناء القدرة على الصمود، ومعالجة الأسباب الجذرية للضعف. واستكمالا للاستراتيجيات الحكومية الوطنية وأنشطة الشركاء، سيقوم **البرنامج** بترتيب برمجة المساعدة الإنسانية والإنمائية في المناطق الجغرافية المستهدفة؛ ودمج البرامج لمواجهة التحديات المتعددة الأبعاد؛ وترتيب عمله في تسلسل منطقي لتعظيم الأثر الطويل الأجل.

48- وستُحدد مجموعة الأنشطة التي تشكل كل مسار من مسارات الوصول إلى الحصائل الاستراتيجية **للبرنامج** على المستوى القطري بناء على تقييم الاحتياجات والتكامل بين مختلف الجهات الفاعلة، وسيتم توضيحها في الخطط الاستراتيجية القطرية التي يوافق عليها المجلس أو من خلال السلطة المفوضة. ولن يضطلع **البرنامج** إلا بالأنشطة التي يتمتع فيها بميزة نسبية وسيستخدم الأدلة إرشاد قرارات توسيع النطاق.

1-5 الحصيلة 1 – تحسن قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة

49- بالنظر إلى حالة العالم، سيواصل **البرنامج** تركيزه الحاد على قدراته في الاستجابة لحالات الطوارئ، مع إعطاء الأولوية للعمل الرامي إلى مواصلة تعزيز هذه القدرة وجعلها أكثر كفاءة وفعالية. ويدخل الحصول على الأغذية في صميم معظم الأزمات الإنسانية، ويتمتع **البرنامج** بفضل خبرته وسرعته وحضوره التشغيلي بمكانة تجعله رائدا بلا منازع في تلبية الاحتياجات الغذائية الملحة مع توفير أساس الدعم المقدم للجهود الإنسانية الأوسع نطاقا. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالكثير عندما يتعلق الأمر بضمان تحسين الاستعداد، والإنذار المبكر واتخاذ إجراءات قوية واستباقية؛ والنشر الصارم للقدرة الاحتياطية في جميع المجالات ذات الصلة باستجابات **البرنامج** لحالات الطوارئ وتطوير قوته العاملة لحالات الطوارئ؛ وضمان نطاق وجودة عرضه البرامجي، بما في ذلك الالتزام بالمبادئ الإنسانية والأولويات الشاملة.

50- ***الاستجابة في الوقت المناسب:*** يتطلب التركيز بشكل متزايد على العمل الاستباقي مواصلة الاستثمار في أدوات ومنصات مبتكرة للإنذار المبكر، مما يربط الإنذار المبكر بالتوقع والاستعداد والعمل المبكر لمساعدة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية واحتياجاتهم الأساسية الأخرى. وسيمكِّن التخطيط الاحترازي الخاص بالمخاطر في **البرنامج** من التخزين المسبق للأغذية والمواد غير الغذائية والمعدات (مثل وحدات التخزين المتنقلة ومعدات المستودعات ومواد الحماية الشخصية) وإنشاء آليات التنسيق والإجراءات التشغيلية الموحدة والنظم القائمة على النقد.[51] وسينسق **البرنامج** مع الشركاء لإطلاق نظم داخلية وطنية للاستعداد والعمل المبكر ونظم على نطاق المنظومة لتوقع الآثار وتخفيفها مع إتاحة الاستجابة الإنسانية الفعالة في الوقت المناسب. وسيتضمن ذلك تكثيف العمل مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإنذار المبكر والتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وسيعمل **البرنامج** أيضا على زيادة مرونة وسرعة سلسلة الإمداد لديه لتوقع حالات الطوارئ الإنسانية الآخذة في الظهور والاستجابة لها بشكل أكثر كفاءة من خلال استعراض مرفق الإدارة الشاملة للسلع وتوسيع نطاقه؛ وتعزيز تخطيط عمليات التوريد والتسليم؛ واعتماد المخزونات الافتراضية والحلول الابتكارية لسلسة الإمداد؛ وتمكين توفير صورة آنيَّة عن العرض والطلب.

51- ***الاستجابة من خلال الأشخاص المناسبين:*** يعد ضمان فعالية **البرنامج** في حالات الطوارئ من الأوليات المؤسسية. واسترشادا ببروتوكولات توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات،[52] سيقوم **البرنامج** بتنشيط ونشر موظفين، وموارد تشغيلية وإدارية ومالية في غضون 72 ساعة من أي حالة طوارئ، للوفاء بالغرض عن طريق توفير المجموعة الكاملة من القدرات المطلوبة على أرض الواقع، بما في ذلك الكفاءات القيادية والبرامجية. وسيزيد **البرنامج** سرعة

---

[51] "سياسة الاستعداد للطوارئ – تعزيز استعداد **البرنامج** للطوارئ من أجل تقديم استجابة فعالة" (WFP/EB.2/2017/4-B/Rev.1)

[52] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2018. *البروتوكول 1. التفعيل الموسع على نطاق منظومة العمل الإنساني: التعريف والإجراءات.*

الاستجابة وفعاليتها وكفاءتها من خلال حساب الاستجابة العاجلة الذي تموله الجهات المانحة في **البرنامج**، وهو مرفق يضمن توافر الموارد للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، والتمكين من الاستعداد والعمل الوقائي. وسيعزز **البرنامج** قوته العاملة، مما يكفل إمكانية نشر الموظفين المدربين وذوي الخبرة من جميع المجالات الوظيفية لدعم التوسع السريع والوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا. وتعد قدرات الشركاء عاملا أساسيا وسيجدد **البرنامج** الترتيبات واتفاقه الميداني القياسي مع المنظمات غير الحكومية الشريكة المتعاونة لتيسير النشر السريع لقدرات الشركاء الدوليين والمحليين.

52- ***الاستجابة بالطريقة الصحيحة:*** إذ يدرك **البرنامج** أن أفضل طريقة لتحقيق السرعة والنطاق والاستدامة هي من خلال الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، فإنه سيسعى أيضا إلى دعم الحكومات وأول المستجيبين المحليين بشكل أفضل في جهودهم الرامية إلى تعزيز قدراتهم على توقع الصدمات والاستجابة لها والوصول إلى الأشخاص الذين هم في أشد الحاجة بشكل عاجل إلى المساعدة والدعم بجودة عالية. ومن شأن تحقيق الوصول إلى السكان واستدامته أن يمكّن من تقديم المساعدة التي تنقذ الأرواح والحفاظ على كرامة الإنسان، بالإضافة إلى الحوار مع الجهات الفاعلة، وهو ما قد يسهم في الحد من التوترات ويوفر فرصا لحل النزاعات. ويمكن لقرب **البرنامج** من السكان وما ينتج عن ذلك من ثقة في **البرنامج** وقبوله، ولا سيما على مستوى المجتمع المحلي، أن يوفر فرصا لتدخلات الأمن الغذائي وتقديم الخدمات التي تحقق حصائل السلام المحلية. وستكون حالات الطوارئ هي نقاط الدخول الرئيسية **للبرنامج** لتنفيذ أنشطته بطريقة تلبي الاحتياجات الأساسية، ولا تسبب أي ضرر، ويسهل على الجميع الوصول إليها، وتفضي إلى تعزيز الإمكانيات والقدرة على الصمود.

53- وتسترشد جهود **البرنامج** الرامية إلى تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية العاجلة، واختياره للأنشطة والطرائق التي سينشرها، بالتقييمات التي تجيب على بعض الأسئلة الحاسمة: مَن هم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو المعرضون للخطر؟ لماذا يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو الضعف؟ كم عددهم؟ أين يعيشون؟ وتسترشد أنشطة **البرنامج** أيضا بالاستهداف الذي يحدد الأسر والأفراد الأشد احتياجا؛ والالتحاق أو التسجيل الذي يسمح بتوجيه الأسر المتضررة والأفراد المتضررين إلى البرامج ذات الصلة.

54- وفي مواجهة محدودية الموارد، يجب على الأسر الفقيرة تحديد الأولويات بين الاحتياجات الأساسية المتنافسة، بما في ذلك الإيجار، والرعاية الصحية، والرسوم المدرسية، والأغذية؛ ولكن في الوقت نفسه، يمكن أن يؤثر سوء الحالة الصحية أو القدرة المحدودة على الوصول إلى المياه النظيفة تأثيرا سلبيا على الأمن الغذائي والتغذوي. ولذلك، فإن فهم الاحتياجات الأساسية للناس ومعالجتها مع الشركاء أمر بالغ الأهمية في تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية العاجلة بفعالية. وبناء على سنوات من الخبرة والقيادة في تقييمات وتحليلات الأمن الغذائي، يعتمد **البرنامج**، بشكل متزايد نهجا خاصا بالاحتياجات الأساسية (أي فهم مشترك قائم على البيانات ومحوره الناس للمجموعة الكاملة من الاحتياجات، لمواجهة الحرمان). فعلى سبيل المثال، يلتزم **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدعم الاحتياجات الأساسية للضعفاء من اللاجئين، والعائدين، وملتمسي اللجوء، والمشردين داخليا، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

الإطار 3: الأشخاص المتنقلون

يعاني أكثر من 1 في المائة من سكان العالم من التشرد الآن. وفي عام 2020، كان العالم موطن 26 مليون لاجئ، و4 ملايين ملتمس لجوء، و55 مليون مشرد داخليا، وما يقرب من 4 ملايين فنزويلي مشرد في الخارج.[53] وتضاعف عدد الأشخاص المشردين قسرا بسبب النزاع والعنف والاضطهاد خلال عقد من الزمن. ويعيش ثمانون في المائة من المشردين في بلدان تعاني من الجوع الحاد وسوء التغذية – ويواجه الكثير منها مخاطر مناخية وكوارث أخرى. وتتزايد أزمات النزوح في المناطق الحضرية، ويطول أمدها في كثير من الحالات، ويواجه اللاجئون قيودا خاصة في الوصول إلى الأراضي والتوظيف والخدمات الاجتماعية. وفيما يتعلق بالمشردين داخليا واللاجئين، تفوق الاحتياجات في كثير من الأحيان الموارد المتاحة، مما يجبر المجتمع الإنساني على اتخاذ قرارات صعبة لتحديد الأولويات. وهذا أمر بالغ الأهمية **للبرنامج** باعتباره مسؤولا عن تلبية الاحتياجات الغذائية للاجئين ومن بين الجهات الفاعلة الرئيسية التي تقدم المساعدة الإنسانية للسكان المشردين. وما يقرب من ثلث المستفيدين من **البرنامج** لاجئون أو مشردون داخليا أو عائدون.

وسيكون التعاون مع الشركاء جوهريا لدعم المشردين على نحو كاف. وقد أنشأ **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المركز المشترك للامتياز في البرامج والاستهداف في عام 2020. وتجسد المبادرة، التي تعمل على تحقيق حصائل مشتركة لتلبية احتياجات اللاجئين الضعفاء، بما في ذلك العمالة والوصول إلى الخدمات المالية، أفضل الممارسات الحالية بشأن نهج المحور وستظل حجر الزاوية لعمل **البرنامج** مع اللاجئين. وسيواصل **البرنامج** تعزيز بصمته بشأن المسائل التشغيلية والشراكات في أزمات التشرد، مما يضمن قدر الإمكان أن تلبي الموارد احتياجات الفئات الأكثر ضعفا.

55- وتشتمل الأنشطة البرامجية ذات الصلة بشكل خاص في حالات الطوارئ على التحويلات الغذائية والنقدية التي تعيد الحصول على الغذاء؛ وخدمات التغذية في حالات الطوارئ للوقاية من سوء التغذية وعلاجه؛ واستخدام المدارس والمراكز الصحية لبرامج التغذية المستهدفة. ويمكن أن يشكل إشراك السكان المتضررين من الكوارث في أنشطة العمل التي تساعد على استعادة الأصول الرئيسية والبنية التحتية الأساسية جزءا من الاستجابة لحالات الطوارئ. ويمكن أن توفر هذه التدخلات معا فرصا لتلبية الاحتياجات الأساسية وفي الوقت نفسه دعم الجهود الطويلة الأجل لتحسين حصائل التغذية والصحة والتعليم والأمن الغذائي الأوسع نطاقا.

56- ويوفر إضفاء الطابع المحلي على الاستجابات لحالات الطوارئ، حيث يزداد نشاط السلطات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني، سبلا جديدة **للبرنامج** للاضطلاع بدور تمكيني أكبر، وتقديم المشورة التقنية وتعزيز الاستجابة الوطنية والمحلية لحالات الطوارئ والقدرة على إدارة مخاطر الكوارث. ومن خلال العمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والبنك الدولي وغيرهما، سيدعم **البرنامج** الحكومات للبناء على نُظم الحماية الاجتماعية القائمة، حيثما أمكن لتلبية الاحتياجات من حيث الأغذية والتغذية والاحتياجات الأساسية الأخرى.

57- ومن العوامل الأساسية أيضا دور **البرنامج** كجزء من بنيان العمل الإنساني الأوسع نطاقا، بدءا من المجموعات الرئيسية ووصولا إلى تمكين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من خلال خدمات الاستجابة لحالات الطوارئ. وتظهر الأدلة[54] أن **البرنامج** حافظ على دوره القيادي القوي في قطاعات الأمن الغذائي واللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ. وسيواصل **البرنامج** تمكين الجهات الفاعلة الوطنية والعالمية من التعاون بمزيد من الفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن الترتيبات الموجودة مسبقا مع الشركاء الاحتياطيين تجعلهم مساهمين أساسيين في الخدمات المشتركة. وسيشارك **البرنامج** مع القطاع الخاص والمؤسسات البحثية لتعميم الابتكارات التكنولوجية في الاستجابة لحالات الطوارئ.

58- وسيكفل **البرنامج**، من خلال الاستفادة من نظم وشبكات سلسلة الإمداد لديه، تقديم الخدمات في حالات الطوارئ لصالح الشركاء وشراء وتسليم أغذية سائبة وأغذية مغذية مخصصة إلى أطراف ثالثة، بما فيها الحكومات، من أجل البرامج الإنسانية وبرامج

[53] في حين أنه من المحتمل أن يكون الفنزويليون المشردون في الخارج بحاجة إلى الحماية الدولية بموجب إعلان قرطاجنة، فإنهم لم يتقدموا بطلب للحصول على اللجوء في البلدان المضيفة، وبالتالي لا يعتبرون لاجئين ولا ملتمسي لجوء.

[54] تقييم الجيل الأول من الخطط الاستراتيجية القطرية (بنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية).

شبكات الأمان. وسيكيّف **البرنامج** تنسيقه وقيادته واستراتيجيته ونماذج عمله لضمان تقديم الخدمات بطريقة سريعة، وقابلة للتوسيع، ومستعدة لمواجهة حالات الطوارئ المرتبطة بالنزاعات والمناخ والأوضاع الاقتصادية والصحية في المستقبل.

59- وتُعد البنية التحتية أساسية للوصول إلى المناطق النائية والمتأثرة بالنزاع. ولذلك، تعتبر الهندسة ضرورية للحفاظ على الوصول وإنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش، ودعم المجتمعات المحلية في تلبية احتياجاتها الغذائية والتغذوية، وتمكين التعافي السريع بعد الكوارث. وسيوفر **البرنامج**، عند الطلب، وبالشراكة مع جهات أخرى، بنية تحتية آمنة ويمكن الوصول إليها في حالات الطوارئ (مثل المستودعات والجسور والقواعد اللوجستية)، مع التركيز على كيف يمكن للهندسة أن تدعم احتياجات البنية التحتية للتسليم حتى الشوط الأخير.

الإطار 4: تغيير الحياة أثناء إنقاذ الأرواح

تتيح استجابة **البرنامج** للأزمات فرصة لبناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية لصالح الناس المعانين من الصدمات المتكررة وعوامل الإجهاد ومواطن الضعف الهيكلية. ولذلك لن يسعى **البرنامج** إلى الجمع بين العناصر المختلفة لعرضه البرامجي فحسب، ولكن إلى دمجها بالكامل.

وتتعدد فرص تغيير الحياة وإنقاذ الأرواح في الوقت نفسه. ويساهم جعل المساعدة الغذائية مراعية للتغذية واستكمالها باستراتيجيات للتغيير السلوكي في تنمية رأس المال البشري. ويمكن **للبرنامج** أيضا عن طريق توجيه المساعدة الطارئة من خلال نظم الحماية الاجتماعية الوطنية تعزيز المؤسسات وربط المستفيدين بشبكات الأمان الدائمة. علاوة على ذلك، تحفز التحويلات القائمة على النقد في حالات الطوارئ الاقتصادات المحلية وتوفر حوافز للقطاع الخاص لتوصيل المناطق الريفية بالإنترنت وتزويدها بالخدمات. وعند تقديم التحويلات القائمة على النقد في البلدان التي تعاني من انخفاض حاد في قيمة العملات وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتضخم أسعار المواد الغذائية، سيسعى **البرنامج** إلى الحصول على سعر صرف يعادل سعر الصرف السائد في السوق بحيث يحصل المستفيدون على تحويلاتهم الكاملة ويمكن **للبرنامج** والشركاء رصد تخصيص واستخدام تلك التحويلات.

2-5 الحصيلة 2 – تحقيق الناس حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم

60- لا يكفي العمل الإنساني وحده للوصول إلى هدف القضاء على الجوع. وستستمر الصدمات وعوامل الإجهاد في توليد حاجة ملحة ومزيد من الجوع الشديد وسوء التغذية ما لم تُعالج أيضا مواطن الضعف الهيكلية. ويتطلب عدم ترك أحد يتخلف عن الركب أيضا أن يستغل **البرنامج** تنوع قدراته، وأن يعمل مع شركائه لإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة. ويقدم الحضور الميداني العالمي **للبرنامج** وتاريخه في تقديم المساعدة للأشخاص المحتاجين في حالات متفاوتة وصعبة، والأزمات الممتدة في كثير من الأحيان، منظورا فريدا لمعالجة مشاكل الجوع المزمن. ومن خلال توسيع نطاق الخدمات المصممة لمعالجة الأسباب الفورية والأساسية لسوء التغذية، وتوفير الوجبات المدرسية المغذية وتعزيز الحماية الاجتماعية، يساهم **البرنامج** في بناء رأس المال البشري ومعالجة مواطن الضعف الهيكلية.

61- وتشكل الأيام الألف الأولى من الحمل وحتى مولد الطفل الثاني فترة فريدة تُرسى فيها أسس الصحة المثلى والنمو وتطور الدماغ. ويمثل الدعم خلال الأيام الألف الأولى قيمة استثنائية للمال في تجنب سوء التغذية وآثاره على المدى الطويل. ولذلك، سيعطي **البرنامج** وشركاؤه الأولوية للتدخلات الفعالة في معالجة الحد من الهزال والتقزم ونقص المغذيات الدقيقة لدى الحوامل والمرضعات والرضع والأطفال. وتتضمن هذه التدخلات استخدام وتوسيع نطاق الأغذية الغنية بالمغذيات لتلبية احتياجات النساء والمراهقات والأطفال وذوي الإعاقة وتوفير خدمات أوسع نطاقا – مثل الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية والنظم الغذائية الأكثر صحة والمستدامة والمنصفة – لمعالجة على وجه الخصوص الأسباب الأساسية لسوء التغذية. وسيعالج **البرنامج** أيضا الاحتياجات الخاصة للأشخاص المصابين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل والأثر الاقتصادي والاجتماعي.

62- ولا تتوقف الصحة الجيدة والتغذية الجيدة عند وصول الأطفال إلى سن المدرسة؛ وتشير الأدلة العالمية المتزايدة إلى أن تغذية الأطفال تتطلب استثمارات تمتد 8 000 يوم كاملة، كجزء من نهج دورة الحياة الذي يدعم تنمية رأس المال البشري وقدرة

المجتمع على الصمود.[55] وتبرز الأدلة الكثيرة على الآثار التحويلية للتغذية المدرسية وبرامج الصحة المدرسية والتقدم الذي أحرزته الحكومات على مدى السنوات العشر الماضية أن برامج التغذية المدرسية المتكاملة ستساعد في تحسين نظم التعليم والتعلم ودعم التعافي من الجائحة، ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين وأوجه انعدام المساواة الأخرى، وتقوية صحة الطفل وتغذيته والدفع في الوقت نفسه نحو إحداث تحول في النظام الغذائي.[56]

63- وسيضطلع **البرنامج** بدور قيادي على المستوى العالمي لضمان أن جميع الأطفال الجياع يحصلون على وجبات مدرسية مغذية وما يرتبط بها خدمات صحية وتغذوية باعتبار ذلك جهده الرئيسي لتغيير حياة الملايين من الأطفال المعرضين للخطر وأسرهم.[57] وسيعمل **البرنامج**، من خلال الاستفادة من خبرته على مدار 60 عاما في دعم البلدان ببرامج الوجبات المدرسية، على وضع الصحة والتغذية المدرسيتين في الخطط العالمية والإقليمية، وحشد الشراكات والدعوة، وتوفير القيادة الفكرية والعمل مع البلدان لتحسين جودة وكفاءة برامج الوجبات المدرسية المملوكة وطنيا، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق وصولها إلى الفئات الأكثر ضعفا. وفي البلدان التي تحتاج إلى دعم تشغيلي، سينفذ **البرنامج** والشركاء برامج التغذية المدرسية المصممة جيدا والمراعية للتغذية للأطفال والمراهقين من أجل دعم حضورهم إلى المدارس واستبقائهم فيها والمساعدة على معالجة العبء الثلاثي لسوء التغذية – نقص التغذية، وفرط التغذية ونقص المغذيات الدقيقة. وسيعزز **البرنامج**، حيثما أمكن، الحصول على الوجبات المدرسية من الإنتاج المحلي، بما في ذلك من صغار المزارعين.

64- واستنادا إلى الولايات والقدرات ذات الصلة، سيعمل **البرنامج** على تعميق عمله مع منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية بشأن تقديم برامج الصحة المدرسية والتغذية والتعليم المتكاملة، والتي يمكن أن تعالج، من بين جملة أمور، العدوى الطفيلية والتثقيف الغذائي ونقص المياه والصرف الصحي المناسبين. وسيشمل ذلك أيضا تدابير خاصة لتعزيز ودعم تعليم البنات. وسيعزز **البرنامج** قدرته على دعم البلدان من خلال نُهج جديدة من قبيل اتحاد بحوث الصحة والتغذية المدرسيتين، بقيادة كلية لندن للصحة والطب الاستوائي، الذي سيوفر أدلة على قيمة الاستثمارات المحلية وأفضل الممارسات العالمية. وستعمل فرقة العمل المعنية بالتمويل، والتي تقودها لجنة التعليم، على الأساليب المبتكرة لتوفير تمويل محلي مستدام للبرامج.

---

(55) Bundy, D.A.P., de Silva, N., Horton, S., Jamison, D.T., Schultz, L. and Patton, G.C., 2017. Investment in child and adolescent health and development: key messages from Disease Control Priorities, 3rd Edition. In: The Lancet, Vol. 391, (متاح على الإنترنت).

(56) **البرنامج**. 2020. *حالة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم*.

(57) **البرنامج**. 2020. *فرصة لكل طفل من أطفال المدارس – استراتيجية **البرنامج** بشأن التغذية المدرسية (2020-2030)*.

الإطار 5: تحالف الوجبات المدرسية يحشد الدعم

أطلق نحو 53 بلدا و45 شريكا التحالف العالمي للوجبات المدرسية في قمة النظم الغذائية للأمم المتحدة لعام 2021. وسيعزز هذا التحالف اعتماد برامج وجبات مدرسية وطنية مستدامة مخصصة لضمان تمتع جميع الأطفال بتغذية جيدة وصحة جيدة وتعليم جيد بحلول عام 2030.[58] وسيدعم **البرنامج** بشكل عام تنظيم وإدارة المبادرة التي تقودها الحكومات من خلال زيادة القدرات في مقره في روما، والذي سيعمل كهيئة تنسيق للتحالف.

ولتحقيق هذا الهدف الطموح، سيعمل **البرنامج** مع الحكومات والشركاء لتعزيز الالتزام الوطني تجاه هذا التحالف، ومعالجة الاختناقات الرئيسية التي تحول دون توسيع نطاق الدعم العالمي والعمل لإضفاء الطابع المؤسسي عليه.[59] ومن خلال تجديد الشراكات مع الشراكة العالمية من أجل التعليم، واليونيسف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، سيضمن **البرنامج** إعطاء الأولوية لبرامج الوجبات المدرسية في قطاع التعليم. وستعمل الشراكات مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي على تعزيز تمتين الروابط بين قطاعات الزراعة والتغذية والحماية الاجتماعية والصحة. وسيعمل **البرنامج** مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" لتعزيز عمله في السياقات الإنسانية. ومن خلال العمل مع الكيانات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، سيسعى **البرنامج** إلى ضمان ترسيخ برامج الوجبات المدرسية الوطنية المستدامة بقوة في خطط التنمية الوطنية والإقليمية كأولويات.

65- ومن خلال العمل في شراكات، يعتزم **البرنامج** التركيز على الخطوات اللازمة لتحسين الحصول على الأطعمة المغذية. وسيتضمن ذلك دمج برمجة التغيير الاجتماعي والسلوكي لتلبية الطلب، ودعم الخيارات الغذائية الصحية، وممارسات سلامة الأغذية والنظافة الصحية. فعلى سبيل المثال، سيحلل **البرنامج** أنماط الإنفاق لتحديد سلوكيات المستهلكين التي ينبغي تعزيزها لمصلحة الأطعمة الصحية. وسيواصل **البرنامج** عضويته النشطة في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية، وسيساهم في المرحلة الثالثة من حركة تعزيز التغذية، وسيعمل عن كثب مع اليونيسف وغيرها لتوسيع نطاق الوقاية من هزال الأطفال وعلاجه. وسيُقيم **البرنامج** أيضا شراكات وتحالفات قوية مع القطاعين العام والخاص لمناصرة إدماج التغذية، مع التركيز على أوجه التآزر التي تعزز الإنتاج، والوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، والطلب على الأغذية المغذية للفئات الأكثر ضعفا.

66- وسيستفيد **البرنامج** أيضا من برامجه ليعمل كأداة حافزة لمعالجة مواطن الضعف والمساهمة في تطوير رأس المال البشري من خلال تزويد الناس بالمهارات والمعرفة. فعلى سبيل المثال، سيعمل **البرنامج** في المناطق الحضرية مع الشركاء لدمج المساعدة الغذائية والنقدية بالتدريب على الأعمال الحرة، ودعم الأقران والحصول على التمويل ومحو الأمية من أجل تمكين الشباب من تطوير المهارات التقنية والمهنية والبحث عن سبل العيش. وعلاوة على ذلك، سيعمل **البرنامج**، عند تقديم التحويلات النقدية، مع الشركاء للمساعدة على ضمان أن يتمتع الأشخاص بالقدرات الرقمية والمالية، بما في ذلك مهارات الإدارة العددية والمالية الأساسية اللازمة للوصول إلى أموالهم واستخدامها. وسيستخدم **البرنامج** ويدعم الخدمات الرقمية المتاحة في كل مكان. وتُظهر الأدلة أن أثر البرمجة النقدية يكون أعلى عندما تكون برامج التوزيع مصممة لتزويد الناس (خاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة) بحساباتهم المالية الذاتية.[60]

67- وفي الوقت نفسه، سيسهم **البرنامج** في معالجة الضعف والفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وانعدام المساواة من خلال دعم برامج الحماية الاجتماعية في البيئات الريفية والحضرية وإعادة توزيع الموارد التي تساعد الأشخاص على تلبية احتياجاتهم

---

[58] تحالف الوجبات المدرسية. 2021. *مذكرة مفاهيم بشأن تحالف الوجبات المدرسية. حياة مغذية وصحية للأطفال في كل مكان.* https://foodsystems.community/school-meals-coalition-nutrition-health-and-education-for-every-child/.

[59] إن الأولويات الاستراتيجية جزء من التوصيات المستمدة من تقييم استراتيجي لمساهمة أنشطة التغذية المدرسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يقودها مكتب التقييم في **البرنامج**.

[60] CBM Global. 2021. *Inclusive Humanitarian Cash Assistance Programming Cycle*; Gates Foundation. 2019. *Women's Digital Financial Inclusion in Africa: Report prepared at the request of the G7 French Presidency*; GIZ. 2021. *Women's Financial Inclusion Toolkit: Paving the way for women's economic empowerment*; S. Prina. 2015. *Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment*, Journal of Development Economics, 115(C); Somville and Vandewalle. 2018. *Saving by Default: Evidence from a Field Experiment in Rural India*, American Economic Journal: Applied Economics, 10(3); Suri and Jack. 2016. *The long-run poverty and gender impacts of mobile money.*, Science 354(6317).

الأساسية. وسيستند **البرنامج** إلى خبرته الميدانية والتشغيلية القوية، وقدراته التحليلية ومعرفته بالأمن الغذائي والتغذية لاستكمال عمل الحكومات وشركائه، بما في ذلك خبرة اليونيسف فيما يتعلق بالأطفال والأسر والخدمات الأساسية وقدرة البنك الدولي فيما يتعلق بإصلاح نظم الحماية الاجتماعية على نطاق أوسع ووضع السياسات.

الإطار 6: الطريق إلى الشمول المالي الرقمي

لا يستفيد 1.7 مليار شخص حول العالم من الخدمات المالية الرسمية. وعلاوة على ذلك، لم تتغير الفجوة الرقمية بين الجنسين كثيرا في العقد الماضي: لا يمتلك سوى 65 في المائة من النساء حسابا مصرفيا أو حسابا نقديا متنقلا مقارنة بنسبة 72 في المائة من الرجال.[61] ويؤمن **البرنامج** بالنظام الإيكولوجي المالي الشامل الذي يوسع نطاق المنتجات والخدمات المالية الرقمية الميسورة التكلفة للجميع. وينبغي أن يتمتع الأفراد بالقدرات المالية والرقمية اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة. ويتعين أن يكون لدى القطاع الخاص حوافز السوق المناسبة لتوسيع نطاق شبكاته وتقديم حلول مبتكرة، مع الحفاظ على حقوق العملاء ومعايير الحماية. وبالمثل، ينبغي أن تكون البيئات التنظيمية الوطنية وسياسات واستراتيجيات الشمول المالي شاملة للجميع، مما يعزز الشمول المالي الرقمي للجميع.

ويمكن أيضا استخدام التحويلات النقدية الموجهة لتلبية الاحتياجات الغذائية والاحتياجات الأساسية الأخرى لتوفير الوصول لأول مرة إلى الحسابات والخدمات المالية، وهو أمر أساسي للشمول المالي الرقمي. وسيسعى **البرنامج** جاهدا إلى ضمان حصول النساء على النقد الرقمي في حساباتهن الخاصة، ويمكنهن استخدام تلك الحسابات بأمان والحصول على الخدمات المالية الأخرى الميسورة التكلفة والمصممة خصيصا بما يناسب احتياجاتهن. ومن خلال العمل مع الشركاء لتصميم برامج لتوسيع نطاق الفرص المتاحة للنساء، سيُستفاد من التحويلات القائمة على النقد لسد الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي الرقمي وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، وهو أمر أساسي لتحسين الأمن الغذائي وتحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

3-5 الحصيلة 3 – امتلاك الناس سبل عيش محسنة ومستدامة

68- إن بناء رأس المال البشري ومعالجة مواطن الضعف الهيكلية الأخرى أمران يمهدان الطريق لتحسين سبل العيش. وهو ما سيعمل بدوره على حماية الناس من المخاطر المتتالية التي تسببها أزمة المناخ العالمية وغيرها من الصدمات وعوامل الإجهاد – من خلال فتح مسار للحلول المستدامة للجوع وسوء التغذية. وتتعرض سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل متزايد لعوامل الإجهاد الاقتصادية والبيئية والمتعلقة بالمناخ. وفي الوقت نفسه، يُعد الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ظاهرة حضرية بشكل متزايد، حيث يعتمد الكثير من الناس على القطاع غير الرسمي للحصول على الكفاف. ومن خلال العمل بشكل وثيق مع النظراء الوطنيين والشركاء الآخرين، ستسهم برامج **البرنامج** الواعية بالمخاطر والمتكاملة في تحسين وتكييف سبل عيش الفئات الأكثر ضعفا في المناطق الريفية والحضرية.

69- وسيقوم **البرنامج** وشركاؤه بدعم المجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في حماية واستعادة وإنشاء وتعزيز الأصول الرئيسية والبنية التحتية الأساسية التي تدعم سبل عيشهم وأمنهم الغذائي وتغذيتهم. ويمكن أن تقلل هذه الأصول الضعف أمام أخطار المناخ وتساعد الناس على تحمل الآثار السلبية للكوارث بشكل أفضل، على سبيل المثال من خلال إعادة تأهيل الأراضي؛ وتخزين المياه والبنية التحتية للري؛ وجدران الحماية من الفيضانات وقنوات تصريف مياه الأمطار. وقد أظهرت الأدلة أن البرامج الشمولية والمنصفة لإنشاء الأصول المجتمعية والأسرية يمكن أن تسهم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحسن وتحمي الأطعمة والتغذية لجميع الأشخاص المتضررين. وتكتسي هذه النتائج أهمية بالغة بالنظر إلى أن النساء والبنات والمجموعات المتنوعة الأخرى تتأثر بشكل غير متناسب بالمخاطر المتتالية. وتستند حصائل برامج **البرنامج** المتعلقة بإنشاء الأصول المجتمعية والأسرية إلى شراكات قوية ومشاركة منهجية مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والحكومات، والعمل في نفس المجتمعات المحلية ونفس الأسر على مدار سنوات.

[61] البنك الدولي. 2017. *قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية*. [النسخة العربية].

الإطار 7: المياه والأمن الغذائي

يعتمد نجاح أي تدخلات غذائية وتغذوية على ما إذا كانت المجتمعات المحلية المتأثرة لديها إمكانية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة. وبدون تلك الإمكانية، قد تكون تدخلات **البرنامج** دون المستوى الأمثل. ولذلك، سيواصل **البرنامج** العمل مع الشركاء لضمان استكمال تدخلاته بالوصول المنتظم إلى المياه النظيفة وقد ينخرط بشكل مباشر في حفر الآبار في الحالات التي لا يستطيع الآخرون القيام بذلك.

ويشكل الحفاظ على التربة والمياه، إلى جانب حصاد المياه، أحد الوسائل الأساسية التي يساهم من خلالها **البرنامج** في الأمن الغذائي. ومن خلال إنشاء الأصول المجتمعية والأسرية، فإن المشروعات المجتمعية للبنية التحتية للمياه القابلة للتوسع تُجمع مع التدخلات التكميلية لتجميع المياه لزيادة وصول المياه للأسر والمجتمعات المحلية للإنتاج الزراعي المتنوع وإنتاج الثروة الحيوانية، وخلق فرص العمل للشباب، والاستخدام المنزلي. كما أن إدراج البنى التحتية الأكبر والأكثر تعقيدا – مثل السدود التحويلية والسدود الصغيرة والسدود الرملية – التي توفر منافع مجتمعية واسعة طويلة الأجل هي الأنسب للشراكات من خلال البرمجة التكميلية، على سبيل المثال مع المنظمات غير الحكومية، وشركاء الأمم المتحدة.

70- ومن خلال أنشطة دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، سيساعد **البرنامج** على تحسين سبل عيش المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تمكينهم من زيادة الإنتاج وتوفير الأغذية المتنوعة والمغذية، وإنشاء روابط أقوى بينها وبين المشترين المحليين من القطاع الخاص والموردين ومقدمي الخدمات المالية. ومن خلال الاستفادة من بصمته في مجال المشتريات، سيوفر **البرنامج** سوقا مضمونة وعادلة ومجزية للمهمشين من النساء والرجال أصحاب الحيازات الصغيرة، عن طريق عقود رسمية يمكن التنبؤ بها ودعم عمليات التجميع. وبالإضافة إلى إنشاء الأصول المجتمعية والأسرية والطاقة النظيفة وتدخلات إدارة مخاطر المناخ، سيساعد دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة أيضا أصحاب الحيازات الصغيرة على التكيف مع أثر أزمة المناخ وتعزيز القدرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، من خلال التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، سيسهم **البرنامج** في خلق فرص عمل في خدمات التجهيز والمطاعم والتعبئة،[62] بينما سيستفيد أطفال المدارس من خلال استهلاك وجبات مغذية محلية وطازجة ومتنوعة.[63]

71- وسيمكّن **البرنامج** من حماية المجتمعات المعرضة للخطر من خلال التمويل القائم على التنبؤات وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية وحلول التأمين المتناهي الصغر. وبناء على إنجازاته مع شركاء مثل وكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر، سيسهم **البرنامج** في تعزيز نظم تمويل المخاطر الوطنية والإقليمية. وسيستفيد من عملياته الميدانية العميقة وسيعمل مع مقدمي الخدمات لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية وحلول التأمين المتناهي الصغر، مع استكشاف نظم المدخرات القروية من أجل إدارة الصدمات بشكل أفضل. ولإيجاد المزيج الأمثل من الأدوات وإنشاء نظم تمويل التصدي للكوارث التي تتسم بالكفاءة، سيستثمر **البرنامج** في توليد أدلة على أهمية اتخاذ الإجراءات في وقت مبكر من حيث الأثر وتحسين التكلفة. وتساعد برامج التكيف مع تغير المناخ في **البرنامج** على بناء قدرة النظام الغذائي بأكمله على الصمود أمام أزمات المناخ وتقلباته، من خلال أنشطة تشجع على استخدام الأصناف المقاومة للجفاف، وتغيير المحاصيل، والزراعة البينية، والحراجة الزراعية، والحد من خسائر ما بعد الحصاد، وتحسين طرق التجهيز، فضلا عن تزويد أصحاب الحيازات الصغيرة بسبل الوصول إلى المعلومات المناخية لاتخاذ قرارات مستنيرة.

72- وسيوسع **البرنامج** شراكاته التشغيلية وأوجه التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة. وسيبدأ ذلك بتعزيز التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لتحسين وصول المحرومين من الأمن الغذائي إلى الأصول الريفية والسيطرة عليها، والبنى التحتية والخدمات المالية، والاستفادة من نُهج سلاسل القيمة من أجل نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود وشمولية. وهناك مذكرة تفاهم وُقعت في يونيو/حزيران 2018 تُلزم الوكالات الثلاث بالعمل على تحقيق الحصائل الجماعية لهدف التنمية المستدامة 2 لدعم

---

[62] على الرغم من أن الفوائد الاقتصادية للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية مفهومة (انظر على سبيل المثال **البرنامج**، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الريفية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمؤسسة العالمية لتغذية الطفل، والشراكة من أجل نمو الأطفال 2018. *إطار موارد التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية*. وثيقة تقنية). من شأن تحسين فهم فرص الأنشطة الاقتصادية على طول سلسل قيمة التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية أن يتيح الفرصة للعمل بأجر.

[63] **البرنامج**. 2016. *دليل المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول من أجل القضاء على الجوع وسبل العيش القادرة على الصمود. برنامج الغذاء العالمي (wfp.org)*. إن إمكانات إنشاء الأصول المجتمعية والأسرية للحد من انعدام المساواة التي تعاني منها الفئات الأخرى، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، تبدو واعدة أيضا.

الأولويات الوطنية. وسيوسع **البرنامج** أيضا تعاونه مع اليونيسف، مع التركيز على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة والتغذية والتعليم، ومع منظمة الصحة العالمية بشأن دعم التدخلات الصحية، ومع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز المساواة بين الجنسين والتعجيل بتمكين المرأة. ومن خلال مواصلة مشاركته النشطة في آلية الأمم المتحدة للمياه، سيكمل **البرنامج** برامج وسياسات منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين في إدارة مستجمعات المياه. وسيواصل **البرنامج** تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للتصدي لآثار أزمة المناخ على المجتمعات المحلية الضعيفة.

الإطار 8: نهج متكامل بشأن بناء القدرة على الصمود

لا يمكن بناء قدرة الأفراد والمؤسسات والنظم على الصمود من خلال أي نشاط منفرد. والصمود هو نتيجة لبرامج متكاملة متعددة القطاعات تبني القدرة على الصمود وتعالج مواطن الضعف. وسيحدد السياق وقدرة الحكومات وأنواع الصدمات وعوامل الإجهاد نقاط دخول **البرنامج** في بناء القدرة على الصمود.

ففي السياقات الريفية مثلا، سيقدم **البرنامج** وشركاؤه حزم أنشطة لتلبية الاحتياجات الغذائية والأساسية مع بناء سبل العيش من خلال إنشاء الأصول المجتمعية والأسرية، وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وأنشطة إدارة المخاطر. وفي السياقات الحضرية أو مع السكان المشردين، سيستخدم **البرنامج** وشركاؤه إنشاء المهارات وسبل العيش الأسرية والفردية (الغذاء مقابل التدريب) كنقطة دخول لبناء رأس المال البشري وتعزيز سبل العيش. ويُعد دعم الحكومات في تعزيز برامج الحماية الاجتماعية الوطنية نهجا رئيسيا آخر يمكن **للبرنامج** من خلاله أن يسهم في بناء قدرة الأفراد والأسر على الصمود. ويعمل **البرنامج** على نحو متزايد مع الشركاء لتوسيع نطاق البرمجة المتكاملة المتعددة القطاعات وتبني نهج النظم الغذائية لبناء القدرة على الصمود. وتتقاطع معالجة عدم المساواة، وتمكين المرأة، وخلق فرص عمل للشباب، والوقاية من سوء التغذية، ومراعاة ظروف النزاع، والمساهمة في إحلال السلام، مع برمجة **البرنامج** المتعلقة بالقدرة على الصمود.

ويمكن ملاحظة حصائل البرمجة المتكاملة المتعلقة بالقدرة على الصمود على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات والنظم. ويقيم **البرنامج** شراكات مع الجامعات ومعاهد البحوث والشركاء التشغيليين لوضع واختبار بروتوكول وأدوات لرصد القدرة على الصمود، وقياس حصائل برامج بناء القدرة على الصمود. وبالنظر إلى الحاجة المُلحة بشكل متزايد إلى بناء قدرة المجموعات الضعيفة على الصمود، ستسهم الأدلة المتولدة في التعلم والابتكار على المستوى العالمي.

4-5 الحصيلة 4 – تعزيز البرامج والنظم الوطنية

73- لا يقتصر إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة على ما يفعله **البرنامج** فحسب، بل يتعلق أيضا بكيفية القيام بذلك. ويسعى **البرنامج** إلى الانتقال من التركيز على تنفيذ برامجه الخاصة إلى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية والعمل من خلال النظم. وسيهدف **البرنامج** إلى تلبية الاحتياجات بطريقة تعزز النظم وتمكّنها من الاستجابة على نحو أكثر فعالية لحالات الطوارئ في المستقبل. ويوفر تعزيز القدرات والنظم الوطنية فرصا لتوسيع النطاق والأثر والاستدامة، والمساعدة على الوصول إلى العدد المتزايد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وغير القادرين على تحمل تكلفة الأطعمة الصحية. كما أنه يوفر فرصا **للبرنامج** لإنهاء استجاباته للصدمات المتكررة. وللمساعدة في ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب، سيعزز **البرنامج** حضوره التشغيلي وشراكاته ومهاراته التقنية لتعزيز النظم الوطنية للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها والنظم الغذائية ونظم الحماية الاجتماعية الوطنية.

74- وتُظهر الأدلة أن الاستعداد وربط الإنذار المبكر بالإجراءات الاستباقية والمبكرة، الذي يُنفذ مع الحكومات والمجتمعات المحلية، يقلل من أثر الصدمات، مع خفض تكلفة المساعدة الإنسانية وحماية المكاسب الإنمائية.[64] وسيعمل **البرنامج** وشركاؤه على تعزيز استجابة الحكومات والمؤسسات الوطنية للأزمات من خلال الاستجابة المشتركة والتخطيط الاستباقي وتعزيز القدرات – بما في ذلك العمل في مجالات تحليل الأخطار والمخاطر، والتخطيط الاحترازي وتخطيط الاستمرارية، واللوجستيات،

[64] Venton, C. (For the USAID Center for Resilience). 2018. "The Economics of Resilience to Drought".

والحلول المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد، ومنصات الاستجابة لحالات الطوارئ. وسيدعم **البرنامج** الوكالات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث والجهات الفاعلة المحلية بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ على سلسلة الإمداد وفي جهودها الرامية إلى وضع تدابير لإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها وإنشاء مراكز للأزمات الطارئة من أجل تفعيل الاستجابة للأزمات، بما في ذلك متطلبات السياسات التشريعية.

75- وفي العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يجب إعادة بناء النظم الغذائية الوطنية وإصلاحها وتقويتها، في حالة الرغبة في تنفيذ حلول مستدامة للجوع وسوء التغذية وتقليل الاحتياجات الإنسانية. وسيدخل **البرنامج** في شراكات مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وسيدعمها لتحديد فرص السوق لأصحاب الحيازات الصغيرة، وكذلك لتعزيز البرمجة التكميلية والقدرات على طول سلسلة القيمة، ولا سيما في مجالات التجميع والمناولة ما بعد الحصاد ومعايير سلامة وجودة الأغذية الدولية ومعلومات السوق. وسيستفيد **البرنامج** من ميزاته في سلاسل الإمداد والشراء المحلي لاستكمال نقاط قوة منظمة الأغذية والزراعة في دعم السياسات الزراعية الوطنية والخبرة في إنتاج الأغذية، ودور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في التمويل.

76- وتحدد استراتيجية الحماية الاجتماعية **للبرنامج**[65] الكيفية التي يسهم بها **البرنامج** في الجهود الجماعية الرامية إلى زيادة الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية الوطنية التي تحمي قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم من الأمن الغذائي والتغذية والاحتياجات الأساسية ذات الصلة، وإدارة المخاطر والصدمات التي يواجهونها. وسيركز **البرنامج** على تعزيز نظام الحماية الاجتماعية في مجالين: البنيان العام للنظام (البيئة التمكينية)؛ والبرامج التي تقدم الخدمات. وستتخذ مساعدة **البرنامج** شكل المشورة التقنية والتوجيه، والتنفيذ لصالح الجهات الفاعلة الوطنية و/أو إجراءات تكميلية في برمجة **البرنامج**. وسيتعاون **البرنامج** بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الدولية والوكالات الدولية، بما في ذلك صندوق أهداف التنمية المستدامة وبرامج الأمم المتحدة المشتركة الأخرى، وسينظم وينسق دعمه مع الشركاء من خلال مجلس التعاون المشترك بين الوكالات للحماية الاجتماعية، والشراكة العالمية للحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية.

77- وسيقدم **البرنامج** خدمات التحويلات النقدية عند الطلب والخدمات المرتبطة بها إلى الحكومات. وبالنسبة للحكومات، سينشئ **البرنامج** نظم مدفوعات من الحكومات إلى الأشخاص من خلال المساعدة التقنية الشاملة وكذلك خدمات المدفوعات والضمان للبرامج الوطنية. وسيساعد التعاون مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى على وضع إطار وتطوير أفضل الممارسات وبناء حركة عالمية بشأن نظم المدفوعات من الحكومة إلى الأشخاص. وكجزء من الخدمات التي يقدمها، سيُقدم **البرنامج** أيضا تحويلات نقدية وخدمات ضمان إلى كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

78- وسيعمل **البرنامج**، من خلال حافظة برامجه وعملياته، على بناء خبرته على المستوى القطري لدعم تعزيز النظم مع التقاط وتبادل أفضل الممارسات بشأن وضع السياسات والفعالية المؤسسية والمساءلة والاستدامة المالية وتصميم البرامج وتنفيذها.[66] وتُظهر الأدلة أن تعزيز القدرات المؤسسية يكون أكثر استدامة عندما يشارك النظراء الوطنيون في وقت مبكر وبصورة منهجية. ومن خلال الحماية الاجتماعية والتغذية المدرسية يتجلى إرث **البرنامج** المتمثل في إدراج الأمن الغذائي والتغذية في السياسات الوطنية وبرامج الانتقال إلى الملكية الوطنية. فعلى سبيل المثال، من بين 100 بلد بدأت برامج التغذية المدرسية بدعم من **البرنامج**، حدث الانتقال إلى الملكية الوطنية بالفعل في 40 بلدا وأكثر من 90 في المائة من البرامج في العالم تُموّل الآن محليا. وقد تم تنفيذ ذلك عن طريق وضع أهداف مملوكة وطنيا وأطر وطنية للسياسات واستراتيجيات تسليم المسؤولية ومصادر التمويل المحلي المستدامة.

---

[65] **البرنامج**. 2021. *استراتيجية برنامج الأغذية العالمي لدعم الحماية الاجتماعية – 2021*.

[66] سيجري تحديث سياسة **البرنامج** بشأن تعزيز القدرات القطرية ("بناء القدرات الوطنية والإقليمية" (WFP/EB.3/2004/4-B)) في عام 2022.

79- وأخيرا، تُظهر الأدلة الدور الهام للنُهج المنتظمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كجزء من جهود **البرنامج** الرامية إلى تعزيز النظم والقدرات من خلال الاستفادة من خبرات وابتكارات وموارد بلدان الجنوب.[67] ومن خلال زيادة انخراطه كوسيط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مراكز الامتياز التابعة له والمكاتب الإقليمية والمقر، سيواصل **البرنامج** تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مدفوعا باحتياجات وأولويات بلدان الجنوب، عبر ثلاثة مستويات: قيادة التغيير على مستوى السياسات؛ وتوسيع نطاق المهارات والقدرات التقنية لدى الخبراء الوطنيين؛ وجلب الابتكار المحلي والتجارب المحلية على نطاق واسع.

الإطار 9: عمل البرنامج في البلدان المتوسطة الدخل

سيشارك **البرنامج** مع البلدان المتوسطة الدخل، بناء على طلب الحكومات، بدعمها في تبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد مع البلدان النامية الأخرى لمكافحة الجوع وسوء التغذية. ولدى **البرنامج** خطة تمكينية متنامية في البلدان المتوسطة الدخل تركز على المساعدة التقنية، وتقديم المشورة بشأن السياسات، وتوليد الأدلة وتعزيز النظم. فعلى سبيل المثال، يعمل **البرنامج** مع الشركاء والحكومات في البلدان المتوسطة الدخل لتقديم الدعم السياساتي من أجل تحسين جودة الوجبات المدرسية ودعم إصلاح وتعزيز برامج الصحة والتغذية المدرسيتين الوطنية، ولا سيما من أجل ضمان دمج الأطفال المحتاجين في هذه البرامج. وتدخل بعض البلدان المتوسطة الدخل ضمن البلدان الأكثر عرضة للكوارث في العالم، ومنها الدول الجزرية الصغيرة النامية بما تنفرد به من هشاشة بيئية، مما يتيح الفرصة **للبرنامج** للاستفادة من خبرته في حالات الطوارئ لتقديم الدعم التقني والسياساتي لتعزيز القدرة الوطنية على الاستعداد للكوارث الطبيعية والاستجابة لها.

وستُكيف أنشطة **البرنامج** وفقا للاحتياجات، خاصة في البلدان المتوسطة الدخل التي تتسم بخطط تنمية غير مكتملة، وارتفاع مستويات عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي وخسائر ما بعد الحصاد من الأغذية. وفي هذه السياقات، سيستند **البرنامج** في استجابته إلى التحليل الجنساني لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين وسيساعد على استئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال أنشطته للحد من خسائر ما بعد الحصاد. واكتسب **البرنامج** خبرة كبيرة في دعم البلدان المتوسطة الدخل أثناء جائحة كوفيد-19، إذ كان من الضروري التركيز على برامج الاستجابة والتعافي الطويلة الأجل للمساعدة على تخفيف أثر الأزمة وتمكين البلدان من إعادة البناء بشكل أفضل. وسيواصل **البرنامج** المساهمة في النمو الشامل للجميع والمستدام في البلدان المتوسطة الدخل.

5-5 الحصيلة 5 – زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية

80- تتطلب البيئات التشغيلية المتزايدة التعقيد والاحتياجات غير المسبوقة استجابات متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة. وسيعزز **البرنامج** ويوسع قدرته على العمل كشريك مفضل من خلال دعم الآخرين في جهودهم للوفاء بولاياتهم. وسيقدم **البرنامج** خدمات بالغة الأهمية للشركاء الإنسانيين حيث توجد فجوات أثناء الأزمات، مع تعزيز القدرات والنظم الوطنية ذات الصلة. وسيواصل **البرنامج** توسيع تقديمه للخدمات، سواء الخدمات الموكلة إليه أو الخدمات المقدمة عند الطلب، لتيسير نطاق وقيمة الأنشطة الإنسانية والإنمائية للشركاء على نحو كامل. ويتوافق ذلك مع توجه الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويخلق فرصة للاستفادة من قدرة **البرنامج** المثبتة في تقديم الخدمات لصالح المجتمع الإنساني الأوسع في جهوده الرامية إلى خدمة المستفيدين.

81- والحضور الميداني التشغيلي المكثف **للبرنامج** وقدرته في سلاسل الإمداد سيمكّنانه من قيادة مجموعة اللوجستيات ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، ويشارك مع منظمة الأغذية والزراعة في قيادة مجموعة الأمن الغذائي، ودعم تدخلات أكثر كفاءة وفعالية وتنسيقا أثناء حالات الطوارئ. وسيضمن دور **البرنامج** في هذه المجموعات التنسيق والدعوة المشتركة بين الشركاء وتنوير عملية اتخاذ القرار من قِبل الأفرقة القطرية للعمل الإنساني. وسيدعم القطاع الخاص مجموعة اللوجستيات ومجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، حيث تستفيد مجموعة الخدمات اللوجستية من دعم شركاء أفرقة الطوارئ اللوجستية – أربع من أكبر الشركات على مستوى العالم، وتعمل مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ بانتظام مع شركات الاتصالات

(67) **البرنامج**. *تقييم سياسة **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي*.

لإعادة تأهيل البنية التحتية بعد الكوارث. وستشمل الخدمات المشتركة التي يدعمها **البرنامج** أيضا دائرة الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، عن طريق نقل الركاب والبضائع وإجراء عمليات الإجلاء الطبي والأمني، وشبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، عن طريق شراء البضائع الإنسانية وتخزينها وإرسالها إلى جميع أنحاء العالم.

82- و في ظل الزخم الإضافي الناشئ عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وسعيه إلى زيادة الكفاءة والفعالية، سيزداد دور **البرنامج** في تقديم الخدمات على نطاق المنظومة بما يتجاوز مسؤولياته عن المجموعات لدعم التعاون بشكل أفضل. وسيقدم **البرنامج** خدمات معززة، بما في ذلك جيل جديد من الخدمات عند الطلب والحلول الاستشارية للحكومات والمجتمع الإنساني والإنمائي. ويمكن أن يتراوح تقديم هذه الخدمات من نظم سلسلة الإمداد، بما في ذلك شراء الأغذية نيابة عن الحكومات والخدمات المقدمة للقطاع الصحي، إلى خدمات الدعم الإداري والميداني المشتركة، وتوفير حلول تقديم الخدمات الرقمية، وخدمات التحويلات النقدية، وكذلك البيانات والتحليلات كمنافع عامة من خلال منصات مفتوحة.

83- وستشمل خدمات سلسلة الإمداد التي يقدمها **البرنامج** حافظة مكثفة من الخدمات المقدمة عند الطلب، بما في ذلك النقل والشراء والتخزين وتصميم شبكة سلسلة الإمداد والمشورة التقنية. ويسعى **البرنامج** إلى زيادة قدرته على التعهد بهذه الخدمات وتقديمها للحكومات والمجتمع الإنساني الأوسع، من خلال إنشاء هيكل مخصص لتقديم الخدمات، واعتماد أدوات وآليات تمويل مصممة بما يناسب الغرض لضمان الكفاءة والفعالية. وسيدعم **البرنامج** برامج الشركاء وأن يمكّنها من تحقيق أهدافها في عدد من القطاعات، من قبيل الصحة والمياه والصرف الصحي والمأوى بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الرائدة في هذه المجالات.

84- وسيساعد **البرنامج** الحكومات والشركاء على سد فجوات البيانات، بالاستفادة من قدرته على جمع البيانات وإجراء التحليلات التي تمتد من التقييمات الميدانية إلى الرصد شبه الآني، والتحليلات التنبؤية القائمة على التعلم الآلي، والوصول إلى الصور الساتلية. وستعمل الشراكات على تعزيز عملية توليد الأدلة؛ فعلى سبيل المثال، سينفذ **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة بعثات مشتركة لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي لفهم مدى وشدة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الأزمات. وفي إطار المساعدة التقنية التي يقدمها **البرنامج** للحكومات، سيوفر **البرنامج** نظم دعم اتخاذ القرار بشأن الأمن الغذائي والحد من المخاطر. ومن خلال العمل مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، سيضع **البرنامج** حلولا رقمية متطورة، بما في ذلك تطبيقات مخصصة لمشاركة المستفيدين والشركاء والحكومات رقميا.

85- وبهدف إتاحة البيانات والتحليلات باعتبارها منفعة عامة من خلال منصات مفتوحة، سيساهم **البرنامج** ببيانات عالية الجودة ومحدثة عن الأمن الغذائي في منصة تبادل البيانات في مجال المساعدات الإنسانية، وهي منصة مفتوحة لتبادل البيانات عبر الأزمات والمنظمات، ويديرها مركز البيانات الإنسانية التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون بيانات **البرنامج** لرصد الأخطار المناخية متاحة للجمهور من خلال النظام الإيكولوجي للبيانات المفتوحة لبيانات مراقبة الأرض. وسيتعاون **البرنامج** مع شبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة للدعوة إلى قيمة البيانات الآنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

86- وسيوفر **البرنامج** الخدمات الإدارية وخدمات البنية التحتية لكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحلول الأسطول العالمي للأمم المتحدة لتوفير المركبات الخفيفة والمصفحة والخدمات ذات الصلة. وسيضطلع **البرنامج** بدور ريادي في التعاون بين الوكالات في مجال تقديم الخدمات من خلال توسيع نطاق مركز حجوزات الخدمات الإنسانية لديه ليشمل أكثر من 100 بلد و12 كيانا من كيانات الأمم المتحدة التي تخدم 000 500 من العاملين الإنسانيين كل عام، بما في ذلك منصة رقمية لحجز رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. وسيقوم **البرنامج** بتجريب تشارُك المرافق في المواقع التي يوجد فيها حضور محدود للأمم المتحدة. وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، سيدعم **البرنامج** الحكومات والشركاء في إدارة وتطوير المشروعات الهندسية بما في ذلك المجمعات والطرق والجسور والمدارس والبنية التحتية المجتمعية الأخرى والمرافق الطبية والمخازن ومهابط الطائرات ومرافق إنتاج الأغذية ومراكز توزيع الأغذية.

6-5 المساهمة في أنشطة الدعوة والشراكات

87- من خلال الاستفادة من مكانته الدولية الفريدة وحضوره الميداني الواسع ومدى وصوله العالمي ومصداقيته وكمساهمة في تحقيق جميع الحصائل، سيواصل **البرنامج** الدعوة لصالح مَن هم أكثر تخلفا عن الركب. وبحافز جائزة نوبل للسلام، سيشارك **البرنامج** في الدبلوماسية الإنسانية والدعوة إلى السلام، استنادا إلى المعرفة الناتجة عن انخراطه التشغيلي مع الأشخاص المتضررين من النزاع في جميع أنحاء العالم وتوجيه التركيز على الحصول على المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، سيدعو **البرنامج** بقوة إلى تقديم البرامج التكميلية من قبل المنظمات المفوضة بذلك والمجهزة لمعالجة القضايا المتعلقة بالهياكل الإقصائية وغير العادلة وغير المنصفة، على النحو المطلوب لتحقيق حصائل السلام المستدامة. وبالتنسيق مع المنظمات الإنسانية الأخرى، سيواصل **البرنامج** دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 2417 ولفت الانتباه إلى قيود الوصول وحالات المجاعة كأسلوب حرب.

88- وسيواصل **البرنامج** دعم أصحاب المصلحة العالميين – بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص – في العمل الجماعي الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال المساهمات في الحفاظ على السلام وتعزيز هذه الشراكات من خلال تبادل المعرفة والبيانات والتوجيهات. وسيعزز **البرنامج** قدرته البحثية والتحليلية لدعم الدعوة بالأدلة وإبلاغ النتائج بطريقة تحقق أقصى أثر. وأخيرا، ستساعد الاتصالات المدفوعة بالأدلة من خلال القصص القوية والإيجابية، وانخراط الأصوات المؤثرة وحوارات السياسات في تسليط الضوء على الأسباب الجذرية والآثار الطويلة الأجل للجوع والإجراءات اللازمة لمعالجتها، بما في ذلك ضمان الوصول إلى السكان في حالات النزاع وفي البيئات غير الآمنة.

6- الأولويات الشاملة

89- تمثل الأولويات الشاملة التزامات تعهد بها **البرنامج** لزيادة فعالية البرامج إلى أقصى حد. ويتضمن إطار سياسات **البرنامج** هذه الالتزامات وستُطبق وستُقاس عبر جميع المجالات.

6-1 الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين

90- يدعم **البرنامج** نهجا محوره الناس يتعامل من خلاله مع آراء وتفضيلات وأولويات السكان المتضررين والسكان المتأثرين سلبا أو الممكن أن يتأثروا سلبا ببرامج وعمليات **البرنامج** ويستفيد منها. وأفضى التشاور مع السكان المتضررين في عينة من البلدان إلى وضع توصيات لبرمجة **البرنامج** تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الخطة الاستراتيجية. وسيوجه الإدماج الواسع لمصالح مجتمعية متنوعة والمجموعات التمثيلية برامج **البرنامج**. وسيركز **البرنامج** على تحديد العوائق التي تحول دون الحصول على المساعدات الغذائية والتغذوية وكذلك المخاطر التي يتعرض لها السكان المتضررون. كما سيعزز **البرنامج** استهدافه بجعله أكثر شمولا وسهولة للوصول، بينما يولي اهتماما خاصا بالآثار السلبية المحتملة المرتبطة بالاستهداف في البيئات الهشة. ويعني ذلك إجراء تحليلات أفضل وأكثر تواترا للظروف المحلية، مع الاستفادة من البيانات الأكثر تفصيلا، وتعزيز اختيار المستفيدين.[68]

91- سيعمم **البرنامج** مراعاة ظروف النزاع في البرنامج ككل، مما سيزيد من قدرته على فهم السياقات التي يعمل فيها والأثر المقصود وغير المقصود لتدخلاته على تلك السياقات. وحسب السياق واستنادا إلى تحليل دقيق لمراعاة ظروف النزاع، سيسعى **البرنامج** من خلال برامجه إلى المساهمة في السلام مع الحفاظ على التركيز على معالجة الجوع وسوء التغذية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال البناء على الميزة النسبية **للبرنامج** على مستوى المجتمعات المحلية وتعزيز التماسك الاجتماعي وعن طريق دعم كيانات الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في حفظ السلام.

---

[68] تهدف سياسة الحماية والمساءلة في **البرنامج** (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2) إلى ترجمة إطار الحماية إلى إجراءات ومساءلة عبر مجموعة من الوظائف الحيوية لعمليات **البرنامج**. وتحدد خطة تنفيذ السياسة (WFP/EB.2/2020/4-A/2) النتائج والجداول الزمنية والمسؤوليات الرئيسية، بما في ذلك القيادة والهيكل المؤسسي والعمليات والتخطيط والبرمجة وتنمية القدرات والشراكات والمساءلة والدعوة والاتصالات.

92- ومن خلال العمل بمزيد من الفعالية وبالتعاون مع الشركاء المحليين، سيجعل **البرنامج** استجابته ذات مرونة أكبر وطابع محلي أقوى، وبالتالي تحسين قدرته على الاستجابة للواقع على الأرض. وسيوفر **البرنامج** القنوات المناسبة للأشخاص المتضررين لطرح الأسئلة والتعبير عن الشكاوى وتقديم تعقيبات على المسائل ذات الصلة بالعمليات، بطريقة آمنة وكريمة مصممة وفقا لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم. وستعمل آليات التعقيبات المجتمعية الوظيفية على توحيد المعلومات من قنوات التعقيبات المتنوعة، وتيسير الإجراءات المتعلقة بالمسائل المطروحة، وإغلاق حلقات التعقيبات بفعالية.[69]

93- ويعترف **البرنامج** بالاستغلال والانتهاك الجنسيين كشكل خطير من أشكال العنف الجنساني الذي يرتكبه موظفو **البرنامج** أو شركاؤهم ضد من نخدمهم. وسيجري دمج تدابير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات **البرنامج** وبرامجه من أجل حماية المستفيدين وضمان قدرتهم على الوصول بأمان إلى برامج **البرنامج** دون التعرض للاستغلال أو الانتهاك الجنسيين من جانب موظفي **البرنامج** أو شركائه.[70] وداخليا، سيدمج **البرنامج** التوعية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في ممارسات التدريب الأساسي والممارسات المعيارية. وسيحافظ **البرنامج** أيضا على التنسيق مع أصحاب المصلحة الرئيسين في هذا المجال وسيعززه على مستوى الميدان، والمقر، والمستوى المشترك بين الوكالات من أجل التمكين من التعاون الفعال في جميع مجالات العمل وضمان اتباع نهج يركز على الضحايا بغية تحسين الحماية من تأثيرات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها وتخفيفها.[71]

الإطار 10: إدماج منظور الإعاقة

تُعد الإعاقة عنصرا أساسيا في التنوع البشري. ويعتبر دمج الأشخاص ذوي الإعاقة ضروريا لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وإدراكا لذلك كأولوية، وضع **البرنامج** خارطة طريق لإدماج منظور الإعاقة لفترة السنتين 2020-2021 لبدء تفعيل استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إدماج منظور الإعاقة (2019). وبناء على هذا الزخم، سيركز **البرنامج** على ثلاثة أهداف: تحقيق المشاركة الهادفة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع العمليات والبرمجة؛ وإدماج منظور الإعاقة كاعتبار رئيسي لوظائف الإدارة والشؤون الإدارية والدعم؛ وأن يصبح **البرنامج** رب العمل المفضل للأشخاص ذوي الإعاقة. ويبدأ هذا بالالتزام بتحديد ومعالجة الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في جميع جوانب عمل **البرنامج**. وباعتماد نهج محوره الناس، سيستثمر **البرنامج** في تحسين إمكانية الوصول الشامل، وتعزيز جمع البيانات، ووضع المعايير والتوجيهات، والعمل الوثيق مع الشركاء لتقليل الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة بجميع فئاتهم.

2-6 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

94- تُعد المساواة بين الجنسين شرطا مسبقا أساسيا لجميع النساء والرجال والبنات والأولاد للقضاء على الجوع. ويدرك **البرنامج** أن عدم المساواة بين الجنسين وما يرتبط بها من اختلال في موازين القوى سبب جذري لانعدام الأمن الغذائي ويعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية الجنسانية وعلاقات القوة غير المتكافئة. وسيقوم **البرنامج** بتعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين والعمر، وإشراك البلدان في برامجه التي تساعد على تحويل العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين، وتوفير الخبرة التقنية في الشؤون الجنسانية للمكاتب القطرية. وسيكفل **البرنامج** أن يقوم أي تقييم أو استقصاء أو دراسة بجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة وأن تنير التحليلات الجنسانية تصميم البرامج والخطط الاستراتيجية القطرية.

---

[69] توفر استراتيجية **البرنامج** بشأن المشاركة المجتمعية من أجل المساءلة أمام السكان المتضررين (2021-2026) توجيهات ومعايير للمكاتب القطرية لاستخدامها في تخطيط قنوات التعقيبات وتنفيذها ورصدها.

[70] تعميم المدير التنفيذي المعنون "تدابير خاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين" (OED2014/020)، المتاح حسب الطلب من مكتب الأخلاقيات (wfp.ethics@wfp.org).

[71] يشيع استخدام مصطلح "النهج المركز على الضحايا" من قِبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ليشمل آليات إبلاغ آمنة ويسهل الوصول إليها، والتحقيقات، والإحالات، والمساعدة التي تعطي الأولوية لحقوق الضحايا وكرامتهم، وبما يتماشى مع بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتقديم المساعدة إلى الضحايا، الذي يوجه النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الضحايا.

95- وسيكفل **البرنامج** مشاركة النساء والرجال والبنات الأولاد على قدم المساواة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج والسياسات ذات الصلة والاستفادة منها.[72] وسيعزز **البرنامج** المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والبنات على جميع مستويات اتخاذ القرار، بما في ذلك المناصب القيادية؛ والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ والوصول المنصف إلى الموارد والتحكم فيها من جانب جميع الأشخاص؛ والتنقل الآمن للمرأة والوصول إلى المعلومات؛ وحصول البنات على التعليم؛ والاعتراف بالعمل المنزلي والرعاية غير المأجورة وتقييمهما وإعادة توزيعهما. وسيعزز **البرنامج** أيضا الجهود الرامية إلى التغلب على الفجوة الرقمية بين الجنسين وسيدعو إلى المشاركة المتساوية في المسؤوليات داخل الأسرة من خلال برامج التغذية والوجبات المدرسية وتدخلات التغيير الاجتماعي والسلوكي، في إطار الهدف العام المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

96- وسعيا وراء تهيئة بيئة مواتية إيجابية لنهج **البرنامج** المزدوج المسار لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والإجراءات المستهدفة للمساواة بين الجنسين، سيعزز **البرنامج** قدرات موظفيه والجهات الفاعلة والشركاء الوطنيين لإدماج إجراءات المساواة بين الجنسين المحددة في التدخلات على امتداد محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. وسيدعم **البرنامج** الجهات الفاعلة الوطنية في العمل الرامي إلى وضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات وسياسات للتغذية والحماية الاجتماعية والزراعة لإحداث تحول في العلاقات غير المتساوية بين الجنسين، وجمع وتحليل المؤشرات المتعلقة بالجنس والعمر والإعاقة في الاستقصاءات الوطنية. وسيولي **البرنامج** اهتماما خاصا للتخفيف من العنف الجنساني ومنعه، من خلال الدمج المنهجي للنظر في احتياجات الأشخاص المتعددة والمتداخلة والمحددة السياق في أدوات التصميم والرصد والتقييم لزيادة حجم الأدلة على العلاقة بين العنف الجنساني والتغذية وسبل العيش والأمن الغذائي. وسيمكّن هذا النهج **البرنامج** من أن يفهم بشكل أفضل من هم الأشخاص المعرضين لخطر اعتماد آليات تصدي سلبية مثل المقايضة بالجنس أو زواج الأطفال المبكر والقسري أو ترك المدرسة لتلبية احتياجات الأمن الغذائي.

3-6 إدماج التغذية

97- على مدى السنوات الأربع المقبلة، يهدف **البرنامج** إلى المساعدة في الحد من سوء التغذية وتحسين الأطعمة عن طريق إدماج أهداف وأنشطة التغذية عبر حافظته. وسيعتمد تحقيق ذلك على الاستثمار في البرامج والعمليات والمنصات التي تعالج الدوافع الأساسية والفورية للأطعمة الرديئة وسوء التغذية والتي تدعم التحسينات المستدامة، ولا سيما بين النساء والأطفال الصغار. وسيتطلب ذلك أن تدعم برامج المساعدة الغذائية كفاية التغذية طوال دورة الحياة ومن خلال نظم متعددة. وبالتالي، سينصب التركيز على إشراك وتعزيز نظم الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والأغذية، وكذلك على تمكين الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة. وسيضمن القياس المنهجي للمساهمات في تحسين جودة الوجبات والأطعمة الصحية وخيارات الأغذية – ولا سيما بين النساء والأطفال – برمجة تتسم بالفعالية والكفاءة. ولتحسين النُهج، سيعتمد **البرنامج** بصورة دينامية الممارسات الناشئة والابتكارات الرائدة.

98- وفي إطار هذه الاستراتيجية، سيوسع **البرنامج** أيضا نطاق الوصول المباشر إلى خدمات التغذية بتعاون وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالتغذية. وستوفر هذه الخدمات الحماية في حالات الطوارئ، وتدعم التوسيع أو التقليص المرن للخدمات الرامية إلى معالجة الوقاية المتكاملة من سوء التغذية وعلاجه في البيئات الهشة أو الإنسانية. وإلى جانب حالات الطوارئ، سيعمل **البرنامج** مع المجتمعات المحلية والأسر والأفراد لتحسين قدرتهم على حماية وتحسين أطعمتهم وحالتهم التغذوية في مواجهة الصدمات وعوامل الإجهاد الطويلة الأجل، مع معالجة عدم المساواة (على سبيل المثال الاجتماعية منها والجنسانية والمتعلقة بالإعاقة) الذي يؤثر على الحصول على أطعمة صحية. وعند الاقتضاء، سيدعم **البرنامج** الإجراءات المزدوجة التي يمكن أن تقلل في الوقت نفسه من مخاطر وعبء كل من نقص التغذية وفرط الوزن والسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالأطعمة. وعلاوة على ذلك، سيزيد **البرنامج** من الدعوة والانخراط لجعل التغذية أولوية في البرامج الوطنية. وسيؤدي ذلك إلى وضع الأسس لحلول طويلة الأجل لسوء التغذية والتعجيل بتحقيق أهداف التغذية العالمية الرئيسية بشكل مستدام وعلى نطاق واسع.

---

[72] "سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020)" (WFP/EB.A/2015/5-A).

99- وكنهج شامل، سيشكل إدماج التغذية جزءا لا يتجزأ من مختلف مراحل دورة البرامج. وهذا سيجعل من الضروري مراعاة التكنولوجيا والتمويل والموارد الأخرى المخصصة لتحسين التغذية منذ البداية. وسيجري أيضا إدماج التغذية بمزيد من الفعالية في سلاسل الإمداد والبيانات والتحليلات والسياسات العالمية والدعوة والشراكات. وللتعامل مع التفاوت المتزايد بين الطلب على الأغذية المغذية والعرض منها، سيسعى **البرنامج** إلى توسيع نطاق انخراطه مع الجهات الفاعلة في سلاسل الإمداد الغذائية لزيادة توافر الأغذية المغذية، بما في ذلك من خلال عمليات الشراء المحلية والإقليمية. وستضمن زيادة التمويل المؤسسي والتمويل المبتكر وتجريب الحلول التشغيلية الجديدة مثل عمليات الشراء الاستباقية أيضا أن تكون التغذية مترسخة بقوة عبر النظم والمنصات والخدمات.

4-6 الاستدامة البيئية

100- يتبنى **البرنامج** رؤية خطة عام 2030 لعالم خالٍ من الجوع يقوم على تنمية مستدامة منصفة اجتماعيا ومسؤولة بيئيا. وللحد من الأثر السلبي لعملياته على البيئة والأشخاص الذين يعتمدون عليه، يلتزم **البرنامج** بتحديد وإدارة أي ضرر قد تسببه عملياته للبيئة والناس والمجتمعات المحلية؛ وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية لعملياته؛ وزيادة كفاءة الموارد وتقليل أثرها البيئي إلى أدنى حد؛ وتعزيز قدرة الشركاء، بما في ذلك الحكومات، على تخطيط وتنفيذ أنشطة سليمة بيئيا للأمن الغذائي والتغذية؛ ومواءمة عملياته مع المعايير والممارسات الدولية.

101- ويجري تعميم الضمانات البيئية والاجتماعية **للبرنامج** في جميع برامج **البرنامج** لتحديد المخاطر البيئية والاجتماعية بصورة منهجية. وتطبق المكاتب القطرية هذه الضمانات من خلال تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية الاستراتيجية لأنشطة **البرنامج** كجزء من وضع الخطط الاستراتيجية القطرية؛ وفحص الأنشطة البرامجية للمخاطر البيئية والاجتماعية طوال دورة البرامج؛ وتنفيذ ورصد تدابير إدارة المخاطر للمساعدة في تخفيف الآثار السلبية على الناس والبيئة؛ وتجهيز آليات التعقيبات المجتمعية لإدارة الشكاوى المتعلقة بالضرر البيئي أو الاجتماعي الناجم عن **البرنامج** أو شركائه أو مورديه.

102- ويتضمن ذلك أيضا الإجراءات المتعلقة بسلسلة الإمداد من قبيل تقصير سلسلة الإمداد، واعتماد ابتكارات في طرائق النقل، واستخدام التعبئة المستدامة، وتنظيم نُظم لجمع النفايات الناتجة عن التعبئة، والحد من استهلاك المواد عند المصدر. وبالتوازي مع ذلك، يجري تعميم المعايير البيئية **للبرنامج** في عملياته الداعمة عبر تطبيق نظام للإدارة البيئية لتعزيز الأداء البيئي على أساس المعايير الدولية. ويوفر هذا النظام نهجا لتحديد وإدارة ورصد ومراقبة المسائل البيئية من خلال إدارة النفايات والمياه والمشتريات المستدامة والكفاءة في استخدام الطاقة والحد من انبعاثات الكربون.

7- العوامل التمكينية

103- تحدد هذه الخطة الاستراتيجية ستة عوامل تمكينية من شأنها أن تزيد قدرة **البرنامج** على تحقيق النتائج في استئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

1-7 العاملون

104- يؤدي موظفو **البرنامج** دورا محوريا في تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية حول العالم.[73] وسيقوم **البرنامج** بشكل استباقي بتشكيل وإدارة وتطوير قوته العاملة لضمان تمكنها من تلبية المتطلبات المتغيرة باستمرار للبيئات المعقدة التي يعمل فيها.[74] وستُضخ استثمارات لضمان أن تتكون القوة العاملة مكونة من أفرقة متنوعة وملتزمة وماهرة وعالية الأداء، يجري اختيارها

[73] يعني مصطلح "العاملون في **البرنامج**" جميع موظفي **البرنامج** بغض النظر عن نوع العقد أو مدته، بما في ذلك الموظفون، والاستشاريون، وأصحاب عقود الخدمة، وأصحاب اتفاقات الخدمات الخاصة، والعمال المؤقتون، والموظفون المنتدبون، والموظفون الفنيون المبتدئون، ومتطوعو الأمم المتحدة، والمتدربون، ومتطوعو **البرنامج**.

[74] تُشكل سياسة شؤون العاملين في **البرنامج** القوة العاملة اللازمة لإنجاز مهمة **البرنامج**.

على أساس الجدارة، وتعمل في بيئة عمل صحية وشاملة، وتطبق قيم **البرنامج**، وتعمل مع الشركاء لإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة.

105- وسيضطلع مقر **البرنامج** والمكاتب الإقليمية والقطرية بأدوار محددة بوضوح في تحقيق رؤية قوته العاملة المستقبلية، وتحمل المسؤولية عن المبادرات والأنشطة التي تمكّن **البرنامج** من تحقيق القوة العاملة وأماكن العمل اللازمة لاستمرار النجاح. وسينسق **البرنامج** الأنشطة ذات الصلة مع التركيز على أربعة مجالات رئيسية لنتائج منظمته وإدارة شؤون العاملين، ليتحلى بالسرعة والمرونة والأداء العالي ويتطور باستمرار ويصبح أكثر تنوعا وشمولا وأكثر رعاية ودعما كرب عمل.

106- ويتمثل أحد المخاطر الرئيسية التي تواجه تحقيق الخطة الاستراتيجية في الافتقار إلى المواءمة بين حجم وطبيعة ومهارات القوة العاملة في **البرنامج** واحتياجاته التنظيمية والتشغيلية. وللتصدي بشكل استباقي لهذه المخاطر، سيطبق **البرنامج** إطاره للتخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة على المستوى العالمي والوظيفي والقطري. وفي كل مستوى، سيعتمد تحليل متطلبات القوة العاملة والتوصيات الناتجة على هذه الخطة الاستراتيجية ويتماشى معها وسيُرشد عملية اكتساب المواهب، والتعلم والتطور، والاستبقاء، والتعيين، والترقية وغيرها من الأنشطة. وسيكون التفعيل مدعوما بموارد مخصصة في شعبة الموارد البشرية والمكاتب الإقليمية.

107- وسيواصل **البرنامج** تحقيق أعلى مستويات تقييم الأداء في منظومة الأمم المتحدة. وسيعزز **البرنامج**، لضمان تلبية احتياجاته المتغيرة وتوضيح المساهمات المتوقعة من كل موظف، عمليات التخطيط المؤسسي ورصد الأداء ونظام تعزيز أداء وكفاءة الأفراد. وسيضمن الاستثمار تحديث مهارات القوة العاملة في **البرنامج** بشكل مستمر ومنهجي وتنويعها لدعم التعددية اللغوية وتلبية احتياجاته المتغيرة.

108- ويخلق تاريخ **البرنامج** الثري من حيث التنوع والتزامه بثقافة الشمول الأوسع نطاقا الأساس اللازم لتحقيق هذه الخطة الاستراتيجية. وسيزيد **البرنامج** تنوع قوته العاملة وسيواصل تطوير أماكن عمل أكثر شمولية حيث يشارك الجميع، بغض النظر عن العرق، أو الأصل الإثني، أو نوع الجنس، أو الميل الجنسي، أو المعتقد، أو الإعاقة، أو السن، أو اللغة، أو الأصل الاجتماعي، أو أي جانب آخر من جوانب الذات، على قدم المساواة ويشعرون أن ما يفعلونه هام في تحقيق مهمة **البرنامج**. وتمشيا مع هذه الخطة الاستراتيجية، سيضع **البرنامج** استراتيجية للتنوع والشمول تشمل قيم **البرنامج** وتضمن أن يؤدي الوصول والدعوة والمساءلة إلى توجيه التغيير المنهجي وتشجيع قادة **البرنامج** على العمل واضعين في اعتبارهم الشمول والتعاطف. وسيواصل **البرنامج** تعزيز القدرة على حل النزاعات وآليات العدالة الداخلية.

109- وستبقى سلامة الموظفين وصحتهم ورفاههم من الأولويات. وسيستثمر **البرنامج** في الحد من الإصابات واعتلال الصحة في مكان العمل؛ وتحسين الصحة البدنية والعقلية للموظفين؛ وترسيخ الحقوق والمسؤوليات والواجبات المتعلقة بالسلامة والصحة في مكان العمل؛ وضمان حصول الموظفين على التدريب والدعم فيما يتعلق بالسلامة والصحة والرفاه في مكان العمل.

110- وسيركز **البرنامج** جهوده، بعد التحسينات التي أدخلت على سياسته وإرشاداته بشأن مكافحة التدليس والفساد، على بناء قدرة الموظفين والشركاء على دمج معايير مكافحة التدليس والفساد في العمليات اليومية. وسيشمل ذلك بناء المهارات العملية في إجراء تقييمات التدليس، وتنفيذ تدابير منع التدليس والكشف عنه، والتصدي فورا لحوادث التدليس.

2-7 الشراكات

111- إن الشراكات ليست ضرورية للقضاء على الجوع فحسب، بل لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. ويعمل **البرنامج** مع شبكة واسعة من الشركاء، الوطنيين والدوليين، لتصميم وتنفيذ استراتيجياته وسياساته وبرامجه ومشروعاته. ويسعى **البرنامج** جاهدا إلى أن يكون شريكا موثوقا وذا صلة في النظام الإنساني والإنمائي عن طريق دعم الحكومات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجالات خبرته ومن خلال بصمته

التشغيلية على المستوى العالمي والوطني والمحلي.[75] ولذلك من الضروري أن يتماشى الاتجاه الاستراتيجي **للبرنامج** مع توقعات شركائه.

112- وسيواصل **البرنامج** الانخراط مع الحكومات، على المستويين الوطني ودون الوطني، بما يتماشى مع أولوياتها وتصميم قدراته ونُهجه لدعم الإجراءات الحكومية لتحقيق حصائل أكثر شمولا للجميع وإنصافا واستدامة. ويشارك **البرنامج** بنشاط في العمل مع الحكومات لتحقيق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك التحليلات القطرية المشتركة المنقحة وأطر التعاون الإنمائي المستدام. وعلاوة على ذلك، سيستثمر **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب للاستفادة من خبرة وموارد بلدان الجنوب في إيجاد حلول للجوع وسوء التغذية.

113- وعلى المستوى العالمي، يشارك **البرنامج** في فرق العمل المشتركة بين الوكالات ويتواصل مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية في الأمم المتحدة من خلال مكتبه في نيويورك. وعلى المستوى الإقليمي، يسهم **البرنامج** في وضع إطار البنيان الإقليمي الجديد المشترك بين الوكالات من خلال المنصات التعاونية الإقليمية والآليات ذات الصلة. أما على المستوى القطري، يعد المديرون القطريون في **البرنامج** أعضاء نشطين في فرق الأمم المتحدة القطرية، مما يكفل اتخاذ إجراءات تكميلية من جانب الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة.[76]

114- وسيواصل **البرنامج** بناء وتعزيز الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وسيسعى إلى التكامل على أرض الواقع. ويعد الانخراط مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الذي يغطي مجموعة من الأعمال التحليلية والتشغيلية لتحسين الأمن الغذائي في المجالين الإنساني والإنمائي، أساسيا حيث يسعى **البرنامج** جاهدا لتعجيل التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 وفي متابعة قمة النظم الغذائية. ويعتبر التعاون الوثيق والتكميلي مع اليونيسف أساسيا عبر هذا المحور، مع التركيز بشكل خاص على التغذية والتغذية المدرسية والحماية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، لا تزال شراكة **البرنامج** مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دعما للاجئين والعائدين، التزاما أساسيا. وكجزء من الجهود المبذولة لدمج الجهود الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام بشكل أفضل، سيسعى **البرنامج** أيضا إلى تعزيز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويستكشف فرص البرمجة المشتركة بشأن القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والتكيف معه التي تسهم في تحقيق السلام والاستقرار.

115- ويعمل **البرنامج**، باعتباره أحد الوكالات الرائدة في القطاع الإنساني، بشكل منهجي من أجل تعزيز التعاون والاتساق والتآزر مع أكثر من 000 1 من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وسيواصل **البرنامج** العمل مع المنظمات غير الحكومية لوضع المجتمعات في محور تصميم وتخطيط وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى هيكلة حلول طويلة الأجل ومصممة محليا مع الاعتراف أيضا بضرورة تمثيل الناس من جميع الأعمار والأجناس والقدرات داخل هذه المنظمات. وسيستعرض **البرنامج** أساليب وأدوات عمله، بما في ذلك الجهود المشتركة بين الوكالات لتحقيق التنسيق، لتبسيط العبء الإداري للشراكات. وسيواصل الانخراط مع المنظمات غير الحكومية بشأن التحديات التي تواجهها ويواصل التركيز على الحلول التكنولوجية والرقمية لإقامة المزيد من الشراكات الفعالة والكفؤة.

---

[75] تقدم "استراتيجية **البرنامج** بشأن الشراكة المؤسسية" (2014-2017) (WFP/EB.A/2014/5-B) الرؤية الشاملة والنهج المؤسسي لعمل **البرنامج** في شراكة مع المنظمات غير الحكومية، والحكومات، والقطاع الخاص، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الأخرى المولدة للمعارف. وتحدد الاستراتيجية مزايا الشراكات والمجالات الرئيسية للشراكات وكذلك المبادئ والممارسات التي تُنظم ترتيبات شراكات **البرنامج**.

[76] أصدر **البرنامج** أيضا توجيهات مفصلة لموظفيه، إذ قدم لمحة شاملة عن إطار التعاون ومبادئه الأساسية وأدوات التخطيط وآثاره على إطار التخطيط الاستراتيجي القطري **للبرنامج**.

116- وتعد الشراكات مع المنظمات المحلية والوطنية عاملا أساسيا للوصول إلى الفئات الضعيفة بالخدمات المنقذة للحياة، وإشراك المجتمعات المحلية، وضمان أن يعتمد تصميم الاستجابات المحددة السياق على المعرفة والقدرات المحلية. ووفقا لمسار عمل التوطين في الصفقة الكبرى، يلتزم **البرنامج**، وفقا لولايته، بالاستثمار في بناء القدرات المؤسسية الطويلة الأجل للجهات الفاعلة المحلية، وتعزيز الشراكات الأكثر إنصافا وضمان تحسين التكامل مع آليات التنسيق المحلية. وسيواصل **البرنامج**، عبر حافظة برامجه، إعطاء الأولوية للشراكات مع المنظمات الوطنية والمحلية، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب، وتعزيز استدامتها على المدى الطويل.

117- وعن طريق العمل في شراكة مع القطاع الخاص، يرسي **البرنامج** شراكات مبتكرة ذات قيمة مشتركة توفر المساعدة التقنية ونقل المعرفة بالإضافة إلى المساهمات المالية لحل المشاكل العالمية مع تحقيق حصائل أعمال ملموسة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل **البرنامج** بناء علاقات قوية مع الشركاء الحاليين واستكشاف فرص جديدة لإشراك الكيانات الرائدة عبر الصناعات بهدف الاستفادة من تأثيرها الهائل لتوسيع نطاق التقدم في تحقيق غايات القضاء على الجوع وتسريعه ومواصلته على المستوى الوطني والعالمي.

3-7 التمويل

118- كمنظمة ممولة طوعيا ومعتمدة كليا على المساهمات من مصادر عامة وخاصة والأفراد لتمويل عملها، فإن عرض القيمة المقدم من **البرنامج** سيظل يؤدي دورا حاسما في ضمان توفير التمويل لإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة. وسيستفيد **البرنامج** من عرضه البرامجي لمواءمة الاحتياجات من الموارد على أرض الواقع مع فرص التمويل المحتملة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعمل **البرنامج** على تعظيم أهمية وجودة ونطاق تدخلاته، وتعزيز مرونة عرضه وزيادة الكفاءة حيثما أمكن ذلك.

119- وبينما تظل جميع الموارد مهمة **للبرنامج** عند الاستجابة لنداءات التدخل في مختلف المناطق، فإن مرونة التمويل والقدرة على التنبؤ به يقللان تكاليف المعاملات ويزيدان كفاءة وفعالية تدخلات **البرنامج** ويحققان أفضل استخدام للموارد الشحيحة. ولذلك، سيواصل **البرنامج** الدعوة إلى التمويل المرن وكذلك التمويل المتعدد السنوات. وستمكّن مرونة التمويل **البرنامج** من سرعة التصرف – وهي شرط مسبق للاستجابة على أمثل وجه في ظل الظروف المتغيرة بسرعة. كما أن المزيد من المرونة في التمويل سيعزز استجابة **البرنامج** لمن هم في أمسّ الحاجة وزيادة التمكين من تحقيق استدامة المساعدة في الأزمات الممتدة. وفي إطار جهود **البرنامج** لتحقيق مرونة الموارد والقدرة على التنبؤ بها، سيبين **البرنامج** المكاسب في الكفاءة التي تتحقق من خلال تمويل أكثر مرونة ومتعدد السنوات في عمله.

120- ويكتسي التمويل المتعدد السنوات أهمية بالغة بالنسبة **للبرنامج** لتمويل الأنشطة الرامية إلى تعزيز النظم الوطنية، وتحسين سبل عيش الناس، وبناء القدرة على الصمود لأن نجاح هذه الأنشطة يعتمد عادة على انخراط طويل الأجل.[77] ولن يتمكّن **البرنامج** من العمل عبر المحور الثلاثي إلا من خلال سد الفجوة بين الموارد الإنسانية والإنمائية المنعزلة. وسيواصل **البرنامج** تعديل حافظة برامجه حتى يتمكّن من الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة وتسلسلها والجمع بينها، وفقا لما تقتضيه الظروف، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة العواقب والأسباب الجذرية للأزمات.

121- وسيعمل **البرنامج** على نحو وثيق مع الحكومات الوطنية، ويستكشف بصورة مشتركة أدوات وخطط ومبادرات التمويل القطري التي يمكنها أن تساعد على سد فجوة التمويل والتعجيل بالتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيعزز نهجا متسقا للتمويل، يتماشى بشكل مناسب مع مبادئ وأهداف والتزامات اتفاق التمويل، وهو عنصر أساسي في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

[77] يعمل اتفاق التمويل بمثابة مرجع في الحوارات مع الجهات المانحة بهدف تحقيق أهدافه المتعلقة بالمرونة والقدرة على التنبؤ.

122- وسيوسع **البرنامج** قاعدة موارده المالية من خلال إعداد عرض قيمة مقنع قائم على الأدلة لجهاته المانحة التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. وسيستكشف فرص الموارد المواضيعية مثل تمويل مخاطر المناخ، والتأمين القائم على مؤشر الطقس، وصناديق الحماية الاجتماعية. وسيواصل **البرنامج**، تمشيا مع استراتيجيته للشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه، الانخراط مع قطاع الأعمال والمؤسسات الخيرية والداعمين الأفراد.[78] وسيسعى **البرنامج** بشكل مسؤول إلى إقامة شراكات مبتكرة مع الشركات الرائدة للاستفادة من أحدث التكنولوجيات والخبرات التي لديها (على سبيل المثال، في مجال الخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات). ويمثل القطاع الخاص حاليا، بما في ذلك تبرعات الأفراد، ثالث أكبر جهة مانحة بشكل عام ومن المتوقع أن ينمو أكثر من ذلك كمصدر مستدام ومرن للدخل **للبرنامج**.

123- وتوفر حلول التمويل المبتكرة – بما في ذلك مقايضة الديون – طريقة أخرى لزيادة الموارد. وفي ظل مواجهة العديد من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل لأعباء الديون المتزايدة التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، سيقوم **البرنامج** بتوسيع نطاق مقايضة الديون كأداة لتعبئة موارد جديدة للبرامج الأساسية، بما يسمح للحكومات المضيفة بتخفيض الديون السيادية حتى تتمكّن من تخصيص موارد لشبكات الأمان الاجتماعي لديها وللتنمية الوطنية، مع تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدائنين والمدينين. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعمل **البرنامج** على مواصلة تطوير عرضه بشأن مقايضة الدين، على أن يشمل طرائق الاتفاقات وبروتوكولات التنفيذ التي يمكن أن يستخدمها شركاء مقايضة الديون، وسيستكشف الفرص لإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين مثل مصارف التنمية المتعددة الأطراف. وقد يستكشف **البرنامج** أيضا خيارات لشراء الديون بخصومات والدخول في معاملات المقايضة المباشرة مع الحكومات، رهنا بتقديم الحكومات أدلة مقنعة تفيد بأنها استخدمت التمويل المتاح بفعالية. وعلاوة على ذلك، سيستكشف **البرنامج** فرص التمويل المبتكرة للتغذية من أجل تحفيز الاستثمار الخاص في الأيام الألف الأولى من الحياة.

4-7 الأدلة

124- يلتزم **البرنامج** التزاما راسخا بجمع واستخدام أدلة أكثر صرامة ومناسبة من حيث التوقيت وذات صلة طوال دورة البرامج. وسيضفي **البرنامج** الطابع المؤسسي على التقييمات المشتركة والنزيهة للاحتياجات، وسيظل جمع البيانات الكمية والمشاورات مع المجتمعات المحلية المتضررة العمود الفقري لإرشاد عمليات **البرنامج**. وسيجري توسيع نطاق تكنولوجيا الرصد الآني عن بُعد والتعلم الآلي لتوفير رؤى دون وطنية آنية تساعد على فهم التغييرات في حالة الأمن الغذائي. وسيستفيد **البرنامج** من خبرته ودرايته وشراكاته الطويلة الأمد من أجل تحسين منهجيات التقييم والتحليل باستمرار؛ وتوفير الاستهداف المستند إلى الأدلة وتحديد الأولويات؛ والتكيف مع الحقائق الجديدة مثل الحاجة المتزايدة إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي في البيئات الحضرية. وستعزز الاستثمارات الكبيرة القدرات التحليلية وآليات الدعم على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

125- وسيقوم **البرنامج** بتتبع وجمع وتحليل الأدلة البرامجية للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات، والحفاظ على التركيز التشغيلي على النتائج، وتوليد البيانات لتحليل وتقييم الحصائل والآثار. ولإتاحة التعديل السريع والمتكرر للأنشطة على أرض الواقع – وهو أمر ضروري لمواجهة التحديات المعقدة في البيئات السريعة التغير – سيسعى **البرنامج** إلى تسخير التكنولوجيا الشاملة لجعل نظم الرصد الميداني لديه أكثر دينامية، وبالتالي تحسين استخدام البيانات. وسيكون الاستخدام المناسب للبيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة والبحوث النوعية حاسما لتحسين المساءلة أمام السكان المتضررين وتوضيح أثر برمجة **البرنامج** على حياة الناس.

126- وسيواصل **البرنامج** تعزيز مصداقية وفائدة التقييمات المستقلة من خلال زيادة نطاق النُهج والمنهجيات المستخدمة. وكجزء من ثقافة إدارة المعرفة المعززة في **البرنامج**، تلتزم وظيفة التقييم التزاما راسخا بالتوليد الآني لأدلة التقييم وتيسير الوصول إليها لتنوير التعلم التنظيمي لكي تصبح الوظيفة شريك التعلم على نطاق **البرنامج**. وعلاوة على الاستخدام المستمر للأدلة في آليات اتخاذ القرار المؤسسي الحالية، ستضع وظيفة التقييم طرقا جديدة لمشاركة الأدلة التقييمية وزيادة استيعابها الفوري من جانب

[78] **البرنامج**. 2019. استراتيجية الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه (2020-2025).

صنَّاع القرار على جميع مستويات **البرنامج**. وسيعزز **البرنامج** أيضا عمله التقييمي المشترك للمساهمة في ممارسة التقييم الإنساني، وقدرات التقييم الوطنية، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

127- وسييسر **البرنامج** جمع البيانات وإدارتها وتحليلها داخله وخارجه. وسيعمل **البرنامج** مع الحكومات لبناء قدراتها من خلال تبادل المنصات والممارسات والبروتوكولات المشتركة والمفتوحة والقابلة للتشغيل البيني؛ وسيتيح البيانات والأدلة باعتبارها منفعة عامة عالمية، بما في ذلك المعلومات شبه الآنية من نظامه العالمي لرصد الجوع. وسيقوم **البرنامج** ببناء خطوط بيانات مستدامة وتعزيز عملية توحيد مجموعات البيانات، وربطها عبر البلدان والمكاتب – وهو شرط مسبق لإطلاق العنان بصورة منهجية لقوة الأساليب الكمية المتقدمة لتوليد الأدلة، والمساعدة على تجنب مخاطر الإدارة المجزأة للبيانات. وسيجري ذلك مع ضمان حماية بيانات المستفيدين والسلامة الخوارزمية والشرعية والأخلاق لمنع العواقب غير المقصودة مثل انتهاك الخصوصية والتحيز وعدم القدرة على التكرار.

128- ومع تزايد دور أزمة المناخ كمضاعف للمخاطر، سيوسع **البرنامج** الأدلة بشأن طبيعة ومدى مخاطر الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال القيام مع مؤسسات البحث بإعداد موجزات المخاطر المناخية للبلدان الشديدة الضعف بالتعاون. وسيعزز **البرنامج** فهم تكاليف وفوائد وآثار البرامج المختلفة لتقليل المخاطر وتخفيفها وتحويلها. وستعزز النتائج قرارات البرمجة بشأن مسائل من قبيل تحديد أولويات المواقع ومجموعات سبل العيش لتدخلات الحد من مخاطر المناخ والكوارث، وتمكين التخطيط القوي وتحسين عوائد الاستثمارات. وسيواصل **البرنامج** تمكين الحكومات من تقييم المخاطر والآثار المحتملة لأخطار المناخ على المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا من خلال توفير رصد الأثر والحالة في الوقت الحقيقي.

129- كما سيقوم **البرنامج** بتوسيع قاعدة الأدلة المتعلقة بالعلاقة بين الجوع والنزاع. وسيعزز **البرنامج** التعاون مع الشركاء العلميين لرصد حصائل المحور، وتوسيع المعرفة وتحسين البرمجة. وعبر المحور وخارجه، سيركز **البرنامج** على الرصد والتحليل المشتركين، وبناء الأدلة بشأن أثر المساعدة وفوائد الشراكات. وسيمكّن ذلك **البرنامج** من تنفيذ برامج تركز على الناس وتراعي النزاعات ودعم الاستجابات المشتركة عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

5-7 التكنولوجيا

130- سيواصل **البرنامج** الاعتماد على تقاليده في تبني التكنولوجيا، التي تتجلى في تقدمه المحرز في رقمنة مجالات الخبرات مثل اللوجستيات، ورصد الأمن الغذائي، والتحويلات القائمة على النقد، وإدارة التجزئة. وسيعزز **البرنامج** التزامه بأن يصبح منظمة مُمكّنة رقميا وقائمة على البيانات، مع ضخ استثمارات في التكنولوجيا والبيانات الجديدة لدعم الرؤية المحددة في هذه الخطة الاستراتيجية. وسيركز العمل على مسارين يكمل بعضهما البعض: مواصلة رقمنة البصمة التشغيلية الكبيرة **للبرنامج** لتوليد بيانات آنية هادفة لصنع القرار والكفاءة التشغيلية؛ وكذلك الوصول إلى مستوى من المرونة يمكّن **البرنامج** من الاستجابة بسرعة للبيئات المتغيرة. ويشمل ذلك تحديد فرص جديدة لتحسين تلبية الاحتياجات والتوقعات المتزايدة للمستفيدين من **البرنامج**، والمنظمات التي يعمل معها، والحكومات.

131- وسيضع نهج **البرنامج** إزاء التكنولوجيا الناس في الصميم. ويهدف ذلك إلى توفير مسارات للخروج من انعدام الأمن الغذائي والفقر والحرمان. وسيدعم ذلك مبادئ عدم الإضرار والمشاركة وعدم التمييز والشمول. وسيضمن **البرنامج** اتباع نهج مسؤول للتكنولوجيا واستخدام المعلومات الشخصية للمستفيدين. ومع تبني الرقمنة كمحرك رئيسي للحلول المبتكرة والأكثر كفاءة للجوع، سيعالج **البرنامج** المخاطر التي يشكلها جمع البيانات واستخدامها على الأشخاص الذين يخدمهم.

132- وستكفل التكنولوجيا المطورة والمنشورة ليستخدمها المستفيدون الوصول المنصف والشامل والفوائد والحماية وحقوق الإنسان. وستعمل التحسينات المستمرة في النظم والبيانات المطلوبة لمساعدة المستفيدين، مدعومة بهيكل قوي، على ضمان حصول الأشخاص المناسبين على المساعدة المناسبة في الوقت المناسب، وتقديم الخيارات وتعزيز الإرادة الذاتية والشمول. وفي الوقت نفسه، فإن نشر التكنولوجيا سيعزز مساءلة **البرنامج** وضمانه. وسيقوم **البرنامج** أيضا بتقديم خدمات لدعم الاستراتيجيات والحلول الرقمية الخاصة بالحكومات للوصول إلى الفئات المستهدفة.

133- وسيقوم **البرنامج** بتعزيز وتوسيع موقعه كجهة موثوق بها في توفير الحلول والمشورة في مجال التكنولوجيا التشغيلية. ومن خلال الاستفادة من قيادته لمجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ ومجموعة اللوجستيات العالمية، سيستثمر **البرنامج** في البنية التحتية المشتركة والمنصات التي تمكّن الخدمات فيما بين الأعمال التجارية. وباعتباره مقدما للخدمات الرقمية، سيقود **البرنامج** إمكانية التشغيل البيني مع نظم الأمم المتحدة وهيكل بيانات الأمم المتحدة الناشئ. ومن خلال الانخراط النشط في تطوير سياسات الرقمنة، سيقوم **البرنامج** بتشكيل القواعد والممارسات المشتركة بين الوكالات.

134- وبالإضافة إلى التزامه بالامتياز في التنفيذ الرقمي والأمن السيبراني، يعترف **البرنامج** بالحق في الخصوصية. وسيضمن **البرنامج** الخصوصية عن طريق التصميم وسيعزز مسؤولية البيانات وحماية البيانات في جميع عملياته. وللتخفيف من المخاطر الرقمية، سيواصل **البرنامج** تعزيز الحوكمة والرقابة في هذه المجالات، مع تزويد موظفيه أيضا بالأدوات والمهارات المناسبة. وفي نهاية المطاف، سيعمل **البرنامج** على تعزيز ثقافة محو الأمية الرقمية داخليا وخارجيا لتحقيق تغيير دائم.

135- وسيواصل **البرنامج** اتباع نهج يصمم بموجبه أصحاب الأعمال الأفكار، عندما يكون ذلك ممكنا نتيجة المشاورات مع المستفيدين، وتجريب أفضل هذه الأفكار منهجيا وتوسيع نطاقها في جميع أنحاء العالم. وسيستثمر **البرنامج** في قدرات جديدة وطريقة أكثر مرونة ومتعددة الوظائف للعمل داخله، مع تنفيذ منضبط ومتكامل لتحسين أمن النظم وحماية البيانات. وداخليا، ستوفر أتمتة العمليات في **البرنامج** خدمات فعالة للموظفين، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل وتبسيط عملهم. كما سيساهم **البرنامج** في تحسين المهارات الرقمية للشركاء الذين ينفذون برامجه لصالحه.

6-7 الابتكار

136- **البرنامج** لديه ثقافة ابتكار عريقة والظروف اللازمة لتوسيع نطاق الابتكارات التي ستساعد مَن هم أكثر تخلفا عن الركب. ويكمن تجريب الأفكار الجديدة وتنفيذها وتوسيع نطاقها في صميم عمل **البرنامج** الابتكاري، والذي يمتد عبر جميع بصماته وعملياته التي تتراوح من التحليلات التنبؤية، وسلاسل الإمداد، والنظم الغذائية، ودعم أصحاب الحيازات الصغيرة، والتحويلات القائمة على النقد إلى التمويل المبتكر لتغيير الحياة.

137- ويُعد الابتكار أمرا بالغ الأهمية لعمليات **البرنامج** في حالات الطوارئ وغير حالات الطوارئ لأنه يمكّنه من إيجاد حلول فعالة للتحديات الجديدة والمشاكل الطويلة الأمد. وتتمتع الشراكات مع الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والتقدم التكنولوجي بالقدرة على مساعدة **البرنامج** على الوفاء بمهمته الطموحة بشكل أكثر فعالية وكفاءة. وسيستكشف **البرنامج** الابتكارات الطليعية التي تُحدث تغييرا جوهريا والتكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، والتكنولوجيا الحيوية، والحوسبة الطرفية، وعلم الروبوتات للسماح للعاملين الإنسانيين بتنفيذ مهامهم بشكل أكثر فعالية.

138- وسيعزز **البرنامج** القدرات الوطنية من خلال تعميم المنتجات والخدمات المبتكرة في نظم وعمليات الحكومات الوطنية. وسيقدم **البرنامج** أيضا خدمات الابتكار لمنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والشركاء الخارجيين، مما يدفع التقدم الشامل نحو أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تقديم منصة لخدمات الابتكار والمعرفة، سيسرع **البرنامج** المشروعات المدفوعة بالأثر في مختلف أنحاء العالم وسيساهم في تعزيز النظام الإيكولوجي للابتكار داخل الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات، ومنظمات القطاع الخاص.

139- وسيواصل برنامج معجِّل الابتكار التابع **للبرنامج** والحائز على الجوائز دعم موظفي **البرنامج** ورواد الأعمال والشركات الناشئة والمنظمات غير الحكومية من خلال إتاحة سبل الحصول على التمويل والإرشاد والدعم العملي والمسائل الأخرى المرتبطة بالابتكار. وسيجري تحقيق ذلك، على سبيل المثال، من خلال معسكرات تدريبية للابتكار، وحلقات عمل مكثفة لمدة أسبوع تساعد أفرقة المشروعات على التعمق في التحديات، وإيجاد الحلول وتحسين الخطط؛ والدعم المخصص والتمويل للتجارب الميدانية لمساعدة المبتكرين والشركات الناشئة على تطوير براهين للمفاهيم ووضع نماذج أولية جاهزة للتنفيذ؛ وتوسيع نطاق دعم الأفكار التي أثبتت قيمتها في مرحلة الاختبار الأولي.

140- وإدراكا بأنه لا يمكن لأي منظمة أو شركة ناشئة أو رائد أعمال واحد أن يبتكر بنجاح بمفرده وأن هناك فرصة أفضل للوصول إلى الهدف المشترك المتمثل في استئصال انعدام الأمن الغذائي من خلال التعاون والمشاركة، سيواصل **البرنامج** بناء القدرات الابتكارية، داخليا ومحليا، من خلال مراكز الابتكار الإقليمية وفي المكاتب القطرية، مع تعميم المنتجات المبتكرة في النظم الحكومية. وسيقوم **البرنامج** بتبادل المعرفة مع مجتمع العمل الإنساني الأوسع نطاقا، وبناء الشبكات وإتاحة الفرص، مع التعزيز المستدام للنظم الإيكولوجية للابتكار المحلي في المناطق التي تشتد فيها الحاجة وحيث توجد قدرة ابتكارية ناشئة.

141- وسيعطي **البرنامج** الأولوية لتوسيع الشراكات والتعاون بين القطاعات في مجال الابتكار، من خلال اتفاقات شراكة ثنائية ومتعددة أصحاب المصلحة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية، ووسائل الإعلام، ومجتمع العمل الإنساني والإنمائي الأوسع. وسيتيح ذلك تحديد الحلول المتطورة والتشغيلية والقابلة للتوسيع لخدمة المزيد من المستفيدين بطريقة أفضل.

الملحق الأول

تقييم المخاطر الرئيسية

#	المخاطر	فئة المخاطر	مجال المخاطر	نوع المخاطر	السبب	التأثير	جدية المخاطر	إجراءات التخفيف
1	**عدم المواءمة بين التخطيط والأهداف والتموضع على الصعيد الاستراتيجي**	1- استراتيجية	1-1 البرامج	1-1-1 عدم المواءمة بين التدخل والحصيلة	الاستخدام دون المستوى الأمثل للأدلة في تصميم تدخلات جديدة ونهج غير منهجي لإدارة المعرفة بشأن الدروس المستفادة، والمراعاة المحدودة للعوامل الاجتماعية والبيئية والسياقية في تصميم البرامج	قصور في إنجاز أهداف الخطة الاستراتيجية القطرية، والأثر المحدود واعتراف الحكومات المضيفة والجهات المانحة بالدور التمكيني **للبرنامج**	مرتفعة	التحليل القائم على الأدلة والدعوة بشأن أثر البرامج، والتعديل المستمر ومبادرات إعادة البرمجة عبر العمليات، وتنفيذ الضمانات البيئية والاجتماعية
2	**عدم كفاية التمويل**	1- استراتيجية	1-1 البرامج	1-1-3 عدم كفاية التمويل	المنافسة بين الأولويات الوطنية والقيود المالية في البلدان المانحة التقليدية	التنفيذ دون المستوى الأمثل للأنشطة المزمعة، وعدم تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي	مرتفعة	تنويع قاعدة الجهات المانحة، وتوسيع الأنشطة التمكينية في إطار الملكية الوطنية، والتمويل المبتكر، وصياغة نموذج العمل والتدخل، وإعادة تحديد التكاليف الأساسية **للبرنامج**
3	**عدم المواءمة بين القوة العاملة في البرنامج والاحتياجات التنظيمية السريعة التطور**	1- استراتيجية	1-1 البرامج	1-1-2 نقص/عدم تطابق المهارة	اتساع الفجوة بين قدرات القوة العاملة الحالية والطلب المتزايد على قوة عاملة أكثر تخصصا ولكن متنوعة المهارات وقادرة على تنفيذ جدول الأعمال المزدوج **للبرنامج** بشأن تحقيق إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة وتمكينها على حد سواء، وتتفاقم هذه الفجوة كلما زادت وتيرة حالات الطوارئ وشدتها وتعقيدها	انخفاض القدرة التنظيمية على التكيف السريع وإدارة النمو وتلبية احتياجات المستفيدين؛ وقصور في إنجاز أهداف الخطة الاستراتيجية القطرية؛ وفقدان المرونة في الاستجابة لحالات الطوارئ	مرتفعة	التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة، وسياسة شؤون العاملين، والتدريب على المهارات، وقوائم الاستجابة لحالات الطوارئ، والنشر المسبق للموظفين لمواجهة حالات الطوارئ
4	**التزام محدود أو غير مستدام من جانب الحكومات المضيفة لتقديم الخدمات والنظم إلى جميع المحتاجين**	1- استراتيجية	2-1 العلاقات الخارجية	1-2-2 عدم المواءمة مع منظومة الأمم المتحدة والحكومات والشركاء والجهات الفاعلة غير الحكومية	التغييرات في الحكومة، والاضطرابات السياسية، وأفكار السياسات العامة التنافسية، والاعتراف المحدود من جانب الحكومات المضيفة بدور **البرنامج** كجهة تمكينية لتقديم الخدمات والنظم إلى جميع المحتاجين	الملكية الوطنية المحدودة وعدم كفاية الدعم المالي والموارد البشرية لبرامج **البرنامج** بشأن تعزيز القدرات القطرية	مرتفعة	التحليل القائم على الأدلة والدعوة بشأن فوائد وتكاليف الخدمات والنظم والسياسات، ودعم إضفاء الطابع المؤسسي على الخدمات، وتطوير الشراكات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى لدعم الخدمات والنظم والسياسات

#	المخاطر	فئة المخاطر	مجال المخاطر	نوع المخاطر	السبب	التأثير	جدية المخاطر	إجراءات التخفيف
5	تزايد الاحتياجات الإنسانية في العالم مع تزايد الضغط وعدم اليقين والتعقيد والغموض في السنوات التي تسبق عام 2030	1- استراتيجية	3-1 السياق	1-3-1 النزاع 2-3-1 الكوارث الطبيعية 3-3-1 الأزمات الاقتصادية	النزاعات، والصدمات المناخية، والتفاوتات الاقتصادية، والجوائح، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي	عدم القدرة على الاستجابة بسرعة وبفعالية لحالات الطوارئ، والأزمات الغذائية، وسوء التغذية المستشري، وانتكاس الحد من الفقر، وتزايد عدم المساواة، واتساع الفجوات بين الجنسين، وإعاقة تقدم **البرنامج** نحو القضاء على الجوع	مرتفعة	الاستثمار في الإجراءات المبكرة والاستباقية، وتوسيع نظم الرصد شبه الآني عن بُعد إلى المزيد من المناطق الجغرافية والموضوعات المتنوعة (الرعاية الصحية وسلاسل الإمداد وسبل العيش)، والآثار التي يمكن إثباتها على بناء القدرة على الصمود للمجتمعات المحلية الضعيفة، وآليات التمويل بالسلف والإقراض الداخلي
6	عدم وجود تنفيذ استراتيجي	1- استراتيجية	4-1 نموذج العمل	1-4-1 الفشل في الابتكار 2-4-1 سوء التنفيذ	التحديات التنظيمية في تنفيذ الخطط الاستراتيجية ومتطلبات الموارد بما في ذلك جدول الأعمال الرقمي، والتوازن دون المستوى الأمثل بين الطرق المركزية واللامركزية لإدارة الأعمال الحاسمة، وصنع القرار القائم على المخاطر دون المستوى الأمثل مما يؤدي إلى نقص المرونة التشغيلية	ضعف اختيار وتنفيذ الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المؤسسية، وانخفاض الكفاءة والفعالية، وتحديات التمويل، واحتياجات العملاء (الحكومات، والمستفيدون، والمجتمع المدني، والشركاء) غير الملباة أو التي تلبيها منظمات أخرى	مرتفعة	وضوح نموذج العمل، وتحسين ثقافة مكان العمل وغرس روح تحركها القيم والأداء، وبناء ثقة أصحاب المصلحة، ومعرفة قدرة **البرنامج** التنظيمية على تنفيذ التغيير.
7	تجوز إدارة البيانات والرقمنة غير الملائمة	1- استراتيجية	4-1 نموذج العمل	1-4-1 الفشل في الابتكار 2-4-1 سوء التنفيذ	الفشل في تكييف الأدوات والنهج مع السياقات التشغيلية المتغيرة؛ وعدم القدرة على نشر التكنولوجيا المناسبة لنظم وأساليب عمل **البرنامج** الأساسية، والتنسيق الداخلي دون الأمثل	انخفاض الكفاءة والفعالية، واتخاذ قرارات تشغيلية دون المستوى الأمثل، والقيمة المحدودة التي يولدها أو يتصورها **البرنامج** لتعزيز قدرة الحكومات المضيفة والجهات الفاعلة الوطنية، واحتياجات العملاء (الحكومات، والمستفيدون، والمجتمع المدني، والشركاء) غير الملباة أو التي تلبيها منظمات أخرى	مرتفعة	تكامل البيانات ورقمنة وتعزيز النظم الأساسية **للبرنامج** وتعزيز التنسيق المتعدد الوظائف
8	عدم كفاية سلامة المستفيدين وأمنهم وحمايتهم من الاستغلال والانتهاك الجنسيين	2- تشغيلية	2-1 صحة المستفيدين وسلامتهم وأمنهم	2-1-2 الافتقار إلى الحماية	البيئات التشغيلية المتقلبة، والوعي المحدود لموظفي **البرنامج** وشركائه بمعايير السلوك، وعدم كفاية الضمانات وآليات الرقابة، وضعف سلامة الأغذية وجودتها	تعرض المستفيدين لمخاطر السلامة والصحة، وعدم الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وانتهاكات سرية بيانات المستفيدين	مرتفعة	سياسة الحماية، والمساءلة أمام السكان المتضررين، وآلية التعقيبات المجتمعية، وإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية **للبرنامج**، وتدابير ضمان سلامة الأغذية وجودتها
9	استخدام الجوع والمساعدة الغذائية من جانب الحكومات أو الجماعات المسلحة كسلاح حرب أو وسيلة لاكتساب السلطة السياسية	2- تشغيلية	2-1 صحة المستفيدين وسلامتهم وأمنهم	2-1-2 الافتقار إلى الحماية	النزاعات، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي، والتقييم غير المناسب للعوامل السياقية في المراحل الأولى من دورة البرامج	زيادة التوتر السياسي، وتصاعد النزاع، والتحرك القسري للسكان، والآثار السلبية على المستفيدين، والمجتمعات المحلية أو البيئة	مرتفعة	الالتزام بالمبادئ الإنسانية ومبدأ "عدم الإضرار"، وتطبيق مراعاة ظروف النزاع في البرمجة، وإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية **للبرنامج**

#	المخاطر	فئة المخاطر	مجال المخاطر	نوع المخاطر	السبب	التأثير	جدية المخاطر	إجراءات التخفيف
10	عدم توافر شراكات فعالة وعدم القدرة على إقامتها	2- تشغيلية	2-2 الشركاء والبائعون	2-2-1 عدم توافر الشراكات أو القدرة على إقامتها 2-2-2 سوء/عدم اتساق الجودة 2-2-3 عدم القدرة على حماية الأمن الذاتي	القدرة المحدودة لأصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء والبائعين، والقدرة غير الكافية لموظفي **البرنامج** ذوي المهارات في مجال إدارة الشراكات	انخفاض القدرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات، والتقصير في التعاقد، والتدليس والفساد، والفرص الضائعة للمشاركة في مجالات مواضيعية جديدة وناشئة	مرتفعة	توجيه الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، وإدارة الاتفاقات على المستوى الميداني، وتبسيط عمليات العناية الواجبة عبر وكالات الأمم المتحدة، وإدارة البائعين
11	اضطراب استمرارية العمل	2- تشغيلية	4-2 تكنولوجيا المعلومات	2-4-1 انقطاع/اضطراب المرافق 2-4-2 فشل النظام 2-4-3 الهجوم السيبراني (2-5-1 اضطراب سلسلة الإمداد)	اضطرابات المرافق، وفشل النظام، والهجوم السيبراني، واضطرابات سلسلة الإمداد، والنزاعات، والكوارث الطبيعية	اضطرابات العمل والاضطرابات التشغيلية	معتدلة	استخدام طريقة العمل عن بعد، وخطة لاستمرارية العمل، وخطة للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها
12	اضطرابات سلسلة الإمداد	2- تشغيلية	5-2 أساليب العمل	2-5-1 اضطراب سلسلة الإمداد	سياسات التجارة الحمائية، والنزاعات، والصدمات المناخية، والتفاوتات الاقتصادية، والجوائح، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي	اضطراب العمليات، وزيادة التكاليف التشغيلية	معتدلة	التخزين المسبق للأغذية من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع ورصد السوق وتدابير الاستعداد، وتعزيز قدرات نظم سلاسل الإمداد الوطنية، وتقديم خدمات سلاسل الإمداد
13	صحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم	3- انتمائية	1-3 صحة الموظفين وسلامتهم وأمنهم	3-1-1 عدم كفاية الصحة المهنية أو الرفاه النفسي الاجتماعي 3-1-2 سوء ظروف السلامة 3-1-3 عدم كفاية الأمن	الإجهاد/الإرهاق، والجوائح المتكررة، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي، والنزاعات، والكوارث الطبيعية، والاضطرابات الاجتماعية	إلحاق الضرر برفاه الموظفين، وإعاقة استمرارية العمل، وتقليص نطاق العمليات و/أو الإغلاق	مرتفعة	تدابير السلامة والصحة المهنيتين، والعمل عن بعد، والحد من السفر، والتباعد الاجتماعي، وإرشاد الموظفين، ودعم المرافق الطبية الإقليمية والقطرية، ومعدات الوقاية الشخصية وسلاسل الإمداد، والدعم اللوجستي لعمليات الإجلاء الطبي
14	عدم الاتساق في استخدام خدمات البرنامج عند الطلب من جانب الحكومات والشركاء	3- انتمائية	3-2 خرق الالتزامات	3-2-1 السياسات والمعايير	التحديد غير الواضح للمسؤوليات ولمساءلة **البرنامج** فيما يتعلق بتقديمه للخدمات عند الطلب تجاه العملاء المؤسسيين (الحكومات المضيفة والشركاء)؛ والاستخدام غير المتسق للخدمات عند الطلب من جانب العملاء المؤسسيين في سياسة **البرنامج** وولايته.	عدم حماية السكان والمجتمعات المحلية الضعيفة من الضرر المحتمل الناشئ عن استخدام العملاء المؤسسيين لخدمات **البرنامج** عند الطلب، ومخاطر السمعة، واحتمالية التدليس والفساد والهدر	مرتفعة	تحدد اتفاقات الخدمة 1) الاستخدام المقبول والمقصود لخدمات **البرنامج** بما يتوافق مع ولاية **البرنامج** وتنفيذها من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية؛ 2) مسؤولية **البرنامج** ومساءلته، وتقييمات المخاطر للعملاء المؤسسيين (الحكومات والشركاء)
15	خرق سرية البيانات	3- انتمائية	3-2 خرق الالتزامات	3-2-1 السياسات والمعايير 3-2-2 اللوائح أو القوانين 3-2-3 عقود الأطراف الثالثة (3-4-2 الهجمات السيبرانية)	الهجوم السيبراني، وضعف حماية البيانات المؤسسية وحوكمة الخصوصية، ووعي محدود لموظفي **البرنامج** وشركائه بأمن البيانات وحمايتها	إلحاق الضرر بالمستفيدين وأصحاب المصلحة، واضطرابات العمل، وفقدان الثقة في **البرنامج**، ومخاطر السمعة	مرتفعة	إنشاء مكتب حماية البيانات، وحوكمة وسياسة حماية البيانات والخصوصية، وتعزيز تدابير أمن البيانات ونظام الاستيثاق، وتدريب الموظفين

#	المخاطر	فئة المخاطر	مجال المخاطر	نوع المخاطر	السبب	التأثير	جدية المخاطر	إجراءات التخفيف
16	**التدليس والفساد**	3- انتمائية	3-3 التدليس والفساد	3-3-1 الفساد 3-3-2 الاختلاس – النقد 3-3-3 الاختلاس – الأصول الأخرى 3-3-4 التقارير المزيفة	طبيعة عمليات الطوارئ (الحرجة من حيث الوقت، والتغيرات المفاجئة، والنشاط الكبير الحجم، والاعتماد على النقد) وبيئات التشغيل (التي تعاني من النزاع، وضعف البنية التحتية ونظم الحوكمة)، وطبيعة أصول **البرنامج** (عالية السيولة وقابلة للتحويل بسهولة) ونموذج التسليم – لامركزي للغاية ويعتمد على عدد كبير من الشركاء، بعضهم يعاني من محدودية القدرات، وانعدام الفهم المشترك بين موظفي **البرنامج** والشركاء والبائعين وأصحاب المصلحة الوطنيين لماهية التدليس والفساد والالتزام بالإبلاغ	تحويل/سرقة موارد **البرنامج**، وفقدان الثقة ومخاطر السمعة	مرتفعة	تنفيذ سياسة مكافحة التدليس والفساد المنقحة من خلال: بناء قدرات الموظفين والشركاء في مكافحة التدليس والفساد من خلال التدريب وزيادة الوعي بالأدوات المؤسسية المتاحة لتوجيه مكافحة التدليس والفساد، وإدماج مكافحة التدليس والفساد في العمليات اليومية من خلال إجراء تقييمات لمخاطر التدليس، وتحسين الضوابط بناء على نتائج التقييم والرصد المنتظم لمؤشرات مخاطر التدليس والتعلم السريع من التدليس المادي وحوادث الفساد وسد فجوات الضوابط ذات الصلة
17	**خسارة الدخل نتيجة تحويل العملات الأجنبية بالأسعار الرسمية الأقل بكثير من أسعار السوق المحلية**	4- المالية	4-1 تقلب أسعار الصرف		عدم القدرة على تقليل التعرض للفجوات الآخذة في الاتساع بين أسعار تحويل العملات الأجنبية الرسمية وأسعار الأسواق الموازية، ولا سيما بالنسبة للتحويلات النقدية وأنشطة المشتريات المحلية	خسارة الإيرادات التي تؤدي إلى انخفاض قيمة تدخلات التحويلات القائمة على النقد، وانخفاض القوة الشرائية للمستفيدين والخسائر الناتجة عن أسعار العملات الأجنبية والخسائر التشغيلية المتصلة بالمشتريات المحلية		الحدود على الأرصدة بالعملة المحلية، والآليات المتفق عليها مع الأطراف المقابلة لإدراج الحماية ضد انخفاض قيمة العملة، وتكييف البرامج والأنشطة للحد من التعرض لتقلب سعر الصرف، وصرف استحقاقات التحويلات القائمة على النقد بالدولار الأمريكي حيثما أمكن ذلك أو على أساس أسعار الصرف التنافسية في السوق
18	**الاستخدام غير الفعال للأصول**	4- مالية	4-2 الأصول والاستثمارات	4-2-1 إساءة استخدام الأصول	رقابة وقدرة غير مناسبتين و/أو غير كافيتين لإدارة الأصول في الوقت المناسب وبكفاءة وفعالية	عدم إدارة الميزانية البرامجية بشكل مناسب، أو الاستخدام الناقص أو المفرط للأصول المالية وغير المالية	معتدلة	عمليات الرقابة والرصد البرامجية والمالية، والمزيد من الاستثمارات في الرقمنة والمهارات

الملحق الثاني

الخطط الاستراتيجية القطرية

1- تعمل الخطط الاستراتيجية القطرية كأداة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية على المستوى القطري. وتحدد سياسة **البرنامج** لعام 2016 بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية نهجه إزاء التخطيط الاستراتيجي والبرامجي على المستوى القطري وتتألف من إطار استراتيجي وبرامجي فريد يستند إلى حوافظ قطرية متماسكة وهي: الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وبين عامي 2017 و2019، انتقل كل مكتب من المكاتب القطرية **للبرنامج** من وثائق مشروعات متعددة إلى صياغة خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة واحدة. وانتهت الفترة الانتقالية في عام 2019، وتوّجت بموافقة المجلس التنفيذي على الموجة الأخيرة من الخطط الاستراتيجية القطرية في دورته العادية الثانية لعام 2019، وبذلك وصل عدد الخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها إلى 84 خطة. وتشكل هذه الخطط ما يُعرف باسم "الجيل الأول" من الخطط الاستراتيجية القطرية.

2- ويشكل تنفيذ إطار الخطط الاستراتيجية القطرية تغييرا تحويليا في الطريقة التي يرسخ بها **البرنامج** دعمه ونتائجه في الاحتياجات والأولويات المحددة وطنيا. ويعمل إطار العمل على تعزيز نقاط القوة والقدرات لدى **البرنامج** في الاستجابة الإنسانية والإنعاش، واغتنام الفرص لتطبيق هذه القدرات بما يتجاوز إنقاذ الأرواح، وحتى التأثير على خطة تغيير الحياة. ويوفر نهج الخطط الاستراتيجية القطرية المرونة للاستجابة في ظل الظروف المعقدة والمتغيرة لحالات الطوارئ غير المتوقعة. ويسعى هذا النهج إلى دعم البلدان في الاستجابة لحالات الطوارئ وإحراز تقدم نحو القضاء على الجوع، وتفعيل أهداف **البرنامج** (هدفا التنمية المستدامة 2 و17) على المستوى القطري، وتعزيز التماسك الاستراتيجي والتركيز والفعالية التشغيلية ونهج الشراكات بعمق.

3- وتستند الخطط الاستراتيجية القطرية إلى الأدلة وتُخطط من منظورات استراتيجية نحو آفاق متوسطة وطويلة الأجل تتضمن روابط قوية بغايات أهداف التنمية المستدامة المحددة على المستوى الوطني، مما يعظم مساهمة **البرنامج** العامة في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت تقييمات الجيل الأول من الخطط الاستراتيجية القطرية إلى أن نهج الخطط الاستراتيجية القطرية أتاح فرصا لإقامة علاقات واسعة ومتنوعة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية المحلية والنظراء الحكوميين؛ وحفز الشراكات مع كيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

4- ومن خلال نشر "الجيل الأول" من الخطط الاستراتيجية القطرية، رسخ **البرنامج** استجاباته على الاحتياجات المحددة وطنيا، مدعوما بالأدلة المتولدة في المقام الأول من خلال الاستعراضات الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الجوع. ومع ظهور إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية منذ عام 2020، عمل **البرنامج** على وضع "الجيل الثاني" من الخطط الاستراتيجية القطرية مسترشدا بالتحليلات القطرية المشتركة المتولدة عن أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمسترشدة جيدا بالأدلة المتعلقة بهدف التنمية المستدامة 2، والمترسخة بقوة في أولويات التنمية الوطنية. وبما يتماشى مع سياسة الخطة الاستراتيجية القطرية، يقيّم مكتب التقييم بشكل منهجي الجيل الأول من الخطط الاستراتيجية القطرية لتنوير تصميم الجيل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية.

الملحق الثالث

إطار النتائج المؤسسية

1- إطار النتائج المؤسسية هو الأداة الرئيسية لرصد أداء الخطط الاستراتيجية القطرية وتقدم **البرنامج** في تحقيق الطموحات المحددة في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 والإبلاغ عنهما. وغالبا ما يشار إليه على أنه العمود الفقري لمواءمة عمليات المكاتب القطرية مع أهداف التنمية المستدامة، ويوحد هذا الإطار ويوجه التخطيط والتنفيذ والقياس والإبلاغ لجميع أنشطة **البرنامج**، مما يعزز المساءلة المؤسسية. وبدأ تنفيذ إطار النتائج المؤسسية في يناير/كانون الثاني 2017 كإطار موحد، وجرى تحديثه في عام 2018 ليشمل أهدافا مؤسسية، ويتألف الإطار من مؤشرات حصائل ونواتج اختبرت بالكامل تقيس مساهمة **البرنامج** في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مؤشرات رئيسية لأداء الإدارة تجمع أدلة على زيادة الكفاءة التنظيمية والفعالية والأثر.

2- واستُكمل استعراض منتصف المدة لإطار النتائج المؤسسية في مارس/آذار 2020. وترد الاستنتاجات الموجزة في الجدول أدناه.

يعمل بصورة جيدة	يعمل بصورة أقل جودة
يفي بالغرض. يفي الإطار بمتطلبات التخطيط والرصد والإبلاغ الأساسية.	يُنظر إلى الرصد أساسا من أجل الإبلاغ المؤسسي ولا يُستفاد منه بالقدر الكافي لدعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة.
مكّن الإطار من مواءمة الخطط الاستراتيجية القطرية مع أهداف التنمية المستدامة.	لم تُدمج رؤى أداء البرامج والإدارة أو تُستخدّم بالقدر الكافي لتنوير عملية اتخاذ القرار.
تعتبر المؤشرات المستخدمة في حالات الطوارئ والنزاعات التي طال أمدها مُرضية.	قياس محدود لمساهمة **البرنامج** في إنجازات "تغيير الحياة" و"التمكين"، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، وتعزيز القدرات، والقدرة على الصمود، والتغذية المدرسية، ووضع السياسات، ورسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي.
كانت هناك تحسينات تدريجية في الإبلاغ عن المعلومات المالية وأعداد المستفيدين وقيم التحويل لمجالات برامجية محددة.	كانت هناك صعوبات في الإبلاغ الروتيني الذي يربط الموارد بالنتائج فيما يتعلق بمسائل مثل إجمالي النفقات وعدد المستفيدين وتكلفة عمليات التغذية المدرسية.

3- وبالاقتران مع توليفة من التقييمات التي جرت بناء على تكليف من مكتب التقييم وتعقيبات المستخدمين، تم توليد معلومات مهمة، ودعمت هذه المعلومات وضع إطار النتائج المؤسسية الجديد. واستُكمل ذلك بوضع نظريات التغيير القائمة على الأدلة في مجالات تقنية محددة، مما عمق فهم **البرنامج** لكيفية حدوث التغيير، وهو ما أدى بدوره إلى تحسين القياس المؤسسي. وباختصار، فإن الإطار الجديد أبسط ويركز بشكل أفضل على الاستخدام، ويدعم المزيد من مواءمة إطار التعاون من خلال زيادة تناسق المؤشرات ويشحذ أدلة **البرنامج** على تغيير مستوى النواتج والحصائل من خلال المقاييس المحسنة واستخدامها.

4- وأخيرا، ومن خلال إطار نتائج الخطة الاستراتيجية، سيدعم الإطار مواءمة الموارد مع النتائج على المستويات البرامجية للإطار – أي أهداف التنمية المستدامة والحصائل والنواتج. وفيما يتعلق بأداء الإدارة، ستُستعرض مؤشرات الإطار لتحسين ربط المعلومات المالية بكفاءة **البرنامج** وأدائه الوظيفي، من أجل تعزيز عملية اتخاذ قرارات الإدارة في نهاية المطاف. وسيتطلب الإطار الجديد تحديثات للنظام تعبر عن اتجاه الخطة الاستراتيجية الذي تجسده النتائج الاستراتيجية وتعبر أيضا عن المؤشرات الجديدة.